



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي  
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
الشعبة: علوم اقتصادية  
التخصص: اقتصاد كمي

## أثر التدفقات المالية الدولية على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018

إشراف الدكتور:  
\* أحمد نصير

إعداد الطلبة:  
\* بوحفص ربيعة

رئيساً

أستاذ محاضر " أ " بجامعة حمه لخضر الوادي

د/بغداد بنين

مشرفاً ومقرراً

أستاذ محاضر " أ " بجامعة حمه لخضر الوادي

د/أحمد نصير

مناقشا

أستاذ محاضر " أ " بجامعة حمه لخضر الوادي

د/موسى جديدي

السنة الجامعية: 2020/2019





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي  
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
الشعبة: علوم اقتصادية  
التخصص: اقتصاد كمي

## أثر التدفقات المالية الدولية على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018

إشراف الدكتور:  
\* أحمد نصير

إعداد الطلبة:  
\* بوحفص ربعة

رئيساً

أستاذ محاضر " أ " بجامعة حمه لخضر الوادي

د/بغداد بنين

مشرفاً ومقرراً

أستاذ محاضر " أ " بجامعة حمه لخضر الوادي

د/أحمد نصير

مناقشا

أستاذ محاضر " أ " بجامعة حمه لخضر الوادي

د/موسى جديدي

السنة الجامعية: 2020/2019



# الإهداء

أحمد الله عز وجل على منه و عونه لإتمام هذا العمل. إلى معلم البشرية محمد ابن عبد الله  
صلى الله عليه وسلم

إلى من نزلت في حقهما الآية الكريمة في قوله تعالى :

﴿وَقَدْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ الْكَبِيرِ الْحَقِّ وَالْحَقُّ أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ لُغْوٍ وَإِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾  
﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ لِرُحْمَتِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ ذَكِيمٌ﴾

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل  
المبتغى، إلى الإنسان الذي أمتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات  
جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة

**أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره**

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و العنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي  
رحمتني حق الرعاية و كانت سندي في الشدائد، و كانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعني خطوة  
خطوة في عملي، إلى من ارتفعت كلما تذكرت إبتسامتها في وجهي نبع العنان  
أمي أعز ملاك على القلب و العين جزاها الله عني خير الجزاء في الحارين.  
إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكي أدخل على قلوبهما شيئا من السعادة  
إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله الذين تقاسموا معي عبء الحياة

**إخوتي و أخواتي و أزواجهن**

إلى مصابيح أنارت العائلة أبناء إخوتي وخاصة المدلل ابنة أخي آلاء الرحمن  
إلى فقيدتنا روح زوجة أخي الطاهرة داعية المولى أن يرحمها الله ويغفر لها ويسكنها فسيح جناته  
إلى الأهل والأحباب والأصدقاء والزلاء في العمل والدراسة  
إلي من يجمع بين سعادتي و حزني إلى من أتمنى أن أذكرهم دائما  
إلى من أتمنى أن تبقى صورهم في عيوني  
إلى وكل من وقف معي لإتمام هذا البحث  
إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

\* الطالبة : بوحفص ربيعه \*

# شكر و عرفان

عملاً بقوله تعالى في الآية 19 من سورة النمل: بسم الله الرحمن الرحيم

(( رَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَا تُكْسِرُ الْعِمَادَ عَلَيْهِمْ وَأَعْلَمُ بِمَا وَالِدُكُمْ عَلَيْهِمْ وَإِلَيْكُمْ تُرْجَعُونَ ))

و إيماناً منا بقوله عز وجل : (( وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُونَ ))

الحمد لله على إحسانه و الشكر له على توفيقه و امتنانه و نشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيماً لشأنه و نشهد أن سيدنا و نبينا محمد عبده و رسوله داعي إلى رضوانه صلى الله عليه و على آله و أصحابه و أتباعه و سلم.

نحمد الله عز وجل الذي ألهمني الصبر و الثبات ، و أمدني بالقوة و العزم على مواصلة مشواري الدراسي و توفيقه لي على انجاز هذا العمل ، فنحمدك اللهم و نشكرك على نعمتك و فضلك و نسألك البر و التقوى و من العمل ما ترضى

و عملاً بقول رسولنا الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم:

( مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَغْرُوبًا فَكَافُوهُ فَإِذَا لَمْ تَجِدْ مَا تُكَافُوهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنْكُمْ كَأَمْتَمُوهُ ) .

و قوله صلى الله عليه وسلم: ( من لم يشكر الناس لم يشكر الله )

بعد شكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم ببزيل الشكر إلى الوالدين العزيزين الذين أحانوني و شجعوني على الإستمرار في مسيرة العلم و النجاح ، و إكمال الدراسة الجامعية و البحث

كما أتوجه ببزيل شكري و تقديري إلى من شرفني بإشرافه على مذكرة بحثي

الأستاذ الفاضل " الدكتور أحمد نصير " لتفضله بالإشراف على هذا البحث و على سعة صدره و على حرصه أن يخرج هذا البحث في صورة كاملة لا يشوبه أي نقص ، أسأل الله أن يجزيه عني

كل خير الذي لن تكفي حروفه هذه المذكرة لإيفائه حقه بصبره الكبير على ، ول توجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن و التي ساهمت بشكل كبير في إتمام و استكمال هذا العمل كما أشكر الأستاذ تامر سمير لمساعدتي في الجانب التطبيقي الذي لم يبخل علياً بتوجيهاته ،

كما أتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلها لقراءة و تقييم هذه المذكرة

الشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية الذين كان لهم الفضل في تكويني

كما أتوجه بخالص شكري و تقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز

و إتمام هذا العمل و اخص بالذكر الدكتور نعيم الشارون و الدكتورة حلاوي سكينه

\* الطالبة ، بومض ربيعة \*

### الملخص

تهدف الدراسة الحالية إلى دراسة العلاقة بين التدفقات الرأسمالية الدولية (ICF) وميزان المدفوعات (BP) في الجزائر خلال الفترة (1990-2018). وقياس تأثير التدفقات المالية الدولية على ميزان المدفوعات الجزائري. في هذه الدراسة، استخدمنا الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والقروض الأجنبية (DEDT) والمساعدات الإنمائية الرسمية (OFAR) كمؤشرات لتدفقات رأس المال الدولية. استخدمت هذه الدراسة نهج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) لفحص علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات. أظهرت النتائج أن هناك علاقة تكامل مشتركة مستقرة بين المتغيرات المحددة ورصيد ميزان المدفوعات (SBP). على وجه التحديد، وجدنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والقروض الأجنبية (DEDT) والمساعدات الإنمائية الرسمية (OFAR) كان لها علاقات إيجابية كبيرة مع SBP على المدى القصير والطويل. بالتالي، تشير النتائج إلى أن التدفقات الرأسمالية الدولية مرتبطة بشكل إيجابي بميزان المدفوعات. ومع ذلك، تقدم هذه الدراسة العديد من الآثار المترتبة على الحكومات وواضعي السياسات والمستثمرين.

الكلمات المفتاحية : تدفقات رأس المال الدولية - ميزان المدفوعات - ARDL - التكامل المشترك

### Abstract :

The current study aims to examine the relationship between international capital flows (ICF) and the balance of payments (BP) in Algeria during the period (1990-2018). at evaluating the impact of international capital flows on the Algerian balance of payments. In this study, we used the Foreign direct investment (FDI), Foreign loans (DEPT) and the official development aid (OFAR) as indicators of international capital flows. This study employed the Autoregressive distributed lag (ARDL) approach to examine the co-integration relationship between the variables. The results revealed that there is a stable co-integration relationship between the set variables and the balance of payments. Specifically, we found that (FDI),( DEPT) and (OFAR) had significant positive relationships with BOP in the short and long run. Consequently, the results imply that international capital flows positively related to the balance of payments. However, this study provides several implications for the governments, policymakers and investors.

**Keywords:** international capital flows - the balance of payments - ARDL - Co-integration

# قائمة المحتويات

# قائمة المحتويات

## الفهرس

الرقم	العنوان
	الإهداء
	شكر وعرهان
	قائمة المحتويات
<b>.I</b>	الفهرس
<b>.II</b>	قائمة الجداول
<b>.III</b>	قائمة الأشكال
<b>.IV</b>	قائمة الملاحق
<b>.V</b>	قائمة الرموز
<b>أ - ج</b>	المقدمة العامة
<b>06</b>	الفصل الأول : الإطار النظري لميزان المدفوعات والتدفقات المالية الدولية والدراسات السابقة لهما
<b>07</b>	تمهيد
<b>08</b>	المبحث الأول : الخلفية النظرية لتدفقات المالية الخارجية وميزان المدفوعات
<b>08</b>	المطلب الأول : الأدبيات النظرية حول ميزان المدفوعات
<b>08</b>	I. ماهية ميزان المدفوعات
<b>14</b>	II. تركيب ميزان المدفوعات
<b>22</b>	III. أسباب وأنواع واختلال ميزان المدفوعات
<b>31</b>	IV. آليات التسوية التلقائية لميزان المدفوعات
<b>35</b>	المطلب الثاني : الإطار النظري لتدفقات المالية الخارجية
<b>35</b>	I. ماهية التدفقات المالية الدولية
<b>38</b>	II. أصناف وأشكال التدفقات المالية الخارجية
<b>50</b>	III. أسباب ودوافع التدفقات المالية الخارجية
<b>53</b>	المطلب الثالث : الآثار المترتبة على التدفقات المالية الدولية على ميزان المدفوعات
<b>53</b>	I. من وجهة نظر البلد المصدر لرأس المال
<b>54</b>	II. من وجهة نظر البلد المستورد لرأس المال
<b>56</b>	III. الآثار المترتبة على التدفقات المالية الخارجية على ميزان المدفوعات
<b>63</b>	المبحث الثاني : الدراسات السابقة
<b>63</b>	المطلب الأول : الدراسات السابقة حول ميزان المدفوعات
<b>63</b>	I. الدراسات باللغة العربية
<b>64</b>	II. الدراسات باللغة الأجنبية
<b>66</b>	المطلب الثاني : الدراسات السابقة حول ميزان المدفوعات

## قائمة المحتويات

66	I. الدراسات باللغة العربية
67	II. الدراسات باللغة الأجنبية
69	المطلب الثالث : الدراسات السابقة حول اثر التدفقات الأجنبية على ميزان المدفوعات
69	I. الدراسات باللغة العربية
70	II. الدراسات باللغة الأجنبية
71	الخلاصة
72	الفصل الثاني : اثر التدفقات المالية الدولية على ميزان المدفوعات في الجزائر
73	تمهيد
74	المبحث الأول : نظرة عامة عن ميزان المدفوعات والتدفقات المالية الخارجية في الجزائر
74	المطلب الأول : تحليل ميزان المدفوعات الجزائري
74	I. خصائص ميزان المدفوعات الجزائري :
75	II. مكونات ميزان المدفوعات الجزائري
77	III. تطور ميزان المدفوعات في الجزائر في الفترة من 1980 الى 2018
86	المطلب الثاني : التدفقات المالية الخارجية في الجزائر
86	I. التشريعات القانونية لتدفقات رؤوس الأموال
89	II. واقع تدفقات رؤوس الأموال الدولية الجزائر
98	المبحث الثاني : الدراسة التطبيقية لاختبار اثر التدفقات المالية الدولية على ميزان المدفوعات
98	المطلب الأول : منهج البحث و الأدوات المستخدمة في الدراسة
98	I. اختيار العينات و مجتمع الدراسة
98	II. منهج البحث والطريقة المستخدمة في الدراسة
101	III. توصيف متغيرات الدراسة باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL
102	المطلب الثاني : نتائج الدراسة القياسية ومناقشتها
102	I. اختبار السكون :
107	II. اختبار التكامل المشترك
110	III. تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL
111	IV. تقدير معلمات نموذج (ARDL) ومعلمة تصحيح الخطأ (VECM)
112	V. الاختبارات التشخيصية
116	الخلاصة
118	الخاتمة العامة
125	قائمة المراجع
	الملاحق

## قائمة الجداول

### قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
	وضعيات ميزان المدفوعات بحسب مقارنة إدارة الطلب	01-01
80	تطورات الميزان التجاري الجزائري خلال 1980-1989	01-02
80	تطور رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة 1980 - 1989	02-02
81	تطورات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1980-1989	03-02
81	تطور الرصيد الجاري الخارجي خلال الفترة 1990-2018	04-02
85	تطور ميزان حساب رأس المال في الجزائر في الفترة 1990 - 2018	05-02
86	تطورات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2018	06-02
93	تطور صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من 1980-2018	07-02
94	وضعية تدفقات الاستثمار المحفطي في الجزائر في الفترة (2001-2018)	08-02
95	تطور المديونية الخارجية في الجزائر من 1980-2018	09-02
99	تطور المساعدات والمعونات الخارجية للجزائر من 1980-2018	10-02
106	يبيّن استقرارية المتغيرات وفق اختبار ديكي - فولر الموسع ADF	11-02
108	دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة	12-02
109	يمثل درجة تأخير المثلي	13-02
109	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds test) لنموذج ARDL	14-02
111	ARDL الموزع الزمنية للفجوات الذاتي الانحدار نموذج تقدير	15-02
112	نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل	16-02
112	نتائج تقدير علاقة في المدى القصير	17-02
113	إختبار مدى ملائمة وصحة تحديد النموذج من حيث الشكل الدالي	18-02
113	نتائج اختبار الارتباط الذاتي تسلسلي للأخطاء (LM-tes)	19-02
114	نتائج اختبار ARCH تجانس التباين Heteroskedasticity-test	20-02
116	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة	21-02

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
84	تطور بنود الميزان التجاري ( 2013- 2017 )	01-02
87	تطور أهم أرصدة ميزان مدفوعات من 2013 إلى 2017	02-02
95	القروض الخارجية في الجزائر في الفترة 1980-2015 بالدولار	03-02
98	صافي المساعدات و المعونات الخارجية في الجزائر من 1980 إلى 2015	04-02
104	مخطط هيكلية الإختبارات القياسية	05-02
105	الرسم البياني لسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	06-02
107	دالة الارتباط الذاتي AC لمتغير رصيد ميزان المدفوعات SBP	07-02
110	يمثل درجة تأخير المثلي	08-02
115	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابع ( <i>Cusum</i> )	09-02
115	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cusum of Squares)	10-02
116	إختبار الأداء التنبؤي لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المقدر	11-02

## قائمة الملاحق

العنوان	الرقم الملحق
أقسام ميزان المدفوعات	01
هيكل ميزان المدفوعات	02
وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة ( 1990-2018 )	03
بيانات متغيرات الدراسة للاقتصاد الجزائري من 1980-2018	04
دالة الارتباط الدائى والارتباط الدائى الجزئى للمتغيرات المستقلة عند المستوى وبعد الفرق الاول	05

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	المعنى
ICF	التدفقات الرأسمالية الدولية
BP	ميزان المدفوعات
SBP	رصيد ميزان المدفوعات
FDI	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر
DEPT	القروض الخارجية ( مجموع الدين الخارجي )
OFAR	المعونات والمساعدات الخارجية الرسمية المتلقاة
AC	دالة الارتباط الذاتي
ARDL	الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الفتحة العامة

## ❖ تمهيد

يعبر النمو الهائل في حجم التدفقات الدولية لرؤوس الأموال أهم مظاهر العولمة الاقتصادية وزيادة التكامل الاقتصادي، ويعكس اقتناع معظم الدول بالدور الإيجابي لهذه التدفقات فهي تساهم في سد العجز في الادخار الوطني، بالإضافة للمزايا الأخرى المتعلقة بالاستفادة من تحويل التكنولوجيا المتطورة في أساليب الإنتاج والتسيير والإدارة، فضلا على الآثار الايجابية الأخرى على مستوى التشغيل وتنمية التجارة الخارجية وتراكم رأس المال وغيرها، لذلك تتنافس معظم دول العالم بتهيئة المناخ المناسب لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

وقد اتخذت هذه التدفقات أشكالا متعددة فغلبت المساعدات المالية التي تلقتها الدول الأوربية من الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية على أشكال التمويل الدولي في تلك المرحلة، وعرفت ستينيات وسبعينات القرن الماضي هيمنة القروض الدولية خاصة الموجهة للدول النامية من طرف المؤسسات المالية الدولية لسد الفجوة بين احتياجات التمويل والموارد المحلية المحدودة، ومنذ بداية التسعينيات من القرن الماضي طرأ تحولا كبيرا على تركيبة التدفقات الدولية لرؤوس الأموال من خلال النمو المتسارع في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في الأوراق المالية.

ومع تطورات وانتقال الاقتصاديات العالمية من مغلقة إلى منفتحة على العالم الخارجي، وكما هو معلوم أن لكل دولة معاملاتها الخارجية التي ينتج عنها استحقاقات يجب تسويتها عاجلا أم آجلا والتزامات يجب الوفاء بها اتجاه الغير وفي تاريخ معين، حيث يتعين على كل دولة إعداد بيانات كافية وشاملة تسجل فيها ما لها على الخارج من حقوق وما عليها من التزامات ، وهذا البيان يعرف بميزان المدفوعات الذي يعطي صورة واضحة عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني وكذلك تأثير المعاملات الخارجية على الاقتصاد الوطني .

والجزائر على غرار بقية الدول العالم عرف اقتصادها منذ الاستقلال تحولات وتغيرات هامة من أمثلها الظروف والتغيرات التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية وهذا على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية ، حيث أنها تبنت بعد الاستقلال النهج الاشتراكي القائم على التخطيط ، بحيث تم اكتشاف مجموعة من الاختلال الهيكلية التي كانت تخنفي وراء الريع البترولي . ومع تزايد الاختلالات الخارجية للدولة سعت هاته الأخيرة إلى إجراء تدابير للخروج من الأزمة وإعادة التوازنات الداخلية والخارجية على وجه الخصوص، كان أولها تبني اقتصاد السوق مع الإصلاحات الاقتصادية المتتابة والتي مست متلف القطاعات سواء الذاتية منها أو التي جاءت في إطار الاتفاق مع الهيئات الدولية ، بحيث أن مسار الإصلاحات لم يتوقف بإنهاء تطبيق برامج التعديل الهيكلي بل تواصل مع بداية الألفية الثالثة بجملة من الإجراءات وعدد من البرامج التنموية ، حيث أن التغير مازال مستمر ومتواصلا إلى حد اليوم حيث يشهد الاقتصاد الجزائري حاليا انفتاحا متزايدا على العالم الخارجي والذي أوجب على الدولة المحافظة على التوازنات الخارجية.

وبعد انتهاء الجزائر اقتصاد السوق عكفت على تحرير حساب رأس المال لميزان مدفوعاتها كنوع من الإصلاحات الاقتصادية في ظل تحولها نحو اقتصاد السوق. واتخاذ إجراءات تحفيزية اتجاه تشجيع تدفق راس المال الدول ، فقامت بإصدار قوانين وتشريعات لتشجيع على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية مثل **قانون النقد والقرض 90/10** و **الأمر الرئاسي رقم 03-01** خاصة في شكل استثمارات أجنبية وأصبحت الشروط والتشريعات المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر متقاربة مع باقي الدول ، حيث ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر من

40 مليون دولار في 1990 لتسجل مستويات قياسية وبداية من عام 1996 إلى غاية سنة 1998 إذا قدرت بـ 270 و660.6 مليون دولار على التوالي أي تضاعفت بأكثر من 15 مرة وتصل إلى 1.11 مليار دولار سنة 2001 و حافظت الجزائر على مركزها الأول ضمن المغرب العربي و المركز الثالث إفريقيا و انطلاقا من سنة 2003 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اتجاها تصاعديا حيث وصل إلى 1,84 مليار دولار سنة 2006 ، مستمرة في الصعود إذ بلغت صافي الاستثمار الأجنبي المباشر 3.74 مليار دولار سنة 2010 .

### ❖ الإشكالية الرئيسية:

تسجل كل المعاملات الاقتصادية في سجل ميزان المدفوعات الذي يعطي صورة مفسرة عن هذه المعاملات وما يتم تسجيل تدفقات رؤوس الأموال الدولية ضمن حساب رؤوس الأموال والذهب الذي يدخل ضمن مكونات ميزان المدفوعات بناء على ما سبق ستكون موضوع بحثنا هو دراسة تأثير هذه التدفقات المالية الدولية على ميزان المدفوعات، والذي نضوع إشكاليته الرئيسية في التساؤل الآتي

### ✓ ما مدى تأثير التدفقات المالية الخارجية على ميزان المدفوعات في الجزائر ؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة سنحاول الإحاطة بها في موضوعنا يمكن وضع الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بميزان المدفوعات وما هي مكوناته الأساسية وكيف يمكن معالجة اختلالاته ؟
- ما المقصود بحرية تدفقات رؤوس الأموال الدولية وما هي أبرز إشكالاتها وكيف تطورت تركيبتها ؟
- كيف يكون انعكاس تأثير التدفقات المالية الخارجية على ميزان المدفوعات في الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي مست الاقتصاد الوطني
- هل توجد علاقة طويلة وقصير الأجل ذات دلالة إحصائية تبين انعكاس اثر التدفقات الدولية لرأس المال على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر بعد الإصلاحات من 1990 إلى 2018 ؟

### ❖ فرضيات الدراسة :

بعد إيضاح المشكلة الرئيسية وطرح الأسئلة الفرعية كان من الضروري تقديم بعض الفرضيات التي ستكون منطلقا للبحث، وهي كما يلي:

- ✓ تدخل التدفقات المالية الدولية ضمن تركيب ميزان المدفوعات وبالضبط في حساب رأس المال ومن هذا المنطلق في فهي تساهم في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات وإعادة توازنه
- ✓ يتكون ميزان المدفوعات من حسابات وموازن وهناك عدة أساليب لمعالجة اختلاله .
- ✓ تأخذ التدفقات المالية الدولية عدة أشكال وتختلف تركيبتها حسب اقتصاد كل بلد
- ✓ لتدفقات المالية الدولية آثار إيجابية وسلبية على الاقتصاد الوطني وبالتالي ينعكس هذا التأثير على ميزان المدفوعات كونه البيان الذي تدون فيه كل المعاملات فهو المرآة العاكسة للوضع الاقتصادية في الجزائر
- ✓ توجد علاقة المدى الطويلة والقصير ذات دلالة إحصائية توضح انعكاس تأثير التدفقات المالية الدولية على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر

## ❖ مبررات اختيار الموضوع:

- لقد اجتمعت جملة من الأسباب التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع بالذات أهمها:
- محاولة الربط التدفقات المالية الدولية والتوازنات الخارجية ( ميزان المدفوعات ) في الجزائر.
- الشعور بأهمية الموضوع وإمكانية طرحه حالياً، خصوصاً بعد انتهاج الجزائر اقتصاد السوق والعمل على تحرير حركة رؤوس الأموال ووضع تشريعات وقوانين تسهيل حركة رؤوس الأموال واستقطابها خاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة .
- استكمال موضوع البحث حيث كان موضوع مذكرة نيل شهادة ليسانس التدفقات المالية الخارجية .

## ❖ أهمية الدراسة:

- يعتبر ميزان المدفوعات من بين أهم المؤشرات التي بإمكانها إعطاء دلالات معبرة عن الوضع الاقتصادي لأي دولة فهو يعتبر المرآة العاكسة لحالة اقتصاد كل الدول فهو بمثابة وصفة شاملة للاقتصاد تظهر مصادر القوة ونقاط الضعف الخاصة باقتصاد الدولة وبالتالي فهو يتأثر بكل المعاملات الاقتصادية مثل حجم التجارة الخارجية، التدفقات المالية الخارجية،.... الخ . وبعد اتجاه الجزائر نحو اقتصاد السوق أعطى أهمية كبيرة لحركة رؤوس الأموال الخارجية أو ما يعرف بالتدفقات المالية الدولية وهذا ما دفعنا لدراسة حول موضوع تأثير هذه التدفقات المالية الدولية على مؤشر التوازن الخارجي ( ميزان المدفوعات ) وهذا من اجل :
- تتبع التطور التاريخي لكل من التدفقات المالية الدولية وميزان المدفوعات سواء على المستوى النظري من خلال ما تناولته الأدبيات الاقتصادية، أو على المستوى التطبيقي من خلال تتبع تطور تركيبة وحجم التدفقات الدولية لرؤوس الأموال وميزان المدفوعات في الجزائر .
- محاولة اختبار وجود العلاقة الإحصائية في الآجال الطويل بين التدفقات المالية الدولية وميزان المدفوعات ومحاولة بناء نموذج قياسي باستخدام تقنية ARDL .

## ❖ أهداف الدراسة

تهدف دراستنا هذه إلى:

- محاولة إبراز أهمية ميزان المدفوعات بالنسبة للدول وإبراز أهم مكوناته.
- محاولة معرفة أهم التطورات لميزان المدفوعات والتدفقات المالية الدولية في الجزائر خلال فترة الدراسة .
- تحليل وتشخيص العلاقة بين التدفقات المالية الدولية و مؤشر التوازنات الخارجية ( ميزان المدفوعات ) .
- التعرف على أشكال التدفقات المالية الخارجية في الجزائر وتحدد أهميتها .
- محاولة الخروج بتوصيات قد تساهم زيادة حجم التدفقات المالية الخارجية ( الاستثمار الأجنبي خاصة) والاستغلال الأمثل لها .

## ❖ حدود الدراسة

جاء اختيارنا للحدود الدراسة لهذا الموضوع من خلال اهتمامنا بالتطورات التي حدثت في التدفقات الدولية لرؤوس الأموال في الجزائر خلال الآونة الأخيرة، خاصة منذ بداية التسعينيات، بعد الانفتاح الاقتصادي في الجزائر ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني الجزائري بصفة عامة وميزان المدفوعات بصورة خاصة كونه المرآة العاكسة لوضعية الاقتصاد الوطني خاصة التوازن الخارجي فكانت حدود الدراسة كما يلي :

– **الحدود المكانية** : تركزت الدراسة حول الاقتصاد الوطني الجزائري ؛

– **الحدود الزمانية** : شملت الفترة من 1980 إلى 2018 لإعطاء نظرة على وضع التدفقات المالية الجزائرية بعد الاستقلال وقبل الإصلاحات الاقتصادية أي قبل انتهاج سياسية اقتصاد السوق ، إلا أن الدراسة القياسية تتحدد في الفترة من 1990 إلى 2018 وترتكز على فترة ما بعد الإصلاحات الاقتصادي أي بعد الانفتاح الاقتصادي وانتهاج الجزائر ساسة السوق المفتوح أي تحرر حركة رؤوس الأموال مما زاد من حجم التدفقات المالية الدولية

1- **الحدود الموضوعية** : ركزت الدراسة على ثلاث أشكال لتدفقات المالية الدولية و هي القروض الخارجية والمساعدات الإنمائية والاستثمار الأجنبي المباشر بينما الاستثمار المحفظي او ما يعرف بالاستثمار في سوق الأوراق المالية فهو شبه منعدم في الجزائر لعدم وجود سوق مالية ( بورصة ) رسمية منظمة

## ❖ وسائل جمع المعلومات والبيانات :

سنعتمد في بحثنا هذا على مجموعة من الوسائل المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات، وهي تلك الأكثر شيوعا،

نختصرها في:

## ☞ الوسائل النظرية:

- المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار دراستنا بهدف إرساء الدعامة النظرية له.
- البحوث والدراسات السابقة التي تحدد لنا مجالات التركيز الجديدة في هذا الموضوع دون إغفال النقد والاستزادة كلما كان ذلك ممكناً.
- البحث عبر شبكة الانترنت لجعل بحثنا لا يهمل المستجدات التي ترتبط مباشرة بموضوعه.

## ☞ الوسائل العملية:

- المقابلات الشخصية لاستطلاع رأي الممارسين في كل المجالات التي لها علاقة بموضوع.
- البيانات الممنوحة من طرف المصادر الرسمية لمعالجتها وعرضها بشكل يمكننا من الوصول على إستنتاجات لها علاقة مباشرة بالموضوع، ولقد تم الاستعانة بالمصادر الوطنية في مواضع محددة، قصد استخلاص المؤشرات المتعلقة بالتدفقات المالية الدولية ووضعية ميزان المدفوعات في الجزائر. كما تستمد الدراسة بياناتها من إحصاءات تقارير صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ، وهيئة الأمم المتحدة. ( مؤشرات التنمية المحلية والدولية)، وتقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي المجلس الوطني لتخطيط والإحصاء.....

## ❖ المنهج - والأدوات المستخدمة في الدراسة

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث، فقد تم الاعتماد على الجمع بين المنهج الوصفي والتحليلي لسرد مختلف التعريفات والمفاهيم حول التدفقات الدولية لرؤوس الأموال وميزان المدفوعات، ولإعطاء نظرة على واقع كل منها في الجزائر واعتمادنا على الأدوات التحليل الكمية للمتغيرات الاقتصادية من خلال الطرق و النماذج القياسية والإحصائية المختلفة الضرورية لدراسة بهدف قياس اثر التدفقات الدولية لرؤوس الأموال على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزع ARDL كما تمت الاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews الإصدار التاسع للقيام بعملية بناء نماذج الانحدار المتعدد، والتوصل إلى الأهداف الموضوعية ضمن إطار الدراسة. كما تم اعتماد مستوى المعنوية 5 % لإثبات فرضيات الدراسة وتفسير نتائجها تم تجميع بيانات عن الفترة (1980-2018) من عدة مصادر بيانات كل من بنك الجزائر والبنك الدولي على شبكة الانترنت

## ❖ صعوبات الدراسة:

وفي سياق إعداد هذه الدراسة واجهتنا عدة صعوبات أبرزها

- تضارب المعطيات والإحصائيات المتعلقة بميزان المدفوعات الجزائري وكذا التدفقات المالية الدولية؛
- صعوبة الحصول على التقارير والإحصائيات الرسمية خصوصا فيما يتعلق بالفترة 1980-1990

## ❖ هيكل الدراسة

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع للإجابة على إشكالية المطروحة و اختبار الفرضيات تم تقسيم البحث إلى فصلين بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة على النحو التالي :

**الفصل الأول :** يتم التطرق فيه إلى الخلفية النظرية لتدفقات المالية الخارجية وميزان المدفوعات حيث قسم إلى مبحثين **المبحث الأول :** تم بع عرض ماهية ميزان المدفوعات ومكوناته وكذا أسباب وأنواع الاختلال لميزان المدفوعات واليات التسوية التلقائية . كما تطرقنا إلى ماهية التدفقات المالية الخارجية ومختلف أشكال ومصادر هذه التدفقات أسباب ودوافع لهذه التدفقات وفي الأخير تم عرض آثار هذه التدفقات على البلد المصدر المستورد لهذه التدفقات على الاقتصاد عامة وميزان المدفوعات خاصة

**المبحث الثاني :** تناولنا فيه جملة من الدراسات السابقة الوطنية و العربية والأجنبية والتي لها علاقة بموضوع الدراسة

**الفصل الثاني** يتضمن الدراسة التطبيقية للموضوع لحالة الجزائر وقسم إلى مبحثين

**المبحث الأول :** تم من خلاله إعطاء نظرة عامة عن ميزان المدفوعات والتدفقات المالية الخارجية في الجزائر فقما بتحليل ميزان المدفوعات الجزائري بعرض خصائصه ومكوناته وتطوره التاريخي خلال فترة الدراسة . كما تطرقنا إلى التدفقات المالية الدولية من خلال التعرف على التشريعات القانونية لتدفقات الدولية لرؤوس الأموال ، وكذا واقع هذه التدفقات المالية الدولية في الجزائر والتعرف على اتجاهات ابرز أشكال التدفقات المالية الدولية في الجزائر

**المبحث الثاني :** فيتضمن نتائج إجراء دراسة قياسية لاختبار اثر التدفقات المالية الدولية على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة ( 1990-2018 ) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزع ARDL وعرض النتائج

تحليلها ومناقشتها من تم الخروج بتوصيات مناسبة

# الفصل الأول

## تمهيد

يشير التمويل الدولي إلى دراسة حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول المختلفة على شكل تدفقات مالية دولية بمختلف أشكالها (استثمار اجني مباشر وغير مباشر وقروض وتحويلات وهبات ومساعدات) تحدث بين المقيمين في البلد والمقيمين في بلد آخر ، وبما أن ميزان المدفوعات لأي بلد يعبر عن خلاصة لكافة المعاملات الاقتصادية التي تجري بين المقيمين في بلد معين وغير مقيمين خلال فترة زمنية أمدها سنة سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على اثر التدفقات المالية الدولية اثر على ميزان المدفوعات مقسم في مبحثين :

المبحث الأول : يتعرض إلى الخلفية النظرية لتدفقات المالية الخارجية وميزان المدفوعات

المبحث الثاني : يتطرق لمجموعة من الدراسات السابقة التي تطرقت لكل من التدفقات المالي الخارجية

وميزان المدفوعات أو كلاهما سواء باللغة العربية أو الأجنبية.

## المبحث الأول : الخلفية النظرية لتدفقات المالية الخارجية وميزان المدفوعات

سنحاول التطرق من خلال هذا المبحث إلى التعرف على الأدبيات النظرية لكل من التدفقات المالية والخارجية وميزان المدفوعات

### المطلب الأول : الأدبيات النظرية حول ميزان المدفوعات

يترتب على المعاملات الاقتصادية بين المواطنين في دول العالم المقيمين في الدولة والمقيمين في دولة أجنبية استحقاقات مالية متبادلة بتعين تسويتها خلال فترة زمنية معينة ولذلك من المهم لكل دولة أن تحدد حقوقها والتزاماتها مع العالم الخارجي وهذا من خلال بيان يسمى ميزان المدفوعات الدولية وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته وكذا هيكل تركيب ميزان المدفوعات و تحليل هذا الميزان وكيفية توازنه واختلاله .

#### 1. ماهية ميزان المدفوعات

##### 1- مفهوم ميزان المدفوعات

يتم إعداد ميزان المدفوعات من قبل البنك المركزي، وينشر سنويا أو كل ستة أشهر، كما يمكن أن يعد شهريا في بعض الدول ، يمكن تعريف ميزان المدفوعات في عدة أوجه أهمها

✘ من وجهة نظر اقتصادية: هو السجل الأساسي المنظم أو بيان حسابي وإحصائي مصنف شامل و موجز وتقدير مالي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية والتجارية والمالية والتي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية المقيمين في دولة ما مع مثلها المقيمين في الدولة الأجنبية خلال فترة زمنية معينة عادة سنة.<sup>1</sup>

✘ من وجهة نظر صندوق النقد الدولي : هو سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات ما ، وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد ، والتغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم.<sup>2</sup>

✘ يعرف أيضاً بأنه "ملخص لجميع المعاملات التي تنطوي على السلع الحقيقية والخدمات والأصول المالية (محفظة الاستثمارات مثل الأسهم والسندات والفواتير، الخ) والاستثمارات المباشرة ( أي عمليات الاستحواذ

<sup>1</sup> محمد احمد السريتي ، محمد عزت محمد غزلان ، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية ، دار التعليم الجامعي ، ميامي، الإسكندرية ،2013، ص : 229

<sup>2</sup> نوري شقيري موسى وآخرون ، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية ، دار المسيرة شركة جمال احمد محمد حيف وإخوانه ، عمان، 2015، ص : 188

الخارجية، والمشاريع المشتركة والتصفية)، ورأس المال (استيراد / تصدير)، والدفع والتحويل نقدًا أو عينياً بين أي شخصين والشركات والهيئات الحكومية، والبلدان خلال فترة محددة.<sup>1</sup>

☒ هو تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالباً تكون سنة.<sup>2</sup>

☒ هو سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى لفترة زمنية عادة تكون سنة<sup>3</sup> من التعريفات السابقة يجب التعريف على المصطلحات التالية :

➤ **سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسمياً:** وهذا يعني انه معد وفق الأصول المحاسبية المتعارف عليها دولياً، وهذا ما يجعله مرجعاً للمعلومات يعتمد من قبل صانعي القرارات والباحثين المختصين والمتابعين التقديين والماليين، خاصة وأن السجل المعني يصدر عن مؤسسات رسمية وفي مقدمتها البنوك المركزية، ويوثق أيضاً من قبل صندوق النقد الدولي . ويحتوي ميزان المدفوعات على أكثر من سجل بعضها يظهر المركز المالي للدولة مع كل دولة من الدول الأخرى على حده ، والبعض الآخر يظهر مركز الدولة مع بعض التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي.<sup>4</sup>

➤ **المبادلات الاقتصادية والتحويلات الخارجية:** وتمثل المعاملات الاقتصادية في أي عمل يترتب عليه نقل سلعة أو أداء خدمة أو نقل حق على صك مالي من شخص مقيم في البلد إلى شخص آخر غير مقيم وتسجل حسب تصنيفها المعتمد سواء اتخذت صيغة علاقات تبادلية مثل الصادرات مقابل الاستيراد ، أو خرجت كتحويلات خارجة لدخول مثل التعويضات والتحويلات العاملين في الخارج وبعض الضرائب والرسوم<sup>5</sup> ينصب اهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية الخارجية سواء تولد عنها حقوقاً للمقيمين لدى غير المقيمين، أو نتج عنها حقوقاً لغير المقيمين يتعين على المقيمين أدائها، وساء تم اقتضاء هذه المعاملات عاجلاً أو آجلاً ( أو حتى لو كانت من دون مقابل).<sup>6</sup>

➤ **الإقامة :** يقوم التسجيل في ميزان المدفوعات على أساس التفرقة بين المقيمين والغير مقيمين والمقصود بالمقيم هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقيم في الدولة لمدة تزيد عن سنة فهم الذين يقيمون في الدولة

<sup>1</sup> خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات ( 1985-2008)، (غير منشورة) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة 2011/2012 ، ص : 03

<sup>2</sup> محمد احمد السبرتي ، احمد فتحي خليل الخضراوي ، الاقتصاد الدولي ، دار فاروس العلمية ، الطبعة الأولى ، مكة المكرمة ، 2017 ص : 249

<sup>3</sup> محمد احمد السبرتي ، احمد فتحي خليل الخضراوي ، نفس المرجع السابق ، ص : 249

<sup>4</sup> ناهض قاسم القدرة ، اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه ، الرسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الأزهر ، غزة، 2013 ، ص 13

<sup>5</sup> نفس المرجع السابق ، ص : 14

<sup>6</sup> محمد احمد السبرتي ، احمد فتحي خليل الخضراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 229

بشكل دائم أو خارجها بصفة مؤقتة ، والشخص المقيم إقامة دائمة في دولة ما يعتبر منها حتى لو كان أجنبي و إذا كان وجود الفرد في بلد بشكل مؤقت اعتبر غير مقيم ، فلا يوجد اعتبار للجنسية<sup>1</sup>

الأشخاص الذين يقيمون بصفة على ارض الدولة لا يعتبرون مقيمين كالأجانب الوافدين للسباحة

**الفترة الزمنية:** لا توجد قاعدة محددة في تحديد الفترة الزمنية التي يغطيها ميزان المدفوعات فهناك دول

تعتمد على سنة مدنية تبدأ من جانفي إلى آخر ديسمبر ، بينما معظم الدول المتقدمة اقتصاديا مثل الولايات المتحدة تعد تقديرات لميزان المدفوعات لفترة اقل سنة (3 أشهر) أما اليابان تبدأ من شهر افريل إلى شهر مارس.<sup>2</sup>

**القيود المزدوج :** ولإدراج البيانات في ميزان المدفوعات فإنه يقسم إلى جانبين أحدهما دائن والآخر

مدين .وتقيد في الجانب الدائن جميع المعاملات التي تأتي للدولة بإيرادات من العالم الخارجي، ولذا \* جانب

الإيرادات \* يطلق على هذا الجانب أما الجانب المدين فتقيد فيه كل المعاملات التي تقتضي . قيام الدولة

بمدفوعات للعالم الخارجي، ولذا يطلق عليه \* جانب المدفوعات\* ويتم تسجيل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين

المقيمين وغير المقيمين وفقاً لقاعدة القيد المزدوج المعروفة في علم المحاسبة. ومضمون هذه القاعدة أن كل معاملة

من المعاملات الاقتصادية تظهر في الميزان مرتين: مرة في الجانب الدائن باعتبار أنها تؤدي إلى زيادة متحصلات

الدولة من الخارج، ومرة في الجانب المدين باعتبار أنها تؤدي إلى نقص التزامات الدولة نحو الخارج<sup>3</sup>

## 2- أهمية ميزان المدفوعات

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد وتكمن أهميته فيما

يلي<sup>4</sup>:

✓ يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة فيعتبر أداة هامة للتحليل الاقتصادي بتحديد مركز الذي تحتله الدولة في

الاقتصاد الدولي

✓ يظهر القوى المحددة لسعر الصرف فهو يعكس قوى طلب وعرض العملات الأجنبية ويبين اثر السياسات

الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل الشيء الذي يؤدي إلى

متابعة ومعرفة مدى تطور البنين الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية

✓ يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة لان هيكله الجامع فتعد المعلومات المدونة فيه

ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية

✓ تقيس الوضع الخارجي للدولة من خلال المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي نتيجة

اندماجه في الاقتصاد الخارجي

<sup>1</sup> ناهض قاسم القدرة ، مرجع سبق ذكره ، ص : 14

<sup>2</sup> محمد احمد السريتي، احمد فتحي خليل الخضراوي ، مرجع سبق ذكره . ص : 230

<sup>3</sup> خليفة عزي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 5

<sup>4</sup> محمد احمد السريتي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 232

### ❖ وظائف ميزان المدفوعات<sup>1</sup>:

- ✓ تقديم معلومات مهمة عن الدرجة التي تربط اقتصاد الدولة مع اقتصاديات الدول الأخرى في العالم ، وبتوفير البيانات اللازمة يمكن الوصول لمزيد من التفاصيل عن التطور الزمني والتحويلات الهيكلية للمعلومات الاقتصادية الدولية التي يمر بها اقتصاد الدولة .
- ✓ مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية في توجيه جميع الأمور المهمة في الدول نتيجة الارتباط بين ميزان المدفوعات والإجراءات المالية والنقدية للدولة .
- ✓ تعتبر البيانات الواردة من ميزان المدفوعات أداة للتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية العالمية مع ذلك فإن هذا الميزان لا يبين أسباب حدوث التغيرات في بعض مكوناته، كما أنه يخفي بيانات لمقايضة والهبات والتعويضات العينية، حيث أن هذه المبادلات لا تظهر في بنود ميزان المدفوعات كمقبوضات و/أو مدفوعات نقدية .بالإضافة إلى ذلك فإن الميزان المذكور يهمل الصعوبات الكامنة وراء عملية التوازن بين الصادرات والإستيرادات، أو بين تدفقات رأس المال الداخلة والخارجة، وكذلك فإنه لا يعطي إلا خلاصة إجمالية للمبادلات الاقتصادية، دون أن يعرض التفاصيل الضرورية التي يمكن الاستفادة منها وخاصة فيما يتعلق بأنواع الصادرات كمؤشر لمتابعة التغييرات الهيكلية في الاقتصاد المعني . كما أنه لا يكشف عن الصورة الآنية لمركز الاقتصاد الدولي لبلد ما، بل أنه يحدد هذا المركز في نهاية فترة معينة (سنة عادة)، أي أنه لا يبين مثلاً الفرق الآني بين الاستثمارات الوطنية في السندات والأموال التي تتم في البلدان الأخرى، ونفس الاستثمارات التي تتم من قبل الأجانب في البلد المعني وذلك لتحديد الأرباح أو الخسائر الآنية.<sup>2</sup>

### ❖ مؤشرات ميزان المدفوعات<sup>3</sup>

- تحاول الدول التوفيق بين إيراداتها و مدفوعاتها الخارجية خلال فترة الميزان، الذي تظهر أهميته سواء خلال الفترة الواحدة له، أو خلال تطوره في فترات زمنية متتالية، و هذا من خلال دلالات تعبر عن :
- ✓ أهمية المبادلات الاقتصادية إما بمعرفة أهم السلع و المنتجات التي يتم تصديرها .و بالتالي معرفة وزن القطاعات الإنتاجية المختلفة في الاقتصاد الوطني، وقدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على المنافسة الخارجية والاستجابة لحاجيات الاقتصاد العالمي .
- ✓ توقع تطورات سعر الصرف والعوامل المحددة له في فترة زمنية محددة .والحكم على مدى ملائمة القيمة الخارجية للعملة المحلية، وتطوراتها مع مقتضيات المركز المالي والاقتصادي.

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص : 188

<sup>2</sup> خليفة عزري مرجع سبق ذكره ، ص: 06

<sup>3</sup> حنان لعروق ، سياسة سعر الصر والتوازن الخارجي (حالة الجزائر )، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص بنوك وتأمينات ، جامعة قسنطينة ، 2005/2004 ، ص : 28

- ✓ إمكانية رسم منحى لتغيرات الصادرات والواردات، وتغيرات أثمان السلع وأسعار الصرف من أجل معرفة العلاقة السببية الموجودة بين هذه المتغيرات، واستنتاج تغيرات الطلب المحلي والأجنبي على السلع والخدمات المستوردة والمصدرة في البلد.
- ✓ معرفة أثر السياسة الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية، أي حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة.
- ✓ متابعة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة خاصة بعد انتهاج سياسات اقتصادية نمووية صناعية بالدرجة الأولى من أجل تغليب الإنتاج الصناعي في الصادرات، وإحلال الإنتاج المحلي مكان الواردات، وذلك بدراسة تأثير دخول رؤوس الأموال الأجنبية في زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد.
- بالإضافة إلى كل ما سبق، فإنه يمكن استغلال ميزان المدفوعات للقيام بمجموعة من التحليلات الاقتصادية باستخراج بعض المؤشرات، أهمها:

### 3- مبادئ وضع ميزان المدفوعات<sup>1</sup>

- استخدام القيد المزدوج يعد ميزان المدفوعات هو ميزان محاسبي يستوجب فيه تساوي جانبيه الدائن والمدين في آخر سنة الميزان ، وبالتالي فهو يعرف بمبادئ محاسبية تقوم على أساس القيد المزدوج الذي يعتبر من المبادئ الأساسية في كل محاسبة متطورة، فكل معاملة اقتصادية تتم مع الخارج يتم طرحها في شكلين أو وجهين، شكل اقتصادي وشكل نقدي. لكن توجد بعض البنود في ميزان المدفوعات لا تكون فيها عملية ومقابل لها، أي إذا سجلت العملية في الجانب الدائن، لا يكون لها مقابل مدعم في الجانب المدين، لأنها تحويلات أحادية الجانب، وبالتالي لا يكون لها شكلين، وللمحافظة على مبدأ القيد المزدوج لا بد وأن توازن بتسجيل مقابل للقيمة التي حصلت عليها الدولة أو التي دفعتها، هذا المقابل هو حساب التحويلات. وتكمن فوائد استخدام القيد المزدوج أنه يمكن من توضيح حقيقة العملية الاقتصادية بشقها الحقيقي والمالي وبالتالي إمكانية المقارنة بين الدول من خلال مختلف الموازين، يمكن اكتشاف الأخطاء التي قد يقع فيها المحاسب بتسجيل جزء فقط من العملية وإهمال الجزء الآخر من خلال الفارق بين الدائن والمدين.

- المصادر الإحصائية المستعملة في وضع الميزان: لكي يكون ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لكل المعاملات التي تتم مع الخارج ، فان المسئولون على وضعه يقومون بجمع المعلومات من مصادر مختلفة ثم تبويبها ومن أهم هذه المصادر:

- ✓ المصالح الجمركية : خاصة في ضبط الميزان التجاري فهي تعطي إحصائيات على سلع التي تدخل أو تخرج إلى البلد وقيمتها.
- ✓ المصدر البنكي : أي ميزانية القطاع البنكي التي تدل أصولها على أرصدة بالعملة المحلية الأجنبية أما خصومها امثل التزامات بالعملة المحلية والعملات الأجنبية أيضا . فالقطاع البنكي يعد همزة الوصل بين الدولة والخارج
- ✓ مصادر أخرى : مثل السلطات النقدية والإدارات العمومية والمؤسسات الخدمية وكل مؤسسة تتعامل مع الخارج.

<sup>1</sup> حنان لعروق حنان لعروق ، مرجع سبق ذكره ص : 24/23

• **تاريخ تسجيل العمليات ووحدة التقييم:** يتم تسجيل العملية وقت تحققها الفعلي ، وليس وقت عقد الصفقة ، أي وقت تتم فيه تحويل الملكية بين المقيم وغير المقيم ويتم تسجيل كل معاملة في جانب دائن والمدين في نفس الوقت .

1. **قواعد التسجيل<sup>1</sup> :** - بالنسبة للجانب المدين : يأخذ الإشارة السالبة (-) ويشمل :\* الواردات من السلع والخدمات - التحويلات الخارجية ( من طرف واحد) والهدايا والمنح والمساعدات المقدمة إلى الأجانب - رؤوس الأموال (الطويلة والقصيرة الآجل )
- ✓ **بالنسبة للجانب الدائن :** يأخذ الإشارة الموجبة (+) ويشمل : -الصادرات من السلع والخدمات - التحويلات الداخلة ( من طرف واحد) والهدايا والمنح والمساعدات المقدمة من الأجانب - رؤوس الأموال القادمة من الخارج .

#### ❖ العوامل الاقتصادية المؤثرة على ميزان المدفوعات<sup>2</sup> :

- التضخم :** يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الدولية ويترتب على ذلك انخفاض الصادرات الدولية وزيادة وارداتها ، نظرا لان أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا وانخفاض القدرة الشرائية لنقود .
- **معدل نمو الناتج المحلي :** زيادة مستوى الدخل يؤدي إلى زيادة طلب المواطن على السلع الأجنبية مما يؤدي إلى الواردات وكما يؤدي إلى زيادة الصادرات .
- **سعر الصرف :** ارتفاع قيمة العملة يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المحلية ، وتصبح أكثر جاذبية للمقيمين أي أن ارتفاع قيمة العملة يقلل من الصادرات ويزيد الواردات
- **الاختلال في أسعار الفائدة :** ارتفاع سعر الفائدة لبلد ما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إليها بهدف الاستثمار وتحقيق عائد والعكس انخفاضها يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال إلى الخارج بحثا على ربح أعلى من خلال سعر فائدة أعلى .

<sup>1</sup> هاني عرب ، المساعدة في المالية الدولية ، ملتقى البحث العلمي ، [www.isscis.com](http://www.isscis.com) ، 1429 هـ ، ص : 10

<sup>2</sup> ناهض قاسم القدرة ، مرجع سبق ذكره ، ص : 17

## II. تركيب ميزان المدفوعات

يقسم ميزان المدفوعات إلى حسابات و موازين فرعية بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض، إلا أن جميعها يخضع نظريا لمبدأ القيد المزدوج حيث أن كل معاملة من المعاملات الدولية تسجل في الجانبين ( الدائن و المدين )<sup>1</sup>

- الجانب الدائن : وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية .
  - الجانب المدين : وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو التزام بالدفع للدول الأخرى
2. من اجل إدراك أهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات ينبغي تحليل كل الجوانب التي يقوم عليها وذلك من خلال :

**1- الأرصدة الرئيسية في ميزان المدفوعات :** من التقديم السابق لميزان المدفوعات يكون في شكل مجموعة من البنود التي تترتب عن عمليات دائنة ومدينة متوازنة في آخر فترة للميزان ومن اجل فهم هذه التشكيلة نقوم بجمع هذه البنود في مجموعات كبيرة ومتجانسة ، ينتج عنها أرصدة تتراوح بين العجز والفائض والتوازن ، ويمكن إيجاد العلاقة المختلفة بين هذه الأرصدة والمتغيرات الاقتصادية السائدة والأرصدة الأكثر أهمية هي<sup>2</sup> :

**1-1 رصيد الميزان التجاري :** الذي يترجم تطور المبادلات مع الخارج في السلع بكل أنواعها ويحسب في الميزان التجاري سواء بصفة عامة أو حسب الناتج أو حسب المنطقة الجغرافية نسبة تغطية الصادرات للواردات وذلك بالعلاقة التالية : نسبة التغطية = ( الصادرات / الواردات ) x 360 يوم .

**1-2 رصيد التجارة غير منظورة :** يهتم بالخدمات المرافقة لكل العمليات التجارية والخدمات الأخرى يمثل بالفرق بين مقبوضات الدولة من الخدمات التي تقدمها ومدفوعاتها عن الخدمات التي تحصل عليها

**1-3 رصيد المعاملات الجارية :** وهو أكثر استعمالا في تحليل الوضعية الخارجية للبلد خاصة من صرف صندوق نقد دولي ويتمثل في مجموع الرصيد التجارة المنظورة غير منظورة بالإضافة لصافي التحويلات أحادية الجانب

**1-4 رصيد المعاملات الرأسمالية :** ويمثل بالفارق بين مجموع رؤوس الأموال ( الاستثمارات مباشرة وفي المحافظ المالية والاستثمارات الأخرى وحتى رؤوس الأموال قصيرة الآجل ) الخارجية ومجموع رؤوس الأموال الداخلة .

**1-5 رصيد التغير في الاحتياطات الدولية :** ويمثل في ما يظهر في ميزانية البنك المركزي من صاف ناتج عن حركات الذهب والعملة الصعبة واحتياطاتها لدى صندوق نقد دولي بما فيها إعانات حقوق السحب الخاصة

<sup>1</sup> بن طرية حورية ، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1970 إلى 2014 ، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ( غير منشورة ) ، تخصص مالية وتجارة دولية ، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم الاجتماعية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2016/2017 ص : 04

<sup>2</sup> حنان لعروق ، مرجع سبق ذكره ، ص : 20

1-6 الرصيد الإجمالي : هو مجموع الأرصدة السابقة ماعدا رصيد التغير في الاحتياطات الدولية وهو يوضح الوضعية الحقيقية لميزان المدفوعات للبلد ، ( عجز أو فائض أو توازن نادرا ) .

- يمكن أن تصنف فعليا كل التدفقات الملاحظة بين الدول بطرق عدة في الموازين المعروضة في النموذج السابق ، ويمكن استخراج الأرصدة الموالية<sup>1</sup> :

$$\checkmark \text{رصيد الميزان التجاري} = \text{الصادرات من البضائع} - \text{الواردات من البضائع}$$

$$\checkmark \text{رصيد الميزان التجاري بالمعنى الواسع} = \text{رصيد الميزان التجاري} + \text{رصيد ميزان الخدمات}$$

$$\checkmark \text{رصيد العمليات الجارية} = \text{رصيد الميزان التجاري بالمعنى الواسع} + \text{رصيد ميزان مداخيل عناصر الإنتاج}$$

$$\checkmark \text{رصيد ميزان المداخيل} = \text{رصيد العمليات الجارية} + \text{رصيد التحويلات الأحادية الجانب}$$

$$\checkmark \text{رصيد ميزان الحسابات} = \text{رصيد ميزان المداخيل} + \text{رصيد ميزان حركات رؤوس الأموال في الآجل الطويل} + \text{رصيد ميزان حركات رؤوس الأموال في الآجل القصير} .$$

$$\checkmark \text{ميزان المدفوعات} = \text{ميزان الحسابات في حالة الصرف المرن} = \text{رصيد ميزان حركات رؤوس الأموال في الآجل الطويل} + \text{رصيد العمليات الموازنة ( في حالة الصرف الثابت )}$$

- ويوضع التوازن الخارجي للبلد في السياق الشامل وفق ما يلي :

$$\blacksquare \text{الامتصاص ( A )} = \text{الاستهلاك ( C )} + \text{الاستثمار ( I )}$$

$$\blacksquare \text{الناتج الداخلي ( PIB )} = \text{الامتصاص ( A )} + \text{رصيد الميزان التجاري ( X-M )}$$

$$\blacksquare \text{الناتج القومي الإجمالي ( PNB )} = \text{الناتج الداخلي ( PIB )} + \text{رصيد ميزان مداخيل عناصر الإنتاج ( SBRF )}$$

$$\blacksquare \text{رصيد المداخيل} = \text{الناتج القومي الإجمالي ( PNB )} - \text{الامتصاص ( A )}$$

## 2- عناصر ميزان المدفوعات

### 1-2 الحساب الجاري:<sup>2</sup>

الحساب الجاري لميزان المدفوعات يشير إلى القيمة النقدية للتدفقات الدولية المرتبطة بالمعاملات في السلع والخدمات وتدفقات الدخل والتحويلات من جانب واحد . وينقسم هذا الحساب إلى ثلاثة حسابات فرعية هي : الميزان التجاري، ميزان الدخل وصافي التحويلات من جانب واحد .

#### 1-1-2 الميزان التجاري: يستوعب هذا الحساب معظم عمليات الدولة الخارجية نظراً لاحتوائه على

تجارة الدولة الخارجية خلال السنة، سواء تمثلت تلك التجارة في تجارة سلعية أو خدمية . وهذا الحساب ينقسم

<sup>1</sup> رايس فضيل، التغيرات في الحسابات الخارجية وأثارها على الوضعية النقدية في الجزائر (1989-2010) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، ( غير منشورة ) ، شعبة اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ،

جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013/2012، ص: 26

<sup>2</sup> خليفة عزي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 07

بدوره إلى الحسابات المنظورة (الميزان التجاري السلعي)، ويتضمن هذا الحساب كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر بالحدود الجمركية للدولة. والحسابات غير المنظورة (الميزان الخدمي) ، ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج، مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والخدمات الحكومية إلى جانب الخدمات المتنوعة، هذا فضلاً عن بند الاستثمارات، الذي يمثل في حقيقته إما خدمات أداها رأس المال المحلي للخارج، وإما خدمات أداها رأس المال الأجنبي إلى الداخل.

### ميزان السلع والخدمات = الميزان التجاري + ميزان الخدمات

2-1-2 **ميزان الدخل**: يشتمل هذا الميزان على عائدات ومدفوعات الدخل. ويتكون من صافي إيرادات الاستثمار، والذي يمثل الفرق بين الإيرادات المتحصلة على الأصول المملوكة للدولة في الخارج، ومدفوعات الإيرادات على الأصول المملوكة للأجانب في الدولة؛ وهو يشمل الفائدة الدولية وتوزيعات الأرباح وأرباح الشركات المملوكة محلياً العاملة في الخارج. وصافي التعويضات الدولية للموظفين.

2-1-3 **صافي التحويلات من جانب واحد**: وهي تشمل التحويلات التي يترتب عليها انتقال موارد حقيقية (عيناً) أو موارد مالية (نقدًا) من وإلى الخارج دون اقتضاء مقابل، في الحال أو المستقبل. وقد تكون خاصة مثل الهبات والهدايا والتبرعات المقدمة أو المستلمة من الأفراد والمؤسسات الخاصة، أو رسمية مثل المنح والمعاشات والتعويضات المقدمة إلى/أو المستلمة من الحكومات.

ميزان العمليات الجارية = ميزان السلع والخدمات + ميزان التحويلات الأحادية الجانب الميزان التجاري + ميزان الخدمات

2-2 **حساب العمليات الرأسمالية<sup>1</sup>**: ويطلق عليه حساب رأس المال أو حساب الأصول المالية، ويمثل مجموع الحسابات أو المعاملات في الأصول والالتزامات المالية الخارجية لاقتصاد ما، أي أنه يسجل التدفقات النقدية من وإلى الخارج بغرض الاستثمار، فتسجل الحقوق والالتزامات الناتجة عن هذه التدفقات لرؤوس الأموال بمختلف أشكالها، والتي من شأنها التغيير في دائنية ومديونية الدولة . و تنقسم هذه المعاملات إلى قطاع رسمي وقطاع خاص وتكون طويلة أو قصيرة الأجل

ميزان رأس المال = ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل + ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل

الميزان الأساسي = الميزان الجاري + ميزان رأس المال طويل الأجل

2-3 **حساب احتياطات الدولة الرسمية**: أو ما يعرف (بحساب التسوية) ويسجل في هذا الحساب صافي المستلمات والمدفوعات من الذهب والعملية الأجنبية التي تنتج من صفقات الحساب الجاري وصفقات حساب رأس المال. والغرض من هذا الحساب هو التسوية الحسابية لميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تحركات

<sup>1</sup> حنان لعروق، مرجع سبق ذكره ص : 09

الاحتياطيات الدولية ( الذهب، العملات القابلة للتحويل، حقوق السحب الخاصة، وحصصة البلد في المؤسسات الدولية) <sup>1</sup> ويتكون هذا لحساب من العناصر التالية <sup>2</sup> :

- 1- الذهب النقدي لدى السلطات النقدية .
- 2- الودائع بالعملات الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك التجارية والوطنية لدى البنوك الأجنبية .
- 3- الأصول الأجنبية قصيرة الأجل مثل أذونات الخزينة الأجنبية والأوراق التجارية الأجنبية .
- 4- الأصول الوطنية قصيرة الأجل التي يحتفظ بها الأجانب .
- 5- الودائع التي تحتفظ بها البنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية .
- 6- موارد صندوق انقد الدولي . 7- القروض المختصة لتسوية العجز في ميزان المدفوعات .

## 2-4 حساب التباين الإحصائي ( السهو والخطأ): من التعريفات السابقة اتضح أن ميزان المدفوعات يقوم

على أساس نظام القيد المزدوج أي أن كل عملية اقتصادية تسجل مرتين مرة في الجانب الدائن ومرة في الجانب المدين ولهذا يكون ميزان المدفوعات دائما متوازن من الناحية المحاسبية لكن في بعض الحالات لا يتحقق هذا التوازن لصعوبة الحصول على معلومات إحصائية دقيقة عن المعاملات الدولية التي تدخل في ميزان المدفوعات <sup>3</sup> وفي هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو والخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات، وبالطبع فإن مكان قيد قيمة هذا البند هو الجانب الأقل في الميزان سواء كان الدائن أو المدين وذلك حتى يتعادل الجانبان كما هو محتم. وتقدر الإشارة إلى أن حساب السهو والخطأ يعامل كجزء من حساب رأس المال، حيث أن معاملات رأس المال قصير الأجل يشوبها في الغالب أخطاء في جميع البيانات لذلك يرجح أن يكون الخطأ قد حدث فيها وعادة لا يتجاوز حساب السهو الخطأ 5% من إجمالي العمليات <sup>4</sup>.

## 3- أقسام ميزان المدفوعات: ولقد جرت العادة على عرض ميزان المدفوعات في صورة جدول مقسم أفقيا

إلى أقسام رئيسية حسب طبيعة المعاملات المعنية، والشكل الشائع لميزان المدفوعات الذي يأخذ به صندوق النقد الدولي في نشراته الدورية يتضمن ثلاثة أقسام رئيسية كما يلي :

### 3. القسم الأول : السلع والخدمات <sup>5</sup>

• **السلع produits** : يشمل العمليات التجارية الخارجية والتي تسمى العمليات التجارية المنظورة

وتسجل الصادرات في جانب الدائن والواردات في الجانب المدين

<sup>1</sup> خليفة عزي، مرجع سبق ذكره، ص: 08

<sup>2</sup> محمد احمد السبري، محمد عزت محمد غزلان، مرجع سبق ذكره، ص: 236

<sup>3</sup> هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر طبعة 2014، الاردن، عمان، ص: 40

<sup>4</sup> ناهض قاسم القدرة، مرجع سبق ذكره، ص: 28

<sup>5</sup> شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 191

- **الذهب غير النقدي Nom-Monetary Gold**: يقصد بالذهب في الوقت الحالي كل سلعة ذهبية يزيد نصيب الذهب في قيمتها عن 80% وإلا كانت العمليات الخاصة بها في بند السلع .
- 4. ولتحديد قيمة الذهب حسب صندوق النقد الدولي يجب إتباع المعادلة التالية:
- **الذهب غير نقدي = ( الصادرات - الواردات) + التغير في الأرصدة الرسمية من الذهب النقدي**
- 5. حيث نطرح أولاً واردات الذهب من صادرات ، ثم نضيف الزيادة أو النقصان في الذهب النقدي فنحصل على القيمة الصافية التي تسجل في بند الذهب غير نقدي .
- **السفر إلى الخارج Travail**: يقصد بالمسافر في هذا شان السائح أو الطالب أو المريض أو الموظف في مهمة رسمية أو المسافر لقضاء أعمال ، فتسجل في الجانب الدائن مصروفات المسافرين الأجانب في الدولة إما في الجانب المدين تسجل المسافرين من والمقيمين في الخارج ، وتقدر هذه القيمة على متوسط يومي يقدر المصروفات المسافر خلال مدة إقامته أو اعتماد على ما تقدمه رقابة الصرف من بيانات .
- **النقل Transport**: تشمل خدمات النقل البري والبحري والجوي ، وهي عبارة عن المدفوعات الدولية المتعلقة بأجور شحن البضائع وثمان تذاكر السفر والرسوم المواني ونفقات إصلاح وصيانة السفن وطائرات بقيمة ما تحصل عليه السفن والطائرات من وقود ورسوم العبور<sup>1</sup> إما خدمات المواصلات فأصبحت في عصرنا اليوم تضم مجموعة من الاختراعات الجديدة كالهاتف والبرق والتلكس والراديو والأقمار الاصطناعية والانترنت<sup>2</sup> فتسجل خدمات النقل الأجنبية للمقيمين في جانب المدين خدمات النقل لأجانب في جانب الدائن.
- **التأمين Insurance**: وهي عبارة عن المدفوعات الدولية الخاصة بالتأمين على نقل البضائع أو التأمين على الحياة والتأمين ضد الحوادث أو عمليات إعادة لتأمين وكذلك بوالص التأمين للإفراد وبوالص التأمين البحري<sup>3</sup> وقد تكون المدفوعات التأمين أقساط دورية او مبالغ تستحق عند وقوع الحادث المؤمن عليه يسجل المدفوع منها إلى الداخل من غير المقيمين للمقيمين في جانب الدائن والمدفوع منها إلى الخارج من المقيمين لغير المقيمين في جانب المدين .
- **دخول الاستثمارات Investments Incomes**<sup>4</sup>: يشمل هذا البند عوائد الأصول الدولية يسجل أصول الدولة فخارج في جانب الدائن ، وأصول الخارج في الدولة في الجانب المدين بعد خصم الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة التي يوجد فيها الأصل ، يقسم صندوق النقد الدولي هذا البند الى العناصر التالية:
- ✓ **دخول الاستثمار الأجنبي Direct Investment Incomes**<sup>5</sup>: وينقسم هذا النوع من الدخل إلى الأنواع التالية :

<sup>1</sup> ناهض قاسم القدرة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 20

<sup>2</sup> هيل عجمي جميل الجنائي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 31

<sup>3</sup> ناهض قاسم القدرة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 20

<sup>4</sup> شقيري نوري موسى ، مرجع سبق ذكره ، ص: 192

<sup>5</sup> ناهض قاسم القدرة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 21

- فوائد من شركات تابعة على الأموال الموظفة فيها من المؤسسات الأصلية على سبيل الدائنية، وتتضمن هذه الفوائد أيضا تلك المستحقة والتي لم تدفع بعد.
- أرباح موزعة من شركات تابعة وفقا لنصيب الخارج من رأس المال الشركات وتشمل هذه الأرباح أيضا الأرباح غير المستحقة غير المحولة .
- أرباح غير موزعة في شركات تابعة ، فقد تحقق الشركة التابعة أرباحا وترى إعادة توظيفها وعدم توزيعها
- أرباح الفروع أي أن ما يحققه الفرع من ربح ينسب مباشرة إلى الأصل أي ينشأ عنه حق للخارج لذلك يسجل المدفوع من هذه الأرباح وغير المدفوع .
- ✓ **دخول رأس المال الدائن Credit Capital Income**<sup>1</sup> : يتضمن هذا البند فوائد القروض بين الدول وفوائد السندات العامة وسندات التوظيف والفوائد المستحقة على القروض الإعتمادات المصرفية
- ✓ **دخول أخرى لرأس المال Other Capital Incomes** : وتشمل هذه الدخول الأرباح الموزعة على الأسهم والتوظيف والدخل الناشئ عن نصيب في شركة ( في غير حالة الاستثمار المباشر ) ودخول العقارات غير التجارية.
- **الأعمال الحكومية Governmental Business** : يتضمن هذا البند عددا من الأعمال التي تمارسها الحكومة الوطنية أو الحكومة الأجنبية التي لا تدخل في بنود أخرى من ميزان المدفوعات ، ويميز صندوق النقد الدولي في هذا المجال بين :
  - ✓ **إيرادات ومدفوعات الحكومة الوطنية**: وتشمل عمليات مختلفة مثل نفقات البعثات الدبلوماسية ، والسياسية ومساهمة الحكومة في النفقات الإدارية للمنظمات الدولية والمعاشات التي تدفعها الدولة للخارج ، والخدمات المتبادلة بين الدولة ومستعمراتها والعمليات الخاصة بالقوات المسلحة في الخارج ومخلفات الجيوش والرسوم الخاصة بالنشاط القنصلي والضرائب التي يدفعها المواطن في الخارج<sup>2</sup> في حين نفقات السفارات والقنصليات والمنظمات الدولية والنفقات العسكرية في الخارج تعتبر إيرادات غير منظورة لذلك تقيّد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات لهذا البلد
  - ✓ **العمليات الخاصة بالحكومات الأجنبية** : تشمل هذه العمليات الإيرادات الناشئة من مصروفات البعثات الأجنبية والمنظمات الدولية ، وكذلك المعاشات التي يحصلها مقيمون في الخارج والمصروفات العسكرية التي تقوم بها حكومات أجنبية لغير الدولة ، ورسوم العمليات القنصلية .
- **متنوعات** : ويشمل عمليات مختلفة أهمها : أجور المواطنين الأجانب الذين يعملون في الخارج ، الأجانب والذين يعملون في الداخل وثمر الخدمات المهنية والمعاشات الخاصة ، والعمولات التجارية ، الأرباح والخسائر على عمليات تجارية تمت في الخارج على يد مقيمين ، ومدفوعات البريد والهاتف ، وعوائد الحقوق الأدبية... الخ

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى ، مرجع سبق ذكره ، ص: 193

<sup>2</sup> ناهض قاسم القدرة ، مرجع سبق ذكره ، ص : 21

<sup>1</sup> .تعتب هذه الصادرات غير منظورة إذا أدتها الدولة ، إلى العالم الخارجي لذلك تقيد في الجانب الدائن ، وتقيد في الجانب المدين في ميزان المدفوعات ، إذا ما أدتها دول العالم الخارجي لهذه الدولة ، على أنها واردات غير منظورة.<sup>2</sup>

### ● القسم الثاني : الهبات والتعويضات

ويشمل هذا القسم القيود المقابلة للعمليات غير التبادلية التي تظهر في بنود أخرى من ميزان مدفوعاته ( سلع ، خدمات، تحويلات)، وتسجل في الجانب الدائن قيمة جميع الهبات التي حصلت الدولة عليها. وتسجل في الجانب المدين جميع الهبات التي تمنحها الدولة أو مقيمون في الدولة للخارج فهي تشمل التحويلات الخاصة بانتقال موارد أو موارد مالية من وإلى الخارج دون أن يترتب عليها أي التزامات إنما تتم بهدف المساعدة وقسم صندوق النقد الدولي هذا القسم إلى <sup>3</sup> :

#### 1- الهبات (تحويلات) الخاصة **Private Gifts** :وتشمل تحويلات الأفراد والمنظمات ( دينية،

ثقافية ، خيرية) وكل التبرعات والمساعدات العينية والنقدية وكذلك تحويلات المهاجرين .

#### 2- الهبات (تحويلات) العامة **Public Gifts** : تتضمن التعويضات والهبات والمساعدات

الحكومية وكذلك الهدايا على أنواعها (سلع ، خدمات ، نقد ، صكوك مالية ) ، ويعتبرها صندوق النقد الدولي بمثابة هبات إجبارية لا يوجد فرق بين التحويلات الخاصة والتحويلات الحكومية من حيث القيد في ميزان المدفوعات إلا أن هناك خلاف بين الاقتصاديين على وضع هذا البند في ميزان المدفوعات يرى بعض الاقتصاديين وضع هذا البند ضمن ميزان التحويلات الرأسمالية ، على اعتبار انه لا يتكرر باستمرار، في حين يرى البعض إدراجه في ميزان الخدمات، لأنه يتضمن عمليات تتصف بالاستمرار مثل التعويضات ، وهناك من يرى انه مستقلا بذاته، لذلك تم وضعه تحت حساب العمليات الجارية في بند مستقل .<sup>4</sup>

### ● القسم الثالث : رأس المال والذهب النقدي ويميز صندوق الأجنبي في هذا القسم بين قطاعين هما :

#### 1- القطاع الخاص **Private Sector**<sup>5</sup> : يشمل جميع العمليات التي يقوم بها أفراد ومؤسسات غير

مصرفية، وتنقسم إلى :

#### ✓ رأس مال طويل الآجل **Long Term Capital** :ويتعلق بالتغيرات الطارئة على الأصول

والخصوم طويلة الآجل مثل الاستثمارات المباشرة وصكوك المحافظة

#### ✓ رأس مال قصير الآجل **Short Term Capital** :يتعلق بالالتزامات المتعلقة بالديون التجارية

والقروض المصرفية أما من ناحية الأصول فيتعلق بالتغير في الرصيد من العملة الأجنبية والودائع في البنوك الأجنبية وأذونات الحكومة الأجنبية والحقوق التجارية.

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى ، مرجع سبق ذكره ، ص: 194

<sup>2</sup> ناهض قاسم القدرة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 23

<sup>3</sup> شقيري نوري موسى ، مرجع سبق ذكره ، ص: 194

<sup>4</sup> ناهض قاسم القدرة ، مرجع سبق ذكره ، ص : 23

<sup>5</sup> شقيري نوري موسى ، مرجع سبق ذكره ، ص : 195

2- **القطاع الرسمي Formal Sector** : يشمل العمليات التي تباشرها هيئات رسمية ومنها المصالح الحكومية ، والبنك الرسمي ، والعمليات التي تقوم بها المؤسسات المصرفية وتضم<sup>1</sup> :

✓ **رأس مال طويل الأجل Long Term Capital** ويظهر العمليات الخاصة بالقروض الحكومية والمصرفية وما تباشره من تعامل في صكوك طويلة الأجل وما يملكه القطاع الرسمي من استثمارات او مناصب في منظمات دولية كصندوق النقد الدولي .

✓ **رأس مال قصير الأجل Short Term Capital** : يشمل التغيرات الطارئة على الالتزامات مثل أرصدة الخارج من العملة المحلية والودائع في بنوك محلية وأذون الخزينة العامة وقروض قصيرة ممنوحة من الهيئات حكومية او مصرفية وتغيرات الطارئة على الأصول مثل الأرصدة الدائنة على نطاق اتفاقيات الدفع الدولية والقروض التي يمنحها القطاع الرسمي والبنوك للخارج وأرصدة هذا القطاع من الصرف الأجنبي .

✓ **الذهب النقدي Monetary Gold**<sup>2</sup> : ويشمل التغيرات الطارئة على أرصدة الذهب والاحتياطات الأجنبية لدى الهيئات الرسمية وسلطة النقدية سواء بالزيادة أو النقصان . حتى ولو كان ذلك نتيجة عمليات داخلية بحتة لا يشترك فيها غير مقيم واحد .

❖ **علاقة ميزان المدفوعات**<sup>3</sup> : لكل دولة معاملتها الخارجية المختلفة وتشمل هذه المعاملات أشكال مختلفة

يتبعها تدفق رؤوس الأموال ويكن التعبير على العلاقة الرياضية لميزان المدفوعات كالاتي :

بحيث : **BP** : Balance des paiements ميزان المدفوعات **BP = BTC + BK**

**BTC** : La Balance des transaction الميزان الجاري **BTC = X - M**

**BK** : La Balance des capitoux الميزان حساب رأس المال **BK = E<sub>C</sub> - S<sub>C</sub>**

**X** : صادرات **M** : واردات **E<sub>C</sub>** : دخول رؤوس الأموال **S<sub>C</sub>** : دخول رؤوس الأموال

وبالتالي رصيد ميزان المدفوعات يتشكل من رصيد حسابي رؤوس المال وميزان الجاري ويكتب وفق المعادلة

التالية: **BP = BTC + BK = 0** مع **BTC = -BK**

إلا أن كل من الحسابين تتأثر بعوامل معينة فالميزان الجاري يتأثر بالدخل الوطني أما حساب رأس المال فيتأثر

بسعر الفائدة وبالتالي يكتب الميزانين وفق المعادلات التالية :

حساب ميزان المعاملات الجارية : **BTC = BTC ( Y )** تابع لدخل

حساب رؤوس الأموال **BK = BK ( i )** تابع لمعدل الفائدة الداخلي والأجنبي .

<sup>1</sup> حنان لعروق ، مرجع سبق ذكره ص 09 :

<sup>2</sup> هيل عجمي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 38

<sup>3</sup> منهوم بلقاسم ، اثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2009) ،

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ( غير منشورة ) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية ، تخصص مالية دولية ، جامعة

وهران 2012/2013 ، ص : 28

### III. أسباب وأنواع واختلال ميزان المدفوعات

ذكرنا سابقاً أن ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للحالة الاقتصادية للدولة، والذي يوضح وضعيتها في دائرة العلاقات الدولية، وضرورة توازن جانبيه في آخر فترته، لكن هذه المساواة هي شكلية ولا تبين الأهمية الحقيقية له، لأن الكثير يستعمل مصطلحات التوازن الخارجي والاختلال الخارجي دون العلم بما يعنيه كل مصطلح، سنحاول التعرف على ما يعنيه كل من الاختلال والتوازن.

#### 1- التوازن في ميزان المدفوعات

إن الحالة الطبيعية لميزان المدفوعات هي التوازن أي تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، لكن هناك فرق بين التوازن المحاسبي الواجب تحققه في ميزان المدفوعات بأي حال من الأحوال والتوازن الاقتصادي والذي ليس بالضرورة أن يكون متحققاً بتحقيق التوازن المحاسبي.

#### أ. التوازن الحسابي لميزان المدفوعات Equilibrium account

ويطلق عليه أيضاً بالتوازن الدفترتي لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية، وميزان المدفوعات يكون متوازناً من الناحية الحسابية لأن طريقة تنظيمه و تسجيل المعاملات فيه تعتمد أساساً على نظام القيد المزدوج، هذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان أحدهما دائن والآخر مدين أي تنشأ حقوق لطرف (أي دائنية) ومستحقات على الطرف الآخر (أي مديونية)<sup>1</sup> وتمثل حتمية التوازن الحسابي لميزان المدفوعات فيما يلي<sup>2</sup>:

✓ إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة عجز فان ميزان رأس المال بمعناه الواسع لا بد أن يكون في حالة فائض وبالقيمة نفسها .

✓ إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة فائض فان ميزان رأس المال بمعناه الواسع لا بد أن يكون في حالة عجز وبالقيمة نفسها

✓ إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة توازن فان ميزان رأس المال بمعناه الواسع لا بد أن يكون في حالة توازن أيضاً

ومن هنا يمكن صياغة شروط التوازن الحسابي الدائم لميزان المدفوعات

رصيد الميزان التجاري = ( رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال +

رصيد الذهب والصرف الأجنبي + السهو والخطأ )

#### ب. التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات Economic Equilibrium

إن ميزان المدفوعات كوحدة واحدة يجب أن يتساوى و يتعادل حسابياً خلال سنة. و لكن فكرة التوازن الحسابي لا تعني أن البلد لا يواجه صعوبات في المدفوعات بل على العكس فقد يكون الميزان في حالة فائض أو عجز<sup>3</sup> أي

<sup>1</sup> بن طرية حورية ، مرجع سبق ذكره ، ص : 06

<sup>2</sup> شقيري نوري موسى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص: 201

<sup>3</sup> بن طرية حورية ، مرجع سبق ذكره ، ص: 06

أن التوازن الاقتصادي يتركز على مجموعة محددة من البنود ذات الطبيعة الخاصة ولا يغطي جميع بنود الأصول والالتزامات كما هو الحال في التوازن الحسابي. ومن هذه الزاوية التوازن الاقتصادي قد يتحقق وقد لا يتحقق ، ويتحقق التوازن إذا تعادل مفعول القوى بحيث لا يمكن تغييره في أي اتجاه كان . فالتوازن الاقتصادي يتعلق بكيفية تحديد عناصر ميزان المدفوعات والتي يمكن اتخاذها كمعايير لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه .

● لدراسة كيفية تحقق التوازن الاقتصادي يتم تقسيم بنود ميزان المدفوعات وفقاً لعناصره أفقياً إلى قسمين<sup>1</sup> :

- 1- معاملات اقتصادية فوق الخط Above the line : تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات عجز أو فائض
- 2- معاملات اقتصادية تحت الخط Below the line: فهي بمثابة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات العمومية بمعالجة الخلل ، وهذا بناء على حالة المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط ( عجز أو فائض )

## 2- اختلال ميزان المدفوعات

الاختلال في ميزان المدفوعات يعني زيادة الجانب الدائن عن الجانب المدين في ميزان وعندما نتكلم عن الاختلال فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين مدفوعات ومقبوضات الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في الميزان، ولديه صورتان : الصورة الأولى عجز ميزان المدفوعات الذي يعرف بأنه زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن في بنود المعاملات التلقائية أو إنه زيادة الدائنية على المديونية في بنود عمليات التسوية، أما الصورة الثانية فائض ميزان المدفوعات الذي يشير إلى زيادة الدائنية على المديونية في بنود المعاملات التلقائية أو زيادة المديونية على الدائنية في بنود معاملات التسوية، وهناك عدة معايير أو مقاييس لقياس مقدار العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.<sup>2</sup>

### 1-2 صور الاختلال:

أ- **الاختلال في صورة العجز**: هي الحالة التي تكون فيها مديونية المعاملات المستقلة تفوق دائنية هذه المعاملات، أي أن الحقوق التي تملكها الدولة تكون غير كافية للوفاء بالتزاماتها، مثلاً انخفاض الصادرات بالنسبة للواردات، مما يؤدي لانخفاض المقبوضات من الخارج، وانخفاض معدل تدفق رؤوس الأموال . كما يمكن قياس العجز إذا زادت البنود الدائنة عن البنود المديونة في حساب الاحتياطات الرسمية للدولة، وهنا يكون مستوى معيشة الدولة أكبر من إمكانياتها وقدراتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى الإقبال على العملات الأجنبية من أجل الاستيراد وانخفاض الطلب على العملة المحلية، وبالتالي حدوث خسائر نتيجة تدهور قيمة عملتها.<sup>3</sup>

ب- **الاختلال في صورة فائض**: يعتقد الكثير أن هذه الصورة هي إيجابية، لكنّها في الواقع تخفي في طياتها مشاكل، لأن الفائض هو زيادة دائنية المعاملات التلقائية عن مديونيتها، وزيادة الحقوق عن الالتزامات الواجب الوفاء بها، بالإضافة إلى وجود أموال عاطلة تكون في غير صالح الدولة، التي تعيش في مستوى أقل من مستواها

<sup>1</sup> خالد احمد فرحان المشهداني ، عباس خضير الجنابي، التمويل الدولي ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية 2015، النسخة الثانية منقحة ، عمان ، ص 87

<sup>2</sup> بن طرية حورية ، مرجع سبق ذكره ، ص 07

<sup>3</sup> حنان لعروق ، مرجع سبق ذكره ، ص : 33

الحقيقي، لأنها لا تتمتع بكل ثرواتها، والإقبال الكبير على صادراتها يؤدي إلى ارتفاع في أسعار المنتجات المحلية، حتى أنه قد يحدث تضخم داخلي. ويواجه هذا الفائض بإقراضات للخارج، أو بزيادة الاحتياطات الرسمي<sup>1</sup>. وسوف يتم تناول الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال ما يلي:

## 2-2 أسباب اختلال ميزان المدفوعات

إن الأسباب التي تؤدي إلى الاختلالات الجوهرية والتي تتطلب في غالب الأحيان تدخل هيئات دولية كصندوق النقد الدولي وحسب التشخيص النظري الذي يقدمه خبراء الصندوق لأسباب العجز، يتم التمييز بين مقاربتين هما مقارنة إدارة الطلب ومقاربة إدارة العرض

### 2-2-1 مقارنة إدارة الطلب<sup>2</sup>: وتتم بالمجاميع الضرورية لإحداث التوازن الاقتصادي كعلاقة التوازن

الداخلي بالتوازن الخارجي، مع اعتبار التوازن الأول أساس التوازن الثاني

**+** التفسير النقدي: يعود العجز في التوازنات الخارجية للبلد المعني إلى الإفراط في الإصدار النقدي ويمكن تفسير ذلك انطلاقاً من الفرضيات التالية:

- تساوى الكمية المعروضة من العملة مع الكمية المطلوبة منها:  $M_o = M_d$

المعروض النقدي الإجمالي يتمثل في مجموع تغير الائتمان الداخلي المقدم للاقتصاد والحزينة، وتغير الاحتياطات

الأجنبية  $M_o = \Delta C + \Delta R$  حيث:  $(\Delta R)$  هو رصيد ميزان المدفوعات

- بما أن طلب العملة دالة ثابتة بالنسبة للدخل، والعرض الداخلي للائتمان مراقب من طرف السلطات النقدية، فإن التغيرات التي تحدث على مستوى الاحتياطات الأجنبية  $(\Delta R)$  هي التي تؤدي إلى التوازن بين كميات النقد المعروضة وكميات النقد المطلوبة.

### - الجدول رقم(01): وضعيات ميزان المدفوعات بحسب مقارنة إدارة الطلب

الحالة	وضعية ميزان المدفوعات	الطلب النقدي وتغيرات الائتمان الداخلي	تغيرات الاحتياطات الأجنبية
الحالة (1)	عجز	$\Delta C > MD$	$\Delta R < 0$
الحالة (2)	فائض	$\Delta C < MD$	$\Delta R > 0$

معنى ذلك قيام السلطات النقدية بالتوسع النقدي (عرض العملة أكبر من الطلب) يؤدي في ظل اقتصاد يسوده حالة الاستخدام الكامل، إلى تخلص الأعوان الاقتصاديين من ومجوداتها السائلة بشراء سلع أو سندات من الخارج، مما يؤدي إلى تدهور الاحتياطات الخارجية، ويتحقق العجز في هذه الحالة نتيجة الإصدار المفرط للنقود.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 33

<sup>2</sup> نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس دار البيضاء، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011، ص: 223

✚ التفسير المالي ( الامتصاص ) : يعتمد هذا التحليل على إلية الدخل في تفسير الاختلال وربطه بعامل

$$(1) \dots\dots\dots Y = C + I + X - M \quad \text{الامتصاص من خلال ما يلي :}$$

حيث  $Y$  : الدخل القومي  $C$  : الاستهلاك  $I$  الاستثمار

$X$  الصادرات من السلع والتحويلات إلى الخارج  $M$  : الواردات من السلع والخدمات والتحويلات إلى الداخل

$$(2) \dots\dots\dots (X - M) = Y - (C + I)$$

حيث  $B = (X - M)$  وهو الرصيد الجاري  $C + I = A$  هو الامتصاص الذي يعبر عن

الجزء من الدخل المخصص للاستهلاك والاستثمار ومنه نستخلص العلاقة التالية :

$$(3) \dots\dots\dots B = Y - A$$

وبالتالي فالعجز الحاصل في ميزان المدفوعات ناتج عن الزيادة المفرطة في عامل الامتصاص ( $A$ ) الذي يمثل

الطلب الكلي على الاستهلاك والاستثمار مقارنة بالدخل القومي أو الناتج المحلي ( $A > Y$ )

ويعزي هذا التحليل الزيادة في الطلب الكلي إلى الزيادة المعتبرة في مستوى الدخل ، مما يؤدي إلى حدوث

التضخم باعتبار إن العرض الكلي ثابت نسبيا .

من الملاحظ إن كلا الاتجاهين النقدي والكنزي يتفقان على إن الزيادة في الطلب الكلي يحدث اختلالات على

مستوى التوازنات الخارجية وظهور فجوات تضخمية .

2-2-2 مقارنة إدارة العرض : ويكمن في اهتمام بجانب العرض أخذ بعين الاعتبار الصدمات الخارجية

مع تركيزه على الداخلية منها من جملة هذه الأسباب نذكر ما يلي :

- ارتفاع معدل الديون الخارجية : انتشر في البلدان النامية نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة التي تسبب تضخم المبالغ المخصصة لخدمة الديون وارتفاع أسعار النفط بشكل حاد الذي يسبب العجز التجاري لدول غير نفطية .
- تدهور شروط التبادل الدولي : من خلال تدهور أسعار الصادرات وارتفاع أسعار المنتجات المستوردة مما يكرس العجز في ميزان المدفوعات واللجوء إلى الاستدانة لتمويل الواردات .
- فشل نماذج التنمية : التي اعتمدها الدول النامية مباشرة بعد حصولها على الاستقلال حيث اعتبرت التنمية مجرد تحقيق مستويات معيشية أفضل لشعوب .

✘ هناك أسباب أخرى إلى اختلال ميزان المدفوعات يمكن تقسيمها إلى أسباب اقتصادية وأخرى غير

اقتصادية

### أ. أسباب اقتصادية<sup>1</sup>

- ✓ **التطورات في المحيط الخارجي:** كتدهور شروط التبادل التجاري الدولي وارتفاع أسعار الفائدة وأسعار الصادرات والواردات، واختلاف هذه النسب بين مختلف المواد والسلع، بحيث تكون في صالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية
  - ✓ **الاختلال النقدي (سعر الصرف الأجنبي):** اذا كان سعر الصرف العملة لدولة ما أكبر من قيمته الحقيقية فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار سلع هاته الدولة من وجه نظر الدول الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي تلك السلع وبالتالي حدوث اختلال في ميزان مدفوعاتها.
  - ✓ **أسباب هيكلية:** تتعلق بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني و خاصة هيكل التجارة الخارجية.
  - ✓ **أذواق المستهلكين:** حيث التغيير في أذواق المستهلكين والتقدم التكنولوجي فقد يؤديان إلى انخفاض الطلب الأجنبي على السلع المحلية (انخفاض الصادرات المحلية).
  - ✓ **نسبة التضخم داخل الدولة:** ومقارنته بمعدلات التضخم في بقية الدول .ويؤثر التضخم على الأسعار والدخول وعلى الموازين الفرعية
  - ✓ **التقلبات في النشاطات الاقتصادية:** التي تتعرض لها الدول دوري أو بشكل مستمر، فقد يحدث الفائض المؤقت نتيجة انتعاش اقتصادي داخلي مؤقت أو نتيجة ظروف اقتصادية ملائمة قصيرة الأجل في الأسواق الدولية كما قد ينتج عن سياسة تجارية حمائية تهدف إلى خفض الواردات أو تشجيع الصادرات كالرقابة على الصرف وتقديم إعانات للتصدير بصفة مؤقتة.
  - ✓ **الأزمات الاقتصادية المتكررة** التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة، وتأثير ذلك على تحصيل صادراتها، وهذه الأزمات تنعكس مباشرة على الدول النامية، لأنها تمثل أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة<sup>2</sup>
  - ✓ **العوائق التجارية** التي من شأنها كبح حرية التجارة الخارجية من خلال التعريف الجمركية ونظام الحصص، رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود داخلها، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية<sup>3</sup>
- ب. أسباب غير اقتصادية<sup>4</sup>
- ✓ **الأوضاع و الظروف الطبيعية:** تندرج ضمن الظروف الطارئة فالأحوال الجوية من فيضانات، الكوارث الطبيعية او اندلاع الحروب هي الأخرى قد تؤثر على أنشطة الاقتصادية وبالتالي تتسبب في اختلال موازين المدفوعات للدول

<sup>1</sup> بن طرية حرية ، مرجع سبق ذكره ، ص: 08

<sup>2</sup> حنان لعروق ، مرجع سبق ذكره، ص: 43

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق ، ص: 43

<sup>4</sup> حنان لعروق ، مرجع سبق ذكره ، ص: 43

- ✓ **التقدم التقني والتكنولوجي** وما يرافقه من اختراعات عالمية مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وبالتالي انخفاض الأسعار وكذا استخدام المواد الأولية التي تستوردها من الدول المتخلفة مما وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة.
- ✓ **الأحوال السياسية الداخلية**: فكلما كان البلد غير مستقر سياسياً، كلما أدت هذه الوضعية إلى انخفاض معدل تدفق رؤوس الأموال إليه وتهريب رؤوس الأموال الموجودة فيه، وكذا نقص عوائد السياحة وزيادة وريادتها من المواد الأولية والأسلحة.
- ✓ **الأحوال السياسية والعسكرية العالمية**: كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات، خاصة إذا كانت إحدى الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.
- ✓ **النمو الديموغرافي**: وما ينتج عنه من زيادة في الواردات خاصة السلع الاستهلاكية، وعدم مقابلة هذه الزيادة بزيادة القدرة الإنتاجية. بالإضافة إلى انتهاج سياسات اجتماعية، يكون فيها رفع للأجور تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.
- ✓ **الإضرابات العمالية**: التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية، لأنها تؤدي إلى شل الإنتاج وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية. كما أن التخوف المستقبلي للمستثمرين يظهر من خلال انخفاض تدفق رأس المال نحو الداخل إذا مست هذه الإضرابات أنشطة رئيسة في الاقتصاد، أو صناعة موجهة للتصدير بالدرجة الأولى .
- كل هذه الأسباب متداخلة فيما بينها، حتى أنه يصعب في بعض الأحيان الفصل بينها، ويكون أثرها أقل كلما سارعت الدول إلى أخذ احتياطاتها اللازمة من أجل عدم سريان هذه الأسباب مدة أطول، وكل سبب قد يؤدي إلى حدوث نوع معين من الاختلال الناجم عنه.

### 2-2-3 أنواع اختلال في ميزان المدفوعات

يحمل ميزان المدفوعات أنواعاً عديدة من الاختلالات والتي لا تقتصر على العجز فقط، على اعتبار أن الفائض كذلك يشكل اختلال يجب معالجته. وتنقسم هذه الاختلالات إلى قسمين، هما:

**أولاً : الاختلال المؤقت** : وهو الذي يحدث نتيجة حدوث بعض المتغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل، أي التي تحدث خلال السنة، وقد لا تتكرر في السنة الموالية أو فيما يليها من السنوات الأخرى" ومن بين الاختلالات التي تندرج ضمن الاختلال المؤقت :

- ✓ **الاختلال العارض ( العشوائي )**: هو ذلك النوع من الاختلال الذي ينتاب التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة نتيجة ظروف طارئة<sup>1</sup> كالظروف المرتبطة بالكوارث الطبيعية أو الآفات الزراعية أو الكوارث المصاحبة للحروب والزلازل والفيضانات وينزل بزوال الأسباب المؤدية إليه.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> خليفة عزي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 14

<sup>2</sup> شقيري نوري موسى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص : 208

✓ **الاختلال الموسمي قصير الأجل:** ويسمى باختلال التقلبات قصيرة الأجل التي تصب ميزان المدفوعات

لفترة زمنية تكون اقل من سنة ، وينشا هذا النوع من الاختلال في الدول النامية التي تعتمد على المحاصيل الزراعية، علما بان زيادة الصادرات في فترة معينة يمكن ان تعوض نقصان هذه الصادرات خلال فترة أخرى من نفس السنة<sup>1</sup>

✓ **الاختلال الدوري:** هو الاختلال الذي يحدث في الدول الرأسمالية المتقدمة، والذي يرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية التي تتعرض لها هذه الدول دورياً وبشكل مستمر<sup>2</sup> تتعرض لها الدول الأخذة بنموذج اقتصاد السوق ، تقوم التجارة الدولية بنقل هذه التقلبات من دولة الأخرى ، ففي حالة الراجد يزداد الطلب على الواردات وبالتالي يزداد مستوى الإنتاج والتوظيف والعكس في حالة الكساد ، بالإضافة على تفاوت مرونة الصادرات والواردات من هذه الناحية تتفاوت الآثار المترتبة على موازين المدفوعات الدول مما يؤدي الى اختلالها .<sup>3</sup>

✓ **الاختلال ألتجاهي:** هو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري، بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد الوطني من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، ذلك أنه في الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة، في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة، وذلك بسبب الطلب المستمر على السلع الرأسمالية الوسيطة التي تحتاجها للنمو الاقتصادي، وهذا الاختلال يعالج عن طريق تحركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل .<sup>4</sup>

✓ **الاختلال النقدي:** هذا النوع من الاختلال يحدث في كثير من الحالات عندما تنخفض القيمة الداخلية لعملة دولة ما بسبب ارتفاع الأسعار فيها بالنسبة للأسعار في الدول الأخرى،<sup>5</sup> وبالتالي يزداد الطلب على الواردات في الدول، ويقل الطلب الأجنبي على الصادرات الدولة وهذا يؤدي إلى اختلال وعجز في ميزان المدفوعات، ويعالج هذا الاختلال بتخفيض القيمة الخارجية لعملتها أو إعادة الأسعار الداخلية إلى ما كانت عليه عن طريق إتباع سياسة انكماش مناسبة.<sup>6</sup>

**ثانياً : الاختلال الدائم :** وقد حاول صندوق النقد الدولي إعطاء تعريف شامل للاختلال الدائم يضم كل الحالات: « الاختلال الدائم هو الاختلال غير الآيل للتصحيح في فترة زمنية معقولة من خلال مقادير تؤثر على الطلب الكلي بدون زيادة في البطالة ولا في التضخم»<sup>7</sup> كما يطلق عليه الاختلال الهيكلي أو الأساسي أو المزمن

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، ص: 208

<sup>2</sup> خليفة عزي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 15

<sup>3</sup> شقيري نوري موسى ، مرجع سبق ذكره ، ص: 206

<sup>4</sup> خليفة عزي ، نفس المرجع السابق ، ص: 15

<sup>5</sup> نفس المرجع السابق ، ص: 15

<sup>6</sup> شقيري نوري موسى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص: 206

<sup>7</sup> حنان لعروق ، مرجع سبق ذكره ، ص: 48

هو يظهر نتيجة مجموعة التقلبات الهيكلية اختلال ناتج عن أسباب الظروف الاقتصادية السيئة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي تدوم لفترة زمنية طويلة، أي سنوات، لأنه يمس الهيكل الاقتصادي، وتتطلب مكافحته إجراءات صعبة التحقيق، وتظهر نتائجها في المدى الطويل. ويظهر هذا الاختلال نتيجة عامل واحد أو أكثر من العوامل التالية<sup>1</sup>:

✓ انخفاض مستويات الإنتاج و القدرة التنافسية في دائرة الأسواق الدولية مع إضافة تأثير مركز الدائنية والمديونية لهذه الدول.

✓ تحسن مستوى المعيشة الداخلية لسكان الدولة دون أن ترتفع قوة الإنتاجية بنفس الدرجة، وهذا قد يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات بدرجة تفوق قدرة الدولة على التصدير.

✓ التغييرات الدائمة في ظروف العرض والطلب الدوليين على منتجات دولة ما، وتأثيرها في توزيع الموارد بين الفروع الإنتاجية للدولة والتأثير على الهيكل الاقتصادي

✓ التغييرات في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة تدهور الوضعية الاقتصادية للدولة بارتفاع تكاليف الإنتاج الراجع إلى التأخر التكنولوجي والفني، وعدم مواكبة الأساليب الإنتاجية الحديثة التي تؤدي إلى خفض أسعار السلع البديلة عن السلع التي تصدرها هذه الدول. هذه الظروف تؤدي إلى تراجع الطلب على صادراتها. وينقسم الاختلال الدائم إلى قسمين هما :

1- **الاختلال الهيكلي:** نجد هذا النوع في الدول النامية خاصة، وذلك لانخفاض مستويات الإنتاج فيها لقلّة وتقدم أدوات الإنتاج، مما يؤدي إلى ضعف الطلب الدولي على صادراتها لارتفاع أسعارها، ووجود بدائل لها بأسعار أقل، مما يؤدي إلى تدهور شروط التبادل الدولي يجعل هذه الدول النامية تسعى إلى التوسع الاقتصادي من خلال مشاريع تنموية تتطلب استيراد كميات كبيرة من السلع الرأسمالية لرفع مستوى الاستثمار، و لعدم كفاية المدخرات المتاحة له في مقابل نمو بطيء للصادرات. هذا التوسع يستمر لفترة طويلة من أجل تحقيق نتائج بزيادة القدرة الإنتاجية خاصة مع التأخر التكنولوجي والتقني يؤدي في هذه الفترة إلى حدوث عجز دائم ومزمن في ميزان المدفوعات يصعب الرجوع فيه إلى الوراء.<sup>2</sup> ويسمى كذلك باسم الاختلال المزمن ، والذي يظهر نتيجة مجموعة من التقلبات الهيكلية الطويل الأجل ويعود السبب إلى<sup>3</sup>:

✓ تغير هيكل الطلب الخارجي وتحوله إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر.

✓ التغييرات التي تصيب هيكل نفقات النسبية المكتسبة التي تؤدي إلى اختلاف المزايا النسبية بين الدول

✓ ارتفاع مستويات الدخل لإحدى الدول مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الواردات

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص: 209

<sup>2</sup> حنان لعروق ، مرجع سبق ذكره ، ص: 48

<sup>3</sup> شقيري نوري موسى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص: 208

✓ التغيير في الأصول المملوكة للدولة بالخارج، وذلك بسبب استثمارات الخارجية، وهو ما يؤدي إلى تغيير العائد الذي تحصل عليه من هذه الاستثمارات

✓ رغم تنوع الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الاختلال في ميزان المدفوعات إلا أنه من الممكن التعرف على العوامل التي تؤدي لحدوثه وهي<sup>1</sup> : - تغيير مستوى العام للأسعار المحلية والدولية

- تغيير مستويات الدخل المحلية والعالمية

- التغيير في الأرصدة النقدية للدولة

- القيود الجمركية وغير جمركية على الصادرات والواردات

2- **الاختلال الدوري<sup>2</sup>**: هو اختلال ناشئ عن التناوب بين الرواج والكساد أو التقلبات الدورية للحالة

الاقتصادية للدول الرأسمالية بين حالة انكماش وما تتميز به من انخفاض في الدخل، في الأسعار وانتشار البطالة وانخفاض في الواردات يؤدي إلى تحسن في ميزان المدفوعات أو أكثر بتحقيق فائض .وبين حالة تضخم يزيد معها الإنتاج، الأسعار، الواردات وتنقص الصادرات، فتنعكس بعجز في ميزان المدفوعات .هذا التناوب بين الفائض والعجز تختلف مدته من بلد لآخر لاختلاف الهياكل الاقتصادية فيما بينها من خلال مرونة العرض والطلب لصادراتها وواردها مع الدخل والأسعار، ويعالج غالباً هذا النوع بإتباع سياسات مالية ومصرفية نقدية مناسبة هناك نوع آخر من الاختلال يرتبط هو

**الاختلال المتصل بالأسعار<sup>3</sup>**: وهو اختلال ناتج عن الاختلافات الموجودة بين الأسعار الداخلية والأسعار

الخارجية وعلاقتها بقيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، وفي هذا المجال نميز بين الحالات التالية للاختلال:

■ ارتفاع الأسعار الداخلية أو انخفاضها عن مستوى الأسعار الخارجية دون أن يرافقها تعديل في سعر الصرف بما يلائم هذا التغيير، تصبح معه العملة مقومة بأقل أو أكثر من قيمتها الحقيقية. مما يؤدي إلى حدوث اختلال

■ انخفاض الأسعار الخارجية مع بقاء الأسعار المحلية على حالها، فيؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للدولة لارتفاع أسعار صادراتها، وبالتالي انخفاض حجمها.

■ عدم تغيير الأسعار الداخلية وبقيائها مرتفعة مقارنة مع أسعار السلع الدولية، مما يؤدي إلى نقص الطلب على صادرات الدولة وحدوث عجز في ميزان المدفوعات سواء في حالة خفض قيمة العملة الأجنبية دون أن تقابلها سياسة مماثلة في الداخل بخفض قيمة عملتها، أو في حالة رفع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف دون

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، ص: 209

<sup>2</sup> حنان لعروق ، مرجع سبق ذكره ، ص: 48

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق ، ص: 49

تغيير في الأسعار بما يتلاءم مع هذا الرفع . ويتم معالجة هذا الاختلال بتعديلات على مستوى سعر الصرف بإيجاد علاقة تناسبية بين الأسعار الداخلية والخارجية.

#### IV. آليات التسوية التلقائية لميزان المدفوعات

إن هدف أي دولة هو تحقيق التوازن الخارجي وبمجرد حدوث اختلال في ميزان المدفوعات تبدأ سلسلة من الأساليب لمعالجة الاختلال وبرز هذه الآليات أساليب التسوية التلقائية والتي تعتمد على المتغيرات الاقتصادية في الاتجاه الذي يخدم التوازن. واهم هذه الأساليب :

**1- تصحيح خلل ميزان المدفوعات من خلال آليات التكيف<sup>1</sup> :** هناك آليات تلقائية تتجه بميزان المدفوعات نحو التوازن وتعرف على أنها مجموعة القوى المنبثقة أو المترتبة عن تأثيرات العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات والتي لها القدرة على إعادة التوازن داخله بشرط عدم تدخل الدولة بأي شكل من الأشكال

**1-1 آلية التسوية التلقائية في النظرية الكلاسيكي :** هذه النظرية تنطلق من العلاقة الطردية بين اختلال ميزان المدفوعات و التغيير في حجم أرصدة الدولة من الذهب، بالتالي على المستوى العام للأسعار في الداخل والخارج وما يترتب عليه من تغيير في قيمة الصادرات التي تتجه بميزان المدفوعات في الاتجاه التلقائي للتوازن وتعتمد على جهاز الأسعار لإحداث التوازن من خلال التصحيح عن طريق ( آلية الأسعار أو آلية سعر الصرف أو تغيرات سعر الفائدة ، التغيرات في الرصيد النقدي) انطلاقاً من الفرضيات التالية<sup>2</sup> :

\* ثبات أسعار الصرف .

\* حرية دخول وخروج الذهب وتحويله إلى عملات والعكس .

\* حيادية النقود بحيث لا تؤثر على المتغيرات الاقتصادية بل فقط على مستوى أسعار السلع .

\* مرونة أسعار الصادرات والواردات .

\* مستوى التشغيل الكامل وبالتالي يكون الدخل في أعلى مستوياته .

\* مرونة الطلب على السلع والخدمات المنتجة محلياً والمستوردة من الخارج .

ويعمق التقليديون والتقليديون الجدد بين ثبات أسعار الصرف وحرية الصرف ، حيث عند الثبات فإن أسعار السلع والخدمات ، وكذا أسعار الفائدة الداخلية والخارجية هي التي تقوم بدور إعادة التوازن ، وفي حالة حرية الصرف فأسعار الصرف هي التي تقوم بهذا الدور . وقد وجهت انتقادات لهذه النظرية تتمثل أساساً في أن فرضياتها أصبحت غير مطابقة للواقع الاقتصادي الحالي ، كما يوجد تناقض بين تحقيق الاستقرار في الأسعار الداخلية وتوازن ميزان المدفوعات ، وقد استمر العمل بهذه النظرية حتى الحرب العالمية الثانية إلى أن أتى العالم الاقتصادي - كينز - بنظرية الدخل وفسر كيفية إعادة التوازن عن طريق تغيرات الدخل .

<sup>1</sup> بنظرية حرية ، مرجع سبق ذكره ، ص: 09

<sup>2</sup> <https://www.ta3lime.com/showthread.php?t=5614> 13.30 2020/03/12

## 2-1 آلية التسوية التلقائية في ظل النظرية الكينزية<sup>1</sup>: ومضمون هذه النظرية أن الاختلال في

العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي إلى إحداث تغيرات في حجم الدخل القومي والتشغيل في كل دولة من الدول التي أصابها الاختلال معتمدة في ذلك على الميل الحدي للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية (نسبة التغيير في الدخل القومي إلى ذلك التغيير الذاتي أو الأصلي في الإنفاق الذي تحقق عن الفائض)، فعن طريق المضاعف تؤثر الصادرات على مستوى الدخل ، وهذا الأخير يؤثر على مستوى الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد ، وترتكز هذه النظرية على الفرضيات التالية :

\* الدخل الوطني يستقر عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد .

\* الأسعار مرنة وتكون في اتجاه تصاعدي فقط.

وهكذا توجد علاقة تبادلية بين الدخل القومي وميزان المدفوعات. ففي حالة الفائض لما تكون الصادرات أكبر من الواردات فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا يزداد، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقدار الزيادة في الصادرات مرجحة بمضاعف التجارة الخارجية ، هذا الارتفاع في الدخل يؤدي إلى زيادة الواردات عن طريق أثر الميل الحدي للاستيراد وهكذا يميل الفائض إلى الزوال .والعكس في حالة العجز لكن هذه النظرية تجعل العلاقة بين تغيير الإنفاق وتغيير الدخل تلعب دورا أساسيا في إحداث التوازن وتتجاهل العوامل الأخرى ، ومن جملة الانتقادات الموجهة ما يلي:

\* لا يوجد ضمان لتحقيق التوازن تلقائيا بسبب تغيرات الدخل الوطني، إذ يمكن أن يمتص الادخار جزءا من الزيادة التي حدثت في الدخل.

\* تعتمد على التحليل الساكن ، إذ تغض النظر عن زيادة الطاقة الإنتاجية وتكتفي بالطاقة العاطلة التي افترض كينز وجودها .

## 3-1 آلية التسوية عن طريق التدفقات النقدية الدولية<sup>2</sup>: إن نظرية إعادة التوازن الخارجي عن طريق التأثير

في الدخول أو الائتمان ، لا تأخذ بالحسبان التدفقات المالية ، ومع ذلك تسهم هذه في المحافظة على توازن المدفوعات الدولية بنفس الدرجة التي تسهم بها تدفقات السلع والخدمات . وانطلاقا من حالة التوازن في دولة ما ، لابد من أخذ مسألتين في الاعتبار ، الأولى هي احتمال حدوث ردود فعل تشكل تغيير تلقائي في التدفقات المالية قادرة على تصحيح هذا التغيير ، أو تعويضه بحركة مماثلة في رصيد المعاملات الجارية ، والثانية هي احتمال أن يعقب التغيير المستقبلي في رصيد المعاملات الجارية تغييرات معوضة في التدفقات المالية. والتغيير التلقائي في التدفقات المالية قد يكون نتيجة استثمارات خارجية طارئة في الدولة ، أو نتيجة زيادة المعونات للدول النامية، أو نتيجة ائتمان مصرفي ، أو أي نوع آخر من أشكال التدفقات .

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق

<sup>2</sup> 13.30 2020/03/12 <https://www.ta3lime.com/showthread.php?t=5614>

إن الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع السيولة في البلد الذي حقق فائضا ، هذه السيولة تؤدي إلى زيادة العرض من الأموال المتاحة للإقراض مسببة في ذلك انخفاضا في معدلات الفائدة ، وبالتالي خروج رؤوس الأموال من البلد ومن ثم الإسهام في عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات . والعكس في حالة العجز

**2- تصحيح خلل ميزان المدفوعات من خلال سياسات التكيف<sup>1</sup> :** يقصد بسياسات التسوية لتصحيح الاختلال في موازين المدفوعات بأنها تلك السياسات والميكانيزمات التي تحدثها السلطات الاقتصادية لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات بعد استبيان عدم ملائمة آليات التسوية التلقائية لتصحيح الاختلال في موازين المدفوعات حيث تشترط هذه الأخيرة عدم التدخل المباشر أو غير المباشر من جانب الدولة ويكون ذلك عن طريق التمويل أو المعالجة

- 1-2 التمويل:** تكون تسوية الاختلال من خلال استعمال الاحتياطات النقدية التي تملكها الدولة سواء بالنقصان أو الزيادة، أي التسوية المحاسبية. ومن أهم الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تتمثل في:
- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية... الخ.
  - بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج .
  - بيع الأسهم و السندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.
  - بيع الأسهم و السندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان.
  - بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي .
  - استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان

**2-2 المعالجة :** وتكون التسوية من خلال معالجة الأسباب المؤدية للاختلال وليس الاختلال في حد ذاته وهو الأساس، ويكون التدخل من خلال محاولة تحويل الإنفاق أو تخفيضه عن طريق تغيير الطلب الداخلي، الأسعار أو فرض الرقابة المباشرة على المعاملات الدولية وترتكز أساسا على المعاملات الجارية لأنه يعتبر الميزان الأكثر نشاطا ويحتل نسبة كبيرة. ومن أهم الأساليب<sup>2</sup> :

أ. إتباع مجموعة من السياسات النقدية والمالية<sup>3</sup>

- 1- السياسة المالية : عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي، زيادة الضرائب ، تشجيع الادخار
- 2- السياسة النقدية: عن طريق عمليات السوق المفتوحة ، الأسعار العليا للفائدة ، المتطلبات العليا للاحتياطي ، الأسعار العليا لسعر الخصم وإعادة الخصم.

<sup>1</sup> بن طرية حرية ، مرجع سبق ذكره ، ص: 10

<sup>2</sup> حنان لعروق ، مرجع سبق ذكره ، ص: 51

<sup>3</sup> شقيري نوري موسى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص: 210

ب. القيود المباشرة على المعاملات الدولية<sup>1</sup> : تتمثل في قيود تؤثر على الأسعار أو الكميات في الصادرات والواردات، وهي في أغلب الأحيان تتجسد في سياسات تجارية تعمل على إعادة التوازن لميزان المدفوعات خاصة في حالة العجز. وأهما :

- **القيود على المعاملات الخارجية** : باستخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة القيود المالية والتجارية للضغط على والإستيرادات مثل نظام الحصص ( حصص الاستيراد وحصص التصدير) أو الرسوم الجمركية ( الضرائب و الإعانات) إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات
  - **الرقابة على الصرف** : هي رقابة غير مباشرة وكمية على الواردات ويكون ذلك بتثبيت سعر الصرف لعملة البلد، وإجبار كافة المؤسسات والأفراد التعامل بها، ولا يمكن تغييره إلا بقرار من السلطات النقدية، وهذه الرقابة لا تقل أهمية عن الرقابة المباشرة ، أو السلطات النقدية بتحديد أكثر من سعر صرف للعملة الوطنية ، ويستند على سعر التعادل الرسمي مع خصم أو إضافة علاوة معينة بالعملة الوطنية.
  - **موازنة الصرف الأجنبي** : تتمثل هذه السياسة في الاحتفاظ بقدر كاف من الذهب والعملات الأجنبية و كذا المحلية في صندوق على مستوى البنك المركزي، ويكون مستقلا عن حساباته، أما الغرض من هذه الاحتياطات فهو تحقيق الاستقرار في سوق الصرف ومواجهة التقلبات في سعر الصرف، بالتدخل بيعها أو شراء حسب الظروف
  - **التغير في قيمة العملة الوطنية** : أي تغيير سعر تعادل العملة الوطنية بالعملات الأجنبية ويكون بقرار تصدره السلطات النقدية بغرض تحويل الإنفاق من السلع الأجنبية إلى السلع الوطنية أو العكس
- ت. **تخفيض سعر الصرف**<sup>2</sup> : يمكن أن يؤثر على كافة بنود ميزان المدفوعات والاعتبار الرئيسي هو أثره على الصادرات والواردات أي الحساب الجاري لكن قد يؤدي إلى تدهوره بلا من تحسينه ولهذا يستوجب دراسة الآثار المتوقعة من تخفيض قيمة العملة باستخدام المدخلان التاليين :
- مدخل المرونات الذي يؤكد على آثار التخفيض بدلالة تغير الأسعار النسبية للصادرات والواردات .
  - مدخل الإستعاب الحديث الذي يؤكد على آثار التخفيض بدلالة تغيرات الإنفاق والدخل

<sup>1</sup> حنان لعروق ، مرجع سبق ذكره ، ص : 51

<sup>2</sup> شقيري نوري موسى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص : 211

## المطلب الثاني : الإطار النظري لتدفقات المالية الخارجية

يعرف التمويل الدولي على انه توفير الأموال أو السيولة النقدية من اجل إنفاقها على استثمارات ، وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك<sup>1</sup> ويشير التمويل الدولي إلى انتقال رؤوس الأموال بين الدول المختلفة على شكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة وقروض وتحويلات وهبات ومساعدات تحدث بين المقيمين في البلد و المقيمين في بلدان أخرى<sup>2</sup> ويتم انتقال هذه الأموال من خلال الأسواق المالية والبنوك التجارية والبنوك المركزية وصناديق الادخار والاستثمار على شكل تدفقات مالية دولية .

### I. ماهية التدفقات المالية الدولية

1. مفهوم التدفقات المالية الدولية : هناك تعريف عدة لتدفقات المالية الدولية نلخص أهمها :

1-1 **تعريف التدفقات المالية الدولية حسب البنك الدولي** : يعرف البنك الدولي صافي التدفقات

" على إنها صافي التدفقات من القروض التي تزيد فترة استحقاقها عن سنة واحدة مطروحا منها التسديدات بالإضافة إلى المساعدات الرسمية وصافي الاستثمار الأجنبي والاستثمار في محافظ الأسهم"<sup>3</sup>

2-1 **تعريف الثاني** : "تحركات الأموال من إحدى الدول إلى دولة أخرى بهدف شراء الأصول من

الدولة الثانية .ولأصول هنا مفهوم واسع حيث تشمل على السندات المالية طويلة الأجل وقصيرة الأجل، بالإضافة إلى الأسهم والأصول المادية مثل الآلات والعقارات"<sup>4</sup>

3-1 **تعريف الثالث** : هي انتقال الحقوق المترتبة على رؤوس الأموال من فرد أو مجموعة من الأفراد

المعنويين أو الطبيعيين أو مؤسسة أهلية أو رسمية من الدول إلى مثل ذلك في دولة أو دول أخرى"

2 **تعريف الرابع** : يتم تداول ظاهرة الحركة الدولية لرؤوس الأموال في الأدبيات الاقتصادية تحت العديد من

الاصطلاحات كالتمويل والاستثمار الدولي، التدفقات المالية الدولية، التدفقات الرأسمالية الدولية، والتي تمثل بصفة عامة ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبط بتوفير رؤوس الأموال للتبادل دوليا، وهو بذلك

يمثل الجانب النقدي والمالي للعلاقات الاقتصادية الدولية والتي تعاضمت مكانته وتجاوزت قيمة الجانب الحقيقي

التمثل في التجارة الدولية. إن التدفقات الدولية لرأس المال عادة لا تعني انتقال الآلات والسلع الرأسمالية، مادية

معينة من بلد إلى آخر فإن هذا النوع من التدفقات يعامل على أنه تدفق تجاري عادي وليس تدفقا رأسماليا، وإنما

يقصد بها انتقال القوة الشرائية التي لم تخصص للاستهلاك من بلد إلى آخر، أي انتقال رأس المال النقدي من

الأفراد المعنويين والطبيعيين من بلد إلى آخر، وتوصف القوة الشرائية المنتقلة دوليا على أنها تمثل مبالغ رؤوس

الأموال المتحركة بين بلدين سعيا وراء غايات سواء بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية استثمارية كسواء أوراق

<sup>1</sup> مأمون على الناصر وآخرون ، التمويل الدولي ، الطبعة الأولى ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2016 ، ص: 18

<sup>2</sup> هيل عجمي جميل الجنابي ، مرجع سبق ذكره ، ص :

<sup>3</sup> احمد طافح ، التدفقات المالية العالمية وأشكالها ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ص

<sup>4</sup> دكتور محفوظ جبار، سامية عمر عبدة ، التدفقات الدولية لرؤوس الأموال وتأثيرها على التنمية في الجزائر ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية

مالية أو أموال تدر ربحاً أو امتلاك أرض تعطي ربحاً، أو بقصد توظيفها في عمليات استثمارية مثمرة أو إدخالها في عمليات غير مثمرة، كحفظ النقود أو الأرصدة النقدية الكبيرة في مكان ما مثل المصارف أو بيوت الإيداع وذلك تفادياً للإحطار التي يمكن أن تتعرض لها في ظروف شاذة اقتصادية أو سياسية، مثل تعرضها لانخفاض القيمة أو تعرضها للمصادرة أو التأميم.<sup>1</sup>

## 2. أهمية التدفقات المالية الخارجية:

على ما يبدو، أن أهمية التدفقات المالية الدولية ، وفق الضرورات المطروحة، يعد حاجة لوجود واستمرار أي اقتصاد سواء كان نامياً او متقدماً، وهو حاجة جوهرية لاقتصاديات البلدان النامية، حيث تتطلب عملية التنمية الإقتصادية-الإجتماعية، توفير احتياجات عديدة، للوصول إلى مستوى ملائم لمعدل النمو الإقتصادي" ويأتي في المقدمة منه رأس المال بوصفه احد عناصر الإنتاج الأساسية، وفقدانه أو ضعفه في البلدان النامية نجدها مضطرة للإستعانة برأس المال الأجنبي لسد النقص الحاصل في العملية التنموية في هذه البلدان، وهكذا فإن البحث عنه هو أهم تحدي التي تجابه البلدان النامية بغية رفع معدلات النمو الإقتصادي.

تختلف أهمية التدفقات المالية الدولية باختلاف طبيعة تدفق رؤوس الأموال الدولية وبحسب طبيعة الدولة فيما اذا كانت دول مضيضة أو دول مصدرة التدفقات المالية الدولية وعلى النحو التالي :

### 1-2 أهمية التدفقات المالية الدولية من وجهة نظر الدول المضيضة<sup>2</sup> : تكمن أهمية إلى تحقيق

الأهداف التالية:

- سد فجوة الصرف الأجنبي والناجحة من كون الواردات أكبر من الصادرات في حالة عدم كفاية الاحتياطات الخارجية المملوكة للدولة(قد تكون مملوكة أو مقترضة. )
- تدعيم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- مواجهة العجز في ميزان المدفوعات وسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة والإدخارات المحققة
- كما تعلق الدولة أهمية كبيرة على التمويل الخارجي في شكل استثمارات أجنبية مباشرة نظراً لما يوفره هذا الأخير من رأس مال.
- زيادة معدل النمو الاقتصادي وسد الفجوة السلبية بين الادخار والاستثمار
- الحفاظ على المستوى المعيشي : تساعد القروض الخارجية في إسترداد السلع الاستهلاكية الضرورية للحفاظ على مستوى معاشي مناسب للأفراد.

<sup>1</sup> علي عشاوي: محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008 ،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص اقتصاد تطبيقي ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،

2018/2017،ص: 11

<sup>2</sup> هيل عجمي جميل الجنابي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 24

- زيادة الإنتاج : يفترض معيار الكفاءة أن القروض الخارجية يجب أن تستخدم لتمويل الاستثمار بالدرجة الرئيسية وليس لتمويل الاستهلاك مما يدعم الطاقة الإنتاجية للبلد ويزيد الكفاءة الاقتصادية بسبب نقل التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي يزداد الإنتاج وكذا حجم الصادرات مما يحقق فائض في ميزان المدفوعات .

## 2-2 أهمية التدفقات المالية الدولية للبلد المصدر لرأس المال: هناك عدة أهداف نذكر منها <sup>1</sup> :

- ✓ **زيادة الصادرات الوطنية :** فمنح القروض من قبل البلد المصدر للبلد المستورد يشترط إنفاقه من قبل البلد المقترض على شراء السلع والخدمات من البلد المانح ، وهذا يساهم في تصريف الفائض السلعي لديها وتشغل شركاتها في أعمال النقل والتأمين والتسويق والوساطة والمقاولات ، وتحميل المشروع الممول بالقروض تكاليف النقل والتأمين وأجور ومرتبوات الخبراء والفنيين الذين ترسلهم الدول المانحة
- ✓ **تحسين صورة الدول المانحة لرأس المال :** على أساس أنها تهتم بمعالجة الفقر في العالم ، وتلعب العوامل السياسية دورا مهما في تحديد الدول المتلقية للتمويل وتحديد حجم التدفقات الرأسمالية المتدفقة إليها ، حيث تعتبر المساعدات والهبات أداة من أدوات الضغط السياسي على الدول المتلقية لهذا التمويل

## 3-2 أهمية التدفقات المالية الدولية على المستوى العلمي : وتكمن فيما يلي :

- ✓ توفير سيولة دولية كافية لتمويل الحجم المتزايد من تجارة السلع والخدمات وحركة الاستثمار الدوليين، وأي قصور في المستوى المطلوب من السيولة يعني انكماش في التجارة والاستثمار على المستوى الدولي ، مما يسيء إلى معدل النمو والصادرات العالمية ويؤدي بالتالي إلى عدم استقرار نظام النقد الدولي
- ✓ أن توفير عنصر كاف من السيولة الدولية وبعملات مختلفة كالดอลลาร์ واليورو يتضمن استقرار أسعار الصرف بين العملات الوطنية ، من خلال توفير قدر كاف من السيولة الدولية للدفاع على أسعار الصرف الثنائية، حيث يدخل البنك المركزي بائعا أو مشتريا لعملته الوطنية مقابل العملة الأجنبية بهدف تحقيق الاستقرار في سعر العملة الوطنية ضمن حد معين .

<sup>1</sup> هيل عجمي جميل الجنابي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 24-25

## II. أصناف وإشكال التدفقات المالية الخارجية

### 1- أصناف التدفقات المالية الخارجية

يتم تصنيف التدفقات المالية الخارجية وفق العديد من المعايير أهمها :

1-1 تصنيف التدفقات الدولية لرؤوس الأموال حسب معيار القائم بها : نفرق بين ثلاثة أصناف وهي :

1-1-1 رأس المال حكومي (العمومي): وهو الذي تتولى الدولة تصدر أو استيراد رؤوس الأموال عبر القنوات الحكومية يعتبر مثل اقتراض أو إقراض حكومة من أو لي دولة ما، أو الحصول على سندات أو أسهم وذلك في إطار مشاريع اقتصادية خارج البلد الأصل، بالإضافة للمنح والمساعدات التي تمنح للدول النامية في إطار ثنائي (دولة مانحة ودولة مستفيدة) .

1-1-2 رأس المال خاص : وهو حركة رأس المال الدولية الناتجة عن الاستثمار الخاص وهو ذلك النوع الذي يتم من طرف الأفراد، أو المؤسسات الخاصة كالبنوك أو مؤسسات غير الحكومية أو الشركات شبه الحكومية.

1-1-3 رأس مال المنظمات الدولية : ويشمل القروض المقدمة من طرف الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، كما تقدم هذه الهيئات مساعدات ومنحا بشكل منتظم أو في الظروف الطارئة التي تمر بها بعض الدول، كما أن المساعدات المقدمة من طرف المنظمات الإنسانية تندرج في إطار حركة رأس مال المنظمات الدولية . ويندرج كذلك في هذا الإطار القروض والمساعدات التي تقدمها الهيئات الاقتصادية الإقليمية للدول الأعضاء في هذه الهيئات، يضاف إلى ذلك المساعدات العسكرية التي تقدمها بعض الدول الكبرى للبلدان الصديقة لها.<sup>1</sup>

1-2 تصنيف التدفقات المالية الدولية حسب معيار المدة : ونفرق بين نوعين هما :

1-2-1 التدفقات المالية الدولية طويلة الآجل : تتضمن التدفقات رؤوس الأموال المتداولة بين الدول لمدة أكثر من سنة<sup>2</sup> وتأخذ شكل استثمار أجنبي مباشر (استثمار حقيقي في المصانع والسلع الرأسمالية والأرض والمخزون إنشاء مصنع جديد أو توسعة مشروع في الخارج أو إعادة استثمار أرباح المنشأة التابعة ) أو استثمار في محفظة الأوراق المالية (السندات الحكومية والسندات التي تصدرها الشركات ، شراء أسهم)<sup>3</sup>

1-2-2 التدفقات المالية الدولية قصيرة الآجل : تتضمن التدفقات رؤوس الأموال المتداولة بين الدول لمدة اقل من سنة وتشمل سندات قصيرة الآجل بين الحدود ، قروض والتسليفات ، أذونات الخزانة والأوراق التجارية<sup>4</sup>

<sup>1</sup> علي عيشاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 16

<sup>2</sup> مأمون علي الناصر، مرجع سبق ذكره ، ص: 172

<sup>3</sup> علي عيشاوي ، مرجع سبق ذكره ص: 16

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق ، ص: 18

### 3-1 تصنيف التدفقات المالية الدولية على حسب معيار الوظيفة<sup>1</sup> : تنقسم إلى

1-3-1 رأس المال الإنتاجي : هي التدفقات الرأسمالية التي تبحث عن فرص استثمارية أجنبية مواتية المباشرة وغير مباشرة .

2-3-1 رأس مال التسليفي: تتمثل بالقروض الخارجية التي يحصل عليها البلد من المصادر الخارجية المختلفة كالحكومات و الأسواق.

### 4-1 تصنيف التدفقات المالية الدولية على حسب معيار الشكل :

1-4-1 رأس مال النقدي : يتمثل في القروض والتسليفات واستثمارات مالية مباشرة

2-4-1 رأس مال العيني : يجرى على شكل مرحلتين الأولى هي تدفق المؤقت والمتمثل بالعملات والتي من شأنها تحقيق تراكمات رأسمالية لتوسيع الطاقة الإنتاجية وأما المرحلة الثانية تتمثل بتحويل النقود إلى السلع وخدمات بشكل نهائي<sup>2</sup>

5-1 تصنيف التدفقات المالية الدولية حسب معيار كيفية الاستخدام<sup>3</sup>: وتتخذ شكلين : مقيد وحر،

1-5-1 الشكل المقيد: هو أن تصدير أو استيراد رأس المال يتم وفق شروط محددة، ومثال على ذلك تعاقد دولتين فيما يخص الإقراض والاقتراض، فالدولة التي تسعى إلى الاقتراض ملزمة باستعمال الأموال المقرضة في شراء السلع والخدمات من أسواق الدولة المقرضة وليس من دولها كما يشترط صندوق النقد الدولي على الدول الراغبة في الحصول على قروض شروطا محددة، عادة ما تخص تصحيح بعض السياسات الاقتصادية ومتابعة كيفية إنفاق هذه القروض.

2-5-1 الشكل الحر: فهو الذي دون إلزام بالشروط التي يفترض الالتزام في حال حركة رأس المال المقيدة.

2- أشكال التدفقات المالية الدولية : على العموم فإن التدفقات الدولية لرؤوس تتخذ الأشكال التالية:

### 1-2 المنح والإعانات والمساعدات الخارجية : أن هذا النوع يعتمد بالدرجة الأولى على الأسواق

المالية والهيئات المالية والإقليمية مثل صندوق نقد دولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير وبعض المؤسسات الأخرى ، فضلا عن البرامج التمويلية الدولية في شكل إعانات أو استثمارات كمشروع (ميدا) الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي في ظل الشراكة الأوروبية المتوسطة. أما الدول المانحة تقدم المساعدات إلى الدول لدوافع اقتصادية أو سياسية أو إنسانية لتخفيف الفقر والأمراض إذا أن الدول المانحة من الدول الرأسمالية المتقدمة بذات

<sup>1</sup> مأمون علي الناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص: 172

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ، ص: 172

<sup>3</sup> علي عيشاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 17

تتناقص حجم مساعداتها إلى الدول لفقيرة لعدة أسباب أهمها وجود أزمات اقتصادية مستديمة ، أو انخفاض أسعار النفط أو أسباب سياسية.<sup>1</sup>

## 1-1-2 تعريف المنح والإعانات والمساعدات الخارجية

أعطت لجنة المساعدات الإنمائية\* التابعة لهيئة الأمم المتحدة تعريفا دقيقا للمساعدات الدولية، حيث عرفتها بأنها "التدفقات المالية والمساعدة التقنية والبضائع المقدمة من الحكومات الرسمية أو الهيئات الدولية والإقليمية إلى الدول النامية والتي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية كهدف رئيسي لها، وتكون تلك المساعدات على شكل منح أو قروض مدعومة، ولا تقتصر المساعدات الخارجية فقط على المساعدات الإنسانية المقدمة في حالة الكوارث والتدفقات النقدية غير المستردة، بل تشمل أيضا تلك المساعدات المقدمة في إطار برامج التنمية السياسية والإنسانية وكذا الإعفاء من الديون، وهذا مع استثناء المنح أو المساعدات المقدمة لأهداف غير تنموية مثل المعونة العسكرية أو الأمنية<sup>2</sup> .

## 2-1-2 أشكال المساعدات والمنح الدولية : وتأخذ عدة أشكال وفق معايير مختلفة أهمها :

- أ. **حسب شروطها :** نفرق بين **المنح** (وهي تمويل مالي برأسمال أو سلع أو خدمات إلى بلد آخر لا يقابله التزام حالي أو مستقبلي بإجراء تحويل مماثل من البلد المتلقي للمنحة إلى البلد المانح. أو **قروض متضمنة منحة** هذا النوع من المعونات تحكمه قواعد و شروط تختلف عن غيرها السائدة في الأسواق المالية الدولية من ناحية مدة السداد أو فترات السماح التي تكون أطول حيث أن المعونة الإنمائية الرسمية: وهي المساعدات التي لا تقل فيها العنصر المسير (عنصر المنحة ) عن 25% مع استخدام سعر خصم يبلغ 10%<sup>3</sup> .
- ب. **حسب مصادرها :** تصنف إلى: **مساعدات ثنائية** (وتكون من دولة مانحة إلى دولة متلقية ) أو **متعددة الأطراف** (قيام مؤسسات متعددة الأطراف إقليمية وعالمية بتقديم مساعدات وقروض ميسرة للدول السائرة في طريق النمو.
- ت. **حسب طبيعتها :** هناك **المعونات النقدية، معونات عينية** (في شكل سلع)، هناك **المعونات الفنية** (في شكل خبرات وبرامج تدريب)

ث. **حسب طبيعتها:** تتمثل **المعونات المباشرة:** في الصور العادية المنظورة من المنح و القروض الميسرة و التي تتمثل في التحويلات النقدية و العينية من الدول المانحة للدول المستفيدة، أما **المعونات غير المباشرة** فتتمثل في

<sup>1</sup> عمار عبد الهادي شلال ، التمويل الدولي والعمليات الإقراضية للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (1974-2009)، مجلة جامعة الانبهار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 4، العدد 7 ، سنة 2011 ، ص: 195

\*البلدان الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية هي أستراليا، والنمسا وبلجيكا، وكندا، والدانمرك، وفنلندا، وفرنسا وألمانيا، واليونان، وأيرلندا، وإيطاليا، واليابان، وجمهورية كوريا، ولكسمبورغ، وهولندا، ونيوزيلندا، والنرويج، والبرتغال، وأسبانيا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي.

<sup>2</sup> علي عيشاوي مرجع سبق ذكره ، ص: 80

<sup>3</sup> مأمون علي الناصر، مرجع سبق ذكره ، ص: 41

الصور غير التقليدية مثل منح التعريفات الجمركية التفضيلية و الإعفاءات التي تقدمها بعض الدول المتقدمة إلى صادرات بعض الدول النامية، الشيء الذي يسمح للدول النامية من تخفيض تكاليف منتجاتها في الدول المتقدمة و تحقيق هوامش ربح عالية<sup>1</sup>.

## 2-2 القروض الخارجية: في سنة 1984 تكونت مجموعة عمل تضم كل من الصندوق النقد الدولي،

والبنك العالمي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وبنك التسويات الدولية، قامت بوضع تعريف موحد في تقريرها السنوي "وهو إن إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين يكون مساويا إلى مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تؤدي إلى تسديدات مقيمي بلد ما، تجاه غير المقيمين به، ويشمل حتمية تسديد أصل الدين مرفقا بالفوائد أو من دونها أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل<sup>2</sup>.

### 2-2-1 تعريف القروض الخارجية:

تم ضبط تعريف القروض الخارجية من طرف البنك الدولي من خلال تحديد مكونات الدين الخارجي والمستخدمة في إعداد إحصائيات الدول الخاصة بهذا المتغير، أي إجمالي الدين الخارجي وهو: "مبلغ الديون المستحقة لغير المقيمين والقابلة للسداد بالعملة الصعبة أو من خلال سلع وخدمات، ويتضمن مبلغ الدين العام والمضمون من قبل الحكومة، والدين الخاص طويل الأجل غير المضمون، واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولي، والدين قصير الأجل. حيثي شمل الدين قصير الأجل كافة الديون التي يبلغ أجل استحقاقها الأصلي عاما واحدا أو أقل، والفوائد المتأخرة على الديون طويلة الأجل".

ويمكن إعطاء تعريف أبسط للقروض الخارجية " هي تلك المقادير النقدية والإشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة أو الحكومات إلى الدول ضمن شروط معين يتفق عليها الطرفين وبهذا تصبح القروض التزامات خارجية وتترتب عليها سعر فائدة"<sup>3</sup>.

### 2-2-2 أشكال القروض الخارجية : تأخذ أشكال متعددة حسب عدة معايير وهي :

- أ. حسب فترة السداد ( آجالها ) : وتشمل القروض الخارجية طويلة الأجل (تزيد عن عشرة سنوات ) و القروض الخارجية متوسطة الأجل (بين ثلاثة وسبع سنوات ) ، القروض الخارجية قصيرة الأجل (بين عدة أشهر أو سنة وقد تصل حتى لسنتين )
- ب. حسب طبيعتها ( غرضها ) : هي قروض تستخدم لأغراض اقتصادية أو عسكرية و استهلاكية.
- ت. حسب شروط تقديمها : وتشمل قروض ميسورة (تتصف بطول فترة استحقاقها ووجود فترة السماح وانخفاض معدلات الفائدة أو) قروض صعبة : تتسم بقصر الفترة الاستحقاق وعدم وجود فترة السماح وارتفاع معدلات الفائدة.

<sup>1</sup> علي عيشاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 81

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ، ص : 75

<sup>3</sup> مامون على الناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص : 42

ث. حسب مصادرها : وتكون من :

- قروض رسمية (من قبل الحكومات وبشروط خلال اتفاقيات وتكون ثنائية أو متعددة الأطراف)
- قروض خاصة (يتم التعاقد بين البلد المقترض ومؤسسات خاصة وقد تكون هذه القروض مضمونة السداد بواسطة المؤسسات العامة كالحكومات و المؤسسات الرسمية، أو قد تكون القروض الخاصة غير مضمونة وعادة تكون قصيرة الأمد وارتفاع معدلات فائدتها وتكون على شكل قروض البنوك التجارية أو قروض المصدرين.<sup>1</sup>
- ج. حسب محتواها : وتأخذ نوعين القروض النقدية ، وقروض سلعية .

2-3 الاستثمارات الأجنبية : ويعتبر ابرز أشكال التدفقات المالية الدولية في الوقت الراهن لما له من أهمية على مستوى اقتصاد دول العالم

### 2-3-1 تعريف الاستثمار الأجنبية

هو الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال ، والمساهم في إقامة مشروعات استثمارية في اقتصاد بلد ما من قبل مؤسسة أو شركة قائمة في اقتصاديات بلد آخر ، فيأخذ الاستثمار الأجنبي شكل إقامة أو شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية ، وتمثل الشركة فروعاً للإنتاج أو للتسويق أو للبيع أو لأي نوع من النشاط الإنتاجي أو الخدمي ، وتتنوع أنشطتها على عدد من الدول الأجنبية<sup>2</sup>

كما أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تعرف الاستثمار الأجنبي على أنه "الاستثمار الذي يشمل الاستثمارات المباشرة كالمشروعات وفروعها و وكلاهما، كما يشمل على الاستثمارات غير المباشرة مثل الاكتتاب في الأسهم والسندات، وكذلك القروض التي يتجاوز أجلها الثلاث سنوات"<sup>3</sup>

بالنظر إلى مختلف التعاريف السابقة يمكننا أن نصل إلى صياغة تعريف عام للاستثمار الأجنبي على انه : كل استثمار خارج ارض البلد بحثاً عن دولة مضيئة فهو مجموع الاستخدامات من الموارد المالية التي تجري خارج البلد الأم ، وتشكل في الأخير حركة دولية لرؤوس الأموال بغرض تحقيق مجموعة من أهداف اقتصادية ومالية والسياسية

2-3-2 أشكال الاستثمار الأجنبي ويكون الاستثمار الأجنبي على شكلين :

اولا : الاستثمار الأجنبي المباشر

➡ تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر : يعرفه صندوق النقد الدولي على " أنه مجموعة العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم . " ووفقاً للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشراً حين يمتلك المستثمر الأجنبي % 10 أو أكثر من

<sup>1</sup> علي عيشاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 78

<sup>2</sup> ساهرة حسين زين الثعلبي ، سكينه جهية فرج الثعلبي، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة قطر (1989-2013)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، جامعة البصرة ، العراق ، 2015، ص: 04

<sup>3</sup> شوقي جباري ، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم تسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، 2014/2015، ص: 10

أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأياً في إدارة المؤسسة<sup>1</sup>

ويعرف البنك الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر هو "صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 % أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر، وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل.

ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غيره من الاستثمارات بالميزات الآتية :

- تملك جزئي أو كلي لاستثمارات من طرف مستثمر أجنبي في إقليم بلد مضيف غير البلد الأصلي للمستثمر.
  - احتمال تواجد مستثمر وطني إلى جانب المستثمر الأجنبي حسب نسبة المساهمة المتفق عليها في بداية الاستثمار.
  - قد يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل مشروع مشترك، تملك كلي للمشروع أو فرع لمؤسسة أجنبية.
  - يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية وإنما في شكل آلات، تكنولوجيا ومعرفة.
  - ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على ممارسة نشاط إنتاجي من طرف المستثمر الأجنبي على إقليم البلد المضيف.
  - يهدف المستثمر الأجنبي عادة من وراء انتقاله إلى دولة أخرى إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والبيئية .
- يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر انتقال رؤوس الأموال في شكلها المادي أو النقدي من دولة إلى دولة أخرى، من خلال قيام مستثمر ب<sup>2</sup>: - إنشاء شركة جديدة أو فروع لشركته في دولة غير دولة إقامته
- شراء أو المساهمة بنسبة تفوق 10 % من رأس مال مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر.
  - إعادة استثمار الأرباح المحصلة من الاستثمار في إحدى الشكليات السابقتين .
  - القروض داخل الشركة وهي في العادة المبالغ المتأتية من عمليات الإقراض والاقتراض فيما بين الشركة الأم والشركات المنتسبة إليها(فروعها في الخارج).

<sup>1</sup> سحنون فاروق ، قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على لاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص :التقنيات الكمية المطبقة في التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم تسيير، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2010/2009، ص : 02

<sup>2</sup> علي عيشاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 54

📌 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكال مختلفة يمكن تقسمها وفق المعايير التالية:<sup>1</sup>

❖ حسب هدف الاستثمار : ينقسم إلى :

- أ. الاستثمار الباحث عن الثروات: هو الموجه لاستغلال الثروات الطبيعية والصناعات الإستخراجية ويسعى لاستغلال المزايا النسبية للدولة المضيفة خاصة في الدول النامية
- ب. الاستثمار الباحث عن الأسواق: يظهر عوضاً عن التصدير بسبب وجود القيود المفروضة على الواردات في الدولة المضيفة، ويتجه هذا النوع من الاستثمار إلى الدول ذات الأسواق كبيرة الحجم.
- ت. الاستثمار الباحث عن الكفاءة: يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية.

❖ حسب مجال الاستثمار : نميز بين ثلاثة أنواع

- أ. الاستثمار الأفقي: يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج السلع نفسها أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محلياً، ويجلب هذا النوع من الاستثمار الخبرة والتكنولوجيا وتجهيزات الدولة المضيفة بالقدرات الإنتاجية والتسويقية والإدارية وتوزيع المنتج.
- ب. الاستثمار العمودي: يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى إنتاج المواد الخام أو السلع الوسيطة في الخارج لإدخالها في إنتاج المنتجات النهائية. إذ تستعمل في عملية الإنتاج المحلية
- ت. الاستثمار المختلط: هو الذي يشمل النوعين معاً.

❖ حسب الملكية : نميز بين نوعين

- أ. الاستثمار المشترك: وهو عبارة عن شركات يؤسسها ويملكها بصورة مشتركة مستثمرون أجنبياً مع شركاء محليين (القطاع العام أو الخاص أو الاثنين معاً)، أي يضاف طرف وطني إلى الطرف الأجنبي
- ب. الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: وهي أكثر الأنواع تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات، حيث تقوم باستثمار جزء من رأس مالها في دولة أخرى من خلال مشروعات إنتاجية أو خدمة مملوكة لها بالكامل، وهي المسؤولة عن العمليات الإدارية والإنتاجية والتسويقية.

ثانياً: الاستثمار الأجنبي غير المباشر :

📌 تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر يمكن تعريفه على أنه تلك الاستثمارات التي تتدفق

داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من طرف أفراد أو هيئات أجنبية عامة أو خاصة، أو تأتي في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة، سواء تم الإكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، ص: 55- 56

أو عن طريق الأسهم، بشرط أن لا يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة من الأسهم تخولهم حق إدارة المشروع<sup>1</sup>. ويشمل الاستثمار الأجنبي المحفظي على<sup>2</sup>:

- استثمار الأجانب في السندات وكل أشكال الأوراق المالية- التي تمثل حقوق دين -المصدرة من طرف الشركات الوطنية سواء كانت خاصة أو عمومية.
- استثمار الأجانب في الأسهم) حق ملكية (من دون القدرة على الإشراف والمراقبة على نشاط الشركة.
- يصنف الاستثمار على أنه استثمار أجنبي محفظي إذا لم تتجاوز نسبة ملكية المستثمر الأجنبي % 10 من أسهم الشركة الوطنية، وبالتالي عدم القدرة على الإشراف والمراقبة.

#### ■ أشكال الاستثمار الأجنبي غير مباشر

ويأخذ الاستثمار في الأوراق المالية احد الاشكال التالية<sup>3</sup>:

أ. شراء أوراق مالية مباشرة من البورصة: ويتم من خلال التعامل المباشر للأجانب بالشراء والبيع في بورصات الأوراق المالية سواء من السوق الأولية أو الثانوية، بحيث لا تتعد مساهمة المستثمر في الشركة % 10 لأن تجاوز . هذه النسبة يعني تحوله إلى استثمار أجنبي مباشر يتيح للمستثمر الأجنبي فرصة السيطرة على الشركة .

ب. صناديق الاستثمار: تتمثل هذه الشركات في مؤسسات مالية تتولى تجميع الأموال من عدد كبير من الأفراد عن طريق بيع أسهم (حصص ملكية) أو ما يعرف بوثائق الاستثمار، ويتم توظيف هذه الأموال في شراء أوراق مالية من أسهم وسندات الشركات المختلفة سواء كانت في الداخل أو الخارج ، ولهذا النوع من الاستثمارات العديد من المزايا سواء للمستثمر الأجنبي أو للشركات المحلية في السوق المحلية للبلد الأم فهي تتيح للمستثمر فرصة التنوع في أسهم دولية بتكلفة منخفضة

ت. الإصدارات الدولية للأوراق المالية: الاستثمار من خلال ما يعرف بالإصدارات العالمية أو الدولية للأوراق المالية، وهي أوراق يتم تسجيلها في أسواق الأوراق المالية العالمية، مما يسمح بتداولها في دول كثيرة، ومن بين أهم أنواع الإصدارات الدولية للأوراق المالية :- شهادات الإيداع الدولية - السندات الأجنبي

#### أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي غير المباشر

هناك أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي لا تتضمن القدرة على الإشراف والمراقبة وبالتالي لا يمكن تصنيفها كاستثمار أجنبي مباشر، ولا تتضمن استثمار في سوق الأوراق المالية وبالتالي لا يمكن تصنيفها كاستثمار محفظي، ومن أمثلتها عقود الترخيص، عقد الامتياز ، عقد الإدارة المفتاح في اليد، وهو ما أصبح يعرف

<sup>1</sup> عبيدات ياسين ، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل دراسة حالة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، ( غير منشورة ) ، تخصص اقتصاد الدولي للتنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم تسيير، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2012/2011، ص: 30

<sup>2</sup> علي عيشاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 65

<sup>3</sup> علي عيشاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 66

بالاستثمار الأجنبي غير القائم على المساهمة في رأس المال، فهذه الأشكال الجديدة للاستثمار الأجنبي تسمح للشركات متعددة الجنسية بالولوج إلى الأسواق العالمية، وذلك من خلال مجموعة واسعة من الأنشطة القائمة على إمداد الشركات المحلية في الدولة المضيفة بالأصول الملموسة وغير الملموسة مع احتفاظ الشركات المحلية بالملكية الكاملة للمشروع.<sup>1</sup>

### 3- مصادر التمويل الدولي : تنقسم مؤسسات وهيئات التمويل الدولي حسب طابعها الى اربع اقسام وهي

#### 3-1 الهيئات الدولية ذات الطابع العالمي: يقصد بها تلك الهيئات التابعة لهيئة الأمم المتحدة والتي تضم في

عضويتها معظم دول العالم وتتعامل في مجال الإقراض الدولي وتقديم المعونة المالية والفنية ولا يقتصر تعاملها على مجموعة من الدول دون غيرها ومن أهم هذه الهيئات نجد<sup>2</sup>:

#### 3-1-1 صندوق النقد الدولي ( I.M.F ): يعتبر صندوق النقد الدولي بمثابة المنظمة العالمية الأساسية

التي من خلالها يتم التعاون النقدي على المستوى العالمي. يقدم الصندوق قروضا بموجب مجموعة متنوعة من السياسات أو التسهيلات التي تبلورت بمرور الوقت لمواجهة احتياجات البلدان الأعضاء وتختلف المدة وشروط السداد والإقراض في كل من هذه التسهيلات حسب أنواع المشكلات التي تواجه ميزات المدفوعات والظروف التي يتعامل معها التسهيل المعنى. كما يقدم الصندوق بالإضافة إلى الأشكال المختلفة للإقراض مساعدات فنية للبلدان الأعضاء تتعلق بتصميم وتنفيذ السياسات المالية والنقدية وبناء المؤسسات والتشريعات وتدريب المسؤولين والموظفين الرسميين

#### 3-1-2 مجموعة البنك الدولي : تعتبر مجموعة البنك الدولي مصدرا مهما لتقديم المساعدات المالية

والفنية في جميع أنحاء العالم وتساعد حكومات البلدان النامية على تخفيض أعداد الفقراء عن طريق توفير الموارد المالية والخبرات الفنية التي يحتاجون إليها لصالح مجموعة واسعة النطاق من المشروعات كمشروعات التعليم والرعاية الصحية والبنية الأساسية والاتصالات وإصلاحات الأجهزة الحكومية وأغراض أخرى كثيرة. وتضم مجموعة البنك الدولي خمس مؤسسات ترتبط إحداها بالأخرى بصورة وثيقة وتتعاون معا لتحقيق الهدف المتعلق بتخفيض أعداد الفقراء. والشكل الموالي يوضح هيكل مجموعة البنك الدولي.

#### 3-1-3 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي<sup>3</sup> : يعتبر البرنامج مصدرا مهما من مصادر التمويل الدولي

بالنظر إلى حجم الموارد التي يخصصها لدعم جهودات التنمية وخاصة في البلدان المنخفضة الدخل. وقد تم تأسيسه سنة 1965 اثر القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلق بإدماج كلا من برنامج المساندة التقنية الموسع للأمم المتحدة (P.E.A.T) الذي تأسس سنة 1948 ، والصندوق الخاص للأمم

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص : 67

<sup>2</sup> عبيدات ياسين ، مرجع سبق ذكره ، ص: 32

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق ، ص: 35

المتحدة (FSNV) الذي يعود تأسيسه إلى سنة 1958 ويسهم البرنامج في تحقيق متطلبات التنمية في 166 بلد

**2-3 الهيئات الدولية ذات الطابع الإقليمي** : يوجد العديد من الهيئات الإقليمية التي تهدف إلى تمويل مجموعة معينة من الدول ترتبط ببعضها في موقع جغرافي، لكن في كثير من الأحيان تقوم بتقديم مساعدات للغير من الدول النامية بغض النظر عن موقعها، وتتكون من مجموعة من بنوك التنمية الإقليمية وصناديق التمويل الأخرى وفيما يأتي أهم هذه الهيئات

**1-2-3 بنك الاستثمار الاوربي<sup>1</sup>** : تأسس هذا البنك سنة 1958 بين عشر دول اوروبية \* تهدف الى تقديم قروض للمساهمة في انشاء المشروعات في دول النامية وغالبا تعقد قروض البنك بين 12-20 سنة مع فترة سماح كما تشجع اساليب التكامل الاقتصادي وتحقق معدلات نمو في الدول الاعضاء كما تطرح سندات في اسواق المال الدولية

**2-2-3 البنك الاوربي لاعادة البناء والتنمية<sup>2</sup>** : جاءت فكرة إنشاء بنك موجه لمرافقة موجة الإصلاحات الاقتصادية في أوروبا الشرقية من طرف فرنسا سنة 1989 ، وتجسيدا لهذه الفكرة تأسس البنك الأوربي لإعادة البناء والتنمية في 29 ماي 1990 ومقره العاصمة البريطانية لندن ، والهدف الرئيسي للبنك هو تسهيل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، وترقية رأس المال الخاص في أوروبا الشرقية والوسطى وذلك بغرض إدماج اقتصاديات هذه الدول في الاقتصاد العالمي وتحقيقا لهذه الأهداف يساهم البنك في برامج إعادة الهيكلة وبرامج الخوصصة، وترقية المؤسسات المالية كما يقدم استشارات للبلدان الأعضاء فيما يخص البرامج العامة لإعادة البناء، وفي مجال صياغته السياسات العامة، وله دور فعال في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تستطيع الاستفادة من تمويل البنوك الكبرى أو المستثمرين الأجانب، كما تشمل عمليات البنك أربعة مناطق إقليمية تتكون في مجملها من 30 دولة تشكل مجال نشاطه.

**3-2-3 مجموعة البنك الإفريقي للتنمية**: يتمثل هدف المجموعة الأساسي في تحفيز ودفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة والتقدم الاجتماعي في بلدان الإقليم الأعضاء مما يساهم في تخفيض أعداد الفقراء بها ويتم العمل على تحقيق هذا الهدف عن طريق حشد وتخصيص الموارد للنهوض بالاستثمار في البلدان الأعضاء، وتزويدها بالمساعدات المالية و التقنية وذلك عن طريق تزويدهم بالقروض والمعونات الفنية . وتتألف مجموعة البنك الإفريقي للتنمية من ثلاثة كيانات وهي : بنك التنمية الإفريقي - صندوق التنمية الإفريقي - صندوق نيجيريا الإستثماني<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مأمون علي الناصر، مرجع سبق ذكره ، ص : 97

\* الدول الأعضاء هي : المملكة المتحدة ، فرنسا ، إيطاليا ، هولندا ، ألمانيا ، بلجيكا ، أيرلندا ، الدانمارك ، اليونان ، لوكسمبورغ

<sup>2</sup> عبيدات ياسين ، مرجع سبق ذكره ، ص : 41

<sup>3</sup> نفس المرجع سابق ص : 40

### 3-2-4 البنك الآسيوي للتنمية: وهو بنك إقليمي للتنمية تأسس في 1965 مقره بمدينة مانيلا

بالفلبين بهدف تمويل المشروعات المختلفة داخل الدول الآسيوية ويعمل منذ إنشائه على تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحفيز تدفقات رأس المال، وذلك عن طريق المساهمة في تمويل مشروعات البنية الأساسية بمنحها قروضا بشروط ميسرة، كما يقدم البنك قروضا لتمويل جزءا من تكلفة إنشاء المشروعات اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول الأعضاء ويحصل البنك على موارده عن طريق أسواق المال الدولية واستخدام رأسماله المدفوع من الأعضاء في التمويل.<sup>1</sup>

### 3-2-5 مجموعة البنك الإسلامي للتنمية: وهي مجموعة متعددة الأطراف لتمويل التنمية مقرها في جدة

المملكة العربية السعودية ويتعين على الدولة الراغبة في الانضمام إلى العضوية أن تستوفي ثلاثة شروط وهي أن تكون عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي، وأن تسدد مساهمتها في رأس المال، وأن توافق على الشروط والأحكام المقررة هدفها مكافحة الفقر وتدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية للنهوض بمستوى المعيشة طبقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، كما تضطلع بالعديد من الأنشطة المتخصصة والمتكاملة كتعبئة الموارد وتمويل القطاعين العام والخاص وتشجيع الاستثمارات والتجارة البنينة وتمويل البنية الأساسية والقطاعات الاجتماعية في البلدان الأعضاء كما تقوم بإجراء البحوث وتقديم فرص التدريب في المجالات الاقتصادية والمصرفية الإسلامية، وتعمل على تقديم الإغاثة العاجلة في الحالات الطارئة. وتتألف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من أربعة كيانات مختلفة هي:<sup>2</sup>

أ. البنك الإسلامي للتنمية

ب. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

ت. المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات

ث. المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

### 3-2-6 صندوق النقد العربي: تأسس سنة 1976 ، وبدأ ممارسة نشاطه سنة 1977 ، ومقره إمارة

أبو ظبي في الإمارات العربية المتحدة، يتكون من الدول لأعضاء في الجامعة العربية وعددهم 22 يهدف الى<sup>3</sup>:  
 - تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.  
 - استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية والعمل على تطوير الأسواق المالية العربية.  
 - إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي بما يحقق المزيد من خطى التكامل الاقتصادي العربي.  
 - دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي، وتهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة.

<sup>1</sup> مامون علي الناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص: 101

<sup>2</sup> عبيدات ياسين ، مرجع سبق ذكره ، ص: 42

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق ، ص: 45

- تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة وحل المشكلات النقدية والاقتصادية، الدولية بما يحقق مصالحها المشتركة.

وفي الأخير فان هناك وصناديق إقليمية أخرى مثل الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي ، صندوق الأوبك للتنمية الدولية.

### 3-3 المؤسسات الوطنية للتمويل الدولي :بالإضافة إلى هيئات التمويل الدولي ذات الطابع العالمي

والإقليمي نجد أن هناك هيئات ذات طابع وطني لكن مجال نشاطها يمد إلى الخارج ومن بينها .:

#### 1-3-3 الوكالة الأمريكية لتنمية الدولية : تعد الوكالة أكبر جهاز حكومي في الولايات المتحدة

الأمريكية، يقوم على إدارة الاستثمارات الحكومية خارج البلاد وتقدم هذه الوكالة منحاً للدول النامية لتمويل للدول النامية لتمويل المعلومات الفنية واستيراد المعدات اللازمة لمشروعات البنية الأساسية كما تقدم قروضا طويلة الأجل للدول النامية لمدة تصل إلى أربعين سنة بفائدة رمزية تبلغ عادة % 1 لتمويل مشروعات التنمية المستدامة.

#### 2-3-3 مؤسسات التنمية العالمية : لقد أدت الزيادة المستمرة لعائدات النفط وتراكم الفوائض المالية

لدى بعض البلدان العربية إلى اتجاه حكومات هذه البلدان إلى إنشاء مؤسسات وصناديق وطنية تعمل في مجال تمويل دولي لمشروعات الإنمائية على أسس غير تجارية كالتعبير عن رغبة هذه البلدان في مساعدة البلدان النامية في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة ومن أهمها : الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية - صندوق أبو ظبي للإئتماء الاقتصادي العربي - الصندوق السعودي للتنمية - الصندوق العراقي للتنمية

#### 2-3-3 المؤسسات الوطنية للتنمية وضمان الصادرات<sup>1</sup> : لقد أدى اتجاه المؤسسات الوطنية للتمويل

الدولي إلى تقييد معوناتهما وربطها بضرورة استخدامها من جانب الدول المقترضة للحصول على احتياجاتها من السلع والخدمات من الأسواق الوطنية للدول المقرضة، إلى إنشاء مؤسسات حكومية لتنمية الصادرات، وذلك بتقديم كل من التمويل اللازم لمواجهة المخاطر التجارية والسياسية إلى جانب تشجيع البنوك الوطنية على تقديم التسهيلات الإنمائية اللازمة للمصدرين الوطنيين أو المستوردين الاجانب كما تقوم هذه المؤسسات إلى جانب ضمان سداد مستحقات المصدرين

بتغطية الفرق بين أسعار الفائدة المنخفضة التي تقرضها البنوك عمليات التصدير وبين أسعار الفائدة التجارية السائدة في السوق، بحيث تعوض المؤسسات هذه البنوك عن الفرق بين تكلفة الحصول على صفقة التصدير من سوق النقد، وبين التكلفة المتعاقد عليها بالنسبة للصفقات المضمونة من البنك.

<sup>1</sup> عبيدات ياسين ، مرجع سبق ذكره ، ص: 52

### III. أسباب ودوافع التدفقات المالية الخارجية

هناك صعوبة في تشخيص الأسباب التي تؤدي إلى التدفقات الدولية رأس المال فهناك جزء من هذه الأموال المتدفقة تكون تلقائية ولا تحكمه عوامل محددة وهو ما يطلق عليه برؤوس الأموال غير محفزة وحسب مالكوب " فان كل حركة رأس المال التي لا ترتبط بتغيرات الدخل أو ميزان المدفوعات تعتبر حركة رأس مال مستقل هذا ما تعكسه التدفقات الدولية للبلدان الرأسمالية المتقدمة إذا تمثل في مدحراتها مقابل استثمارها المحلية " <sup>1</sup> في حين استخدام الجزء الآخر لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات كما أن الاحتكام إلى عوامل محددة لتحديد اتجاه الحركة الدولية لرؤوس الأموال ليس أمرا مطلقا بل نسبي، وفي دراسة دوافع الحركة الدولية لرؤوس الأموال، يتم التركيز عادة على دوافع أو محفزات الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر والمحفظي ، وعموما يمكن إيجاد تصنيف لدوافع الحركة الدولية لرؤوس الأموال من خلال أن هناك عوامل خاصة بحركة رؤوس الأموال طويلة الأجل وأخرى خاصة لحركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل

#### 1. دوافع التدفقات الدولية طويلة الأجل: وهي العوامل التي يتم عادة الاعتماد عليها لاختيار وجهة

الاستثمار، سواء من قبل الشركات متعددة الجنسيات أو الحكومات أو المستثمرين الأفراد ، وتسعى رؤوس الأموال عادة وراء الفرص الأكثر تحقيقا للربح وأكثر أمانا من المخاطر المختلفة وترتكز اغلب الدراسات الى عوامل جذب رؤوس الأموال إلى الداخل وأهمها :

#### ❖ الزيادة في إنتاجية رأس المال المحلي : يبنى قرار الاستثمار على أساس المقارنة بين معدل الربحية

المتوقع وبين الكلفة المتحققة للمشروع المقترح، وعادة ما يعبر عن الإيرادات المستقبلية بشكل نسب مئوية من العائد بالإنتاجية الحدية لرأس المال . إذن تتأثر حركة رأس المال الأجنبي بدافع الربح .وعليه - وبافتراض ثبات العوامل الأخرى - فإن رأس المال الخاص ينجذب إلى تلك البلدان التي يرتفع فيها عائد الاستثمار نسبيا. <sup>2</sup> كلما كان عائد الاستثمار في الخارج أعلى من عائد الاستثمارات في الداخل يكون سببا في لانتقال رؤوس الأموال طويلة الأجل من الداخل إلى الخارج بحثا عن الربح وتدعى هذه التحركات بأموال المخاطرة ، نظرا لان تحقيق عائد مرتفع ليس مؤكدا لاقتراانه بالمستقبل . <sup>3</sup>

#### ❖ الاستقرار الاقتصادي: <sup>4</sup> ويتمثل في تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة للتوظيف

الأمثل لرؤوس الأموال، ومن أهم عناصر الاستقرار الاقتصادي.

- مؤشرات الاقتصاد الكلي : وتشمل توازن الميزانية العامة، توازن ميزان المدفوعات، التحكم في معدل

التضخم، استقرار سعر الصرف، ومعدل الفائدة.

<sup>1</sup> علي عيشاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 41

<sup>2</sup> دكتور محفوظ جبار، سامية عمر عبدة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 124

<sup>3</sup> علي عيشاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 43

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق ، ص: 42

- السياسات المنتهجة من طرف الدولة المضيفة: السياسات الاستثمارية، سياسة التجارة الخارجية، السياسة الضريبية، سياسة الخصخصة، السياسة التمويلية.

- الحوافز المالية لجذب الاستثمار: حرية تحويل الأموال (الأرباح خاصة)، الحوافز الجبائية والجمركية للاستثمار، والقوانين الاجتماعية الخاصة بتنظيم العمل، والإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار

- ضرورة استقلالية النظام القضائي وتوافر الشفافية في المجال الاقتصادي

❖ **وفرة عوامل الإنتاج والبنية التحتية:** وتمثل عوامل الإنتاج في المزايا الطبيعية التي تتوفر عليها الدولة من

موقع جغرافي، ووفرة المواد الخام وعوامل الإنتاج لاسيما العمالة، كما تنظر الشركات المستثمرة إلى مدى توفر البنية التحتية كميزة جاذبة للاستثمار مثل الطرق، وخدمات الكهرباء، والاتصالات، والماء والمرافق الأخرى وتعمل بعض الدول على تقديم مساعدات فنية وخدمية وبعض الاستشارات المعلوماتية والإدارية لجذب رؤوس الأموال الدولية ، كما تذهب بعض الدول إلى توفير حماية للمشروع من قبل المنافسين.<sup>1</sup>

❖ **حجم السوق:** يعتبر حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة على قرار توطن الاستثمار

الأجنبي، ولا يتحدد حجم السوق بالنسبة للشركات بمساحته وحسب وإنما بعوامل أخرى أكثر أهمية مثل عدد السكان، الدخل الوطني، الناتج المحلي الإجمالي (وهو مؤشر للحجم المطلق للسوق) ومتوسط دخل الفرد (يعتبر مؤشرا على الطلب الجاري) وغيرها من المقاييس، فقد يكون عدد السكان كبيرا ولكن القوة الشرائية لهم أو مستوى الدخل ضعيف، أو قد تكون العادات والتقاليد مقيدة لاستهلاك الأفراد لبعض السلع . لقد وجدت الدراسات العملية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج الداخلي كمقياس لحجم السوق الدولية المضيفة وبين حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل حيث ارتفاع فرص التقدم والتحسين في الاقتصاد الوطني وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات.

❖ **الاستقرار السياسي<sup>2</sup>:** في بعض الأحيان يكون الدافع الأساسي وراء عملية انتقال رؤوس الأموال ليس فقط

الربح أو الفائدة، وإنما يكون الهدف وراء انتقال رؤوس الأموال البحث عن الأمان، فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي فقد يقود الخوف من الحرب أو عدم الاستقرار السياسي أو الرقابة على النقد أو مخاطر التأميم، أو حواجز على إخراج الأرباح على المقيمين في إحدى الدول أو الأجناب الذين يمتلكون أصولا عينية في هذه الدولة إلى السعي لتصفية تلك الأصول وتحويلها إلى الخارج والعكس صحيح.

كما قد يكون انتقال رؤوس الأموال بين الدول في بعض الأحيان مرهون بدوافع وأهداف سياسية، تتصل

بتوجهات الحكومة وتتخذ هذه التحركات صورا مختلفة منها القروض والمساعدات والإعانات.

**2- دوافع التدفقات الدولية قصيرة الأجل :** وهي تقريبا نفس الدوافع التي تحكم الاستثمار في محفظة

الأوراق المالية مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة الدولية لهذا الاستثمار، وما يترتب عليه من خطر إضافي يتمثل

<sup>1</sup> على عيشاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص :44

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ، 45

- أساسا في خطر سعر الصرف و الخطر السياسي، كما هو الشأن بالنسبة لحركة رؤوس الأموال طويلة الأجل، فرؤوس الأموال قصيرة الأجل، تكون أكثر استجابة إلى التغيير في فرص تحصيل الفائدة والربح وتجنب الخطر . والقوى التي تحدد تحركات رأس المال دوليا هي نفس القوى تقريبا التي تحدد تحركات رأس المال داخل الدولة
- ❖ **الاختلاف بين الأسعار الفائدة الدولية :** ويحدث هذا الاختلاف نتيجة انتقال رؤوس الأموال من الدول التي يتوفر فيها رأس المال فائض إلى الدول التي تعاني من قلة في رأس المال عجز ، وعادة من خلال هذه الاختلافات ترتفع أسعار الفائدة العالمية .<sup>1</sup>
- ❖ **التغير في أسعار الأصول المالية :** استجابة لقوى العرض والطلب وهو من مصادر عائد الاستثمار في محفظة الأوراق المالية الدولية، لذلك فمن المتوقع أن تغير أسعار الأصول أو توقع تغير أسعارها سيولد حركة دولية لرؤوس الأموال كاستجابة لذلك<sup>2</sup>. نتيجة قيام الدول تنظم أسواق مالية متقدمة ، لذلك يمكن استخدام الأسعار النسبية في تفسير أسباب التدفقات الدولية لرأس المال الخاصة.<sup>3</sup>
- ❖ **بيانات ميزان المدفوعات :** تحدث غالبا عند عجز في ميزان المدفوعات في أي بلد لذا يتطلب تدفق عكسي لموارده من النقد الأجنبي على هيئة رؤوس الأموال قصيرة الأجل وطويلة الأجل .
- ❖ **الزيادة المستقلة في دالة الطلب على النقود المحلية<sup>4</sup> :** حيث يمكن ان تؤدي الزيادة الحاصلة في الطلب على النقود لغرض جلب رأس المال الأجنبي القصير الأجل .
- ❖ **سعر الصرف :** تستجيب رؤوس الأموال الدولية قصيرة الأجل للتوقعات في سعر الصرف، خاصة مع تبنى معظم الدول لأنظمة سعر صرف معومة، ويحاول المضاربون الاستفادة من دقة توقعاتهم لأسعار الصرف وينقلون أموالهم وفقا لهذه التوقعات وذلك للاستفادة من فروقات الأسعار الخاصة بالعملات.<sup>5</sup>
- ❖ **المخاطر السياسية:** وهي تلك المخاطر الناتجة عن فرض حكومة المقترض قوانين تجمد أصل القرض أو الفائدة عليه جزئيا أو كليا، وبصفة عامة تنشأ المخاطر السياسية من اختلاف السياسات والأنظمة بين البلدان، والتي بدأت في الانخفاض مع تطور التكامل بين الأسواق المالية الدولية في إطار ما يعرف بالعملة المالية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> مامون على الناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص: 174

<sup>2</sup> علي عيشاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 46

<sup>3</sup> مامون على الناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص: 174

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق ، ص: 173

<sup>5</sup> علي عيشاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 46

<sup>6</sup> نفس المرجع السابق ، ص: 47

### • المطلب الثالث : الآثار المترتبة على التدفقات المالية الدولية على ميزان المدفوعات

تشهد سنويا العديد من البلدان تدفقات واسعة من رؤوس الأموال الأجنبية .ونظريا تعود هذه التدفقات بالنفع على الدول التي تشارك مباشرة في هذه المعاملات وعلى الاقتصاد العالمي ككل، إذ يساعد التدفق في تمويل التجارة الدولية للسلع والخدمات ويوفر وسيلة لنقل رأس المال الحقيقي بين الدول، وذلك بتوجيه المدخرات الدولية إلى المشروعات ذات الإنتاجية المرتفعة، إضافة إلى مساهمتها في تمويل الموازنات العامة . وبالرغم من هذه المنافع، فقد أثارت هذه التدفقات اهتماما كبيرا لدى خبراء الاقتصاد نظرا لآثارها المحتملة على الاستقرار الاقتصادي الوطني ودرجة منافسة الصادرات، وبالتالي مدى المقدرة على مواجهة الظروف الخارجية.وفيما يلي أهم تلك الآثار المترتبة على انتقال رؤوس الأموال بين مناطق العالم المختلفة، وذلك من وجهة نظر كل من البلد المصدر والمستورد لرأس المال.

#### I. من وجهة نظر البلد المصدر لرأس المال :

##### 1- المنافع: إن المنافع التي يجنيها البلد المصدر لرأس المال في الدول هي <sup>1</sup> :

- تحقيق أرباح المتولدة من استثمار رؤوس الأموال في الخارج في حالة إقامة إستثمارات خارجية أو منح القروض وإستحصال الفوائد عليها أو حتى تداول العملات في أسواق الصرف الخارجية.
- فرض السيطرة الاقتصادية وحتى السياسية على البلد المستورد لرأس المال الأجنبي في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر أو تقديم قروض الخارجية فينتج عليه تبعية البلد المستورد ماليا واقتصاديا
- تسويق العديد من منتجات البلدان، خاصة الصناعية منها، إلى الدول المختلفة عن طريق فتح فروع لها أو بنوك في هذه الأخير .

-محرارة التضخم النقدي في الاقتصاد المحلي للدول التي لديها موارد مالية فائضة تزيد عن الطاقة الاستيعابية لاقتصادها .وعادة ما تشجع هذه الدول على استثمار الفائض النقدي في مشاريع اقتصادية تعتمد أساسا على صادرات الدولة المستثمرة نفسها.

##### 2- المخاطر : التحذيرات التي تحيط بعملية تصدير رأس المال للخارج فهي تتمثل في <sup>2</sup> :

- ارتفاع معدلات التضخم في الدول المستقبلة مما يؤدي إلى تراجع القيمة الشرائية رأس المال .والجدير بالذكر أن تأثير التضخم على الاستثمارات الخارجية يتوقف بالدرجة الأولى على نوع الاستثمارات
- الخسارة بسبب التغير في القوانين المحلية، فقد يسبب خلق الحواجز الجمركية أمام التجارة في الدولة المستثمر فيها أو صدور قوانين تحديد الأسعار أو النقد الأجنبي نشوء خسائر بالنسبة للدولة المستثمر .
- انخفاض سعر صرف العملة المستثمر فيها.

<sup>1</sup> مامون علي الناصر، مرجع سبق ذكره ، ص : 175

<sup>2</sup> محفوظ جبار ، سامية عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص : 126

- تجميد الأموال المستثمرة في الخارج، ورغم أن هذه الظاهرة تشكل انتهاكا صريحا لكل الأعراف والالتزامات الدولية، إلا أنها تثبت بأنه إذا كان هدف الدولة من استثماراتها الخارجية هو تحقيق قوة رادعة في مواجهة الدولة المستثمر فيها فإن هذا الهدف قد يتحقق ولكن بشكل معاكس.

## II. من وجهة نظر البلد المستورد لرأس المال

- 1- **النافع للبلد المستورد** : من المعلوم أن البلد المستورد لرأس المال سيحصل على منافع أهمها :
  - **المساهمة في التنمية** : من خلال استخدام التدفقات سد فجوة الموارد المحلية وفجوة المهارات حيث يتمكن بلد يعاني من العجز تحقيق معدلات نمو عالية دون اتحاد سياسة انكماشية كما هو الحال القروض الإنتاجية ونقل التكنولوجيا الحديثة
  - تساهم في تقليل الفجوة بين الادخار والاستثمار أو ما يعرف بفجوة الموارد المحلية ، من خلال توفير الموارد اللازمة لإقامة المشروعات وتشجيع الاستثمار المحلي وزيادة التراكم الرأسمالي في هذه الدول والذي يعتبر المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.<sup>1</sup>
  - **الأثر على الإنتاج والتوظيف** : خلق فرص عمل محلية ومداخل جديدة عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالتالي التقليل من مستويات البطالة المنتشرة في البلد المضيف<sup>2</sup>
  - الحصول على جزء من العوائد التي يحققها رأس المال الأجنبي ، ومثلها الضرائب المفروضة على أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر أو التامين.<sup>3</sup>
  - تجديد البنية الداخلية في الدول المضيفة : فهو يساعد على تفكيك الأوضاع غير مستقرة لأنه يتحرك نحو الدول التي تتعهد بتحقيق أوضاع سياسية واقتصادية وقانونية وإدارية شفافة ومستقرة<sup>4</sup>
- 2- **المخاطر على البلد المستورد** <sup>5</sup> :

✚ تعتبر رؤوس الأموال الأجنبية- وخاصة القروض -من أدوات الضغط السياسي والاقتصادي، التي تسلب الدولة المستثمر فيها الكثير من مقومات سيادتها الوطنية، سواء فيما يتعلق بمواقفها الدولية، أو التدخل في شؤونها الداخلية.

✚ عملية طلب القروض الأجنبية ينتج عنها تحويل معاكس للموارد المالية إلى الدول الدائنة الأخرى (التحويلات الخارجية بالعملة الأجنبية) فتشكل الأرباح المحولة أضعاف المبلغ المستثمر أصلا

<sup>1</sup> عبد الغني حريري ، أثار تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وسياسات مواجهة مخاطرها ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الثامن ، جامعة الشلف ، ص : 52-53

<sup>2</sup> عبد الرزاق حمد حسين الجبوري ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ، دار الحامد لنشر ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2014 ، ص :77

<sup>3</sup> عبد الغني حريري مرجع سبق ذكره، ص : 53

<sup>4</sup> هيل عجمي جميل الجاني ، مرجع سبق ذكره ، ص : 408

<sup>5</sup> محفوظ جبار ، سامية عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص : 128

يخلق تدفق رأس المال ضغطاً لتغيير أسعار الصرف، لأنها تخلق زيادة في الطلب على عملة الدولة المستقبلية للتدفق الرأسمالي، ويصبح هذا الضغط هائلاً أحياناً.

ارتفاع الأسعار وعرقلة التمويل الذاتي المحلي. فالاعتماد على التمويل الخارجي يقلل من أهمية التمويل الذاتي للمشاريع الإنتاجية في الاقتصاد الوطني والاعتماد على الذات

تشجيع الاستهلاك التفاخري ومحاربة الادخار وعدم القدرة على تكوين رأس المال الإنتاجي. وفي حال الاعتماد على المدخرات الأجنبية تصاب الجهود المبذولة لتعبئة المدخرات المحلية بالشلل

قد لا تساهم هذه التدفقات إلى الداخل في تخصيص الإستثمارات الرشيدة والطويلة الأجل إلا بنسب ضئيلة، لأن الذي يحدد ذلك هو آراء المضاربين.

ان البلدان المتلقية للأموال الأجنبية الخاصة ستكون عرضة لصدمات كلما يحدث اضطراب في حركة رؤوس الأموال الأجنبية فالتدفق نحو الداخل سيزيد من اقيام العملات الوطنية وسوف تتجه نحو تمويل العجز الجاري من خلال تدفقات مالية قصيرة الأجل<sup>1</sup>

سحب الفائض الاقتصادي الذي يمكن أن يستخدم في عملية النمو والتطور في الدول المستقبلية لرؤوس الأموال من خلال تحويل الفوائد والأرباح التي تحصل عليها الشركات الأجنبية إلى دول المصدرة.<sup>2</sup>

يؤدي تحويل الفوائد والأرباح ورسوم براءات الاختراع والعلامات التجارية وتكاليف الإدارة بالإضافة إلى الواردات المباشرة وغير مباشرة لهذه الاستثمارات قد يفوق النقد الأجنبي الناتج من انتهاج سياسة إحلال الواردات أو عوائد الصادرات والتدفقات المبدئية لرأس المال وما يتحقق معها من عجز في موازين مدفوعات الدول المستقبلية<sup>3</sup>

<sup>1</sup> هيل عجمي جميل الجاني ، مرجع سبق ذكره ، ص: 409

<sup>2</sup> عبد الغني حريري ، مرجع سبق ذكره ، ص: 53

<sup>3</sup> عبد الغني حريري ، مرجع سبق ذكره ، ص: 54

### III. الآثار المترتبة على التدفقات المالية الخارجية على ميزان المدفوعات

تلعب التدفقات المالية الدولية دورا مهما على الصعيد الاقتصادي العالمي ، وبالرغم من الإجماع حول أهمية هذه التدفقات لما لها من إيجابيات على اقتصاد العديد من الدول سواء المصدرة أو المستوردة لرأس المال إلا أنها قد تصاحبها العديد من الآثار السلبية والمخاطر على استقرار الأوضاع الاقتصادية الكلية وسنحاول خلال هذا المطلب عرض أهم الآثار الإيجابية والسلبية لتدفقات المالية الدولية على البلد المصدر والمستورد لرأس المال والتركيز على آثارها على ميزان المدفوعات .

قبل توضيح أثر التدفقات المالية الخارجية على ميزان المدفوعات نطرق أولا إلى العلاقة بين ميزان المدفوعات وحركة رؤوس الأموال الدولية

#### 1- العلاقة بين ميزان المدفوعات وحركة رؤوس الأموال الدولية:

هناك علاقة وثيقة بين حركة رؤوس الأموال الدولية وحركة السلع والخدمات ، وبالتحديد هناك علاقة بين الإنفاق الوطني والإنتاج والادخار والاستثمار والاستهلاك وبين ميزان حساب رأس المال وميزان الحساب الجاري، ويمكن بيان هذه العلاقة كالتالي<sup>1</sup> :

1.1. العلاقة بين الادخار وحساب رأس المال : يبين الناتج والدخل الوطني أثر هيكل الإنتاج الوطني على

العمليات الدولية أما ينفق على الاستهلاك أو يدخر كما في المعادلة التالية :

$$\text{الدخل المحلي} = \text{الاستهلاك} + \text{الادخار} \quad (1)$$

وبصورة مشابهة فإن الإنفاق المحلي : يبين الإنفاق على السلع والخدمات ويقسم إلى الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق

الاستثمار الحقيقي ( الإنفاق على الأجهزة والمعدات ) كما في المعادلة التالية :

$$\text{الإنفاق المحلي} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} \quad (2)$$

وبإحلال المعادلة (2) محل المعادلة (1) ينتج ما يلي :

$$\text{الإنتاج المحلي} - \text{الإنفاق المحلي} = \text{الادخار} - \text{الاستثمار} \quad (3)$$

ويمكن القول أن زيادة الدخل المحلي على الإنفاق المحلي يترتب عليه زيادة الادخار عن الاستثمار ويتولد عن ذلك

فائض في رأس المال الوطني يمكن أن يستثمر في الخارج فيصبح الادخار يساوي الاستثمار مضافا له الاستثمار

$$\text{الادخار} = \text{الاستثمار} + \text{الاستثمار الأجنبي} \quad (4)$$

والاستثمار الأجنبي = صافي تدفق رأس المال العام للخارج + تدفق رأس المال الخاص للخارج +

الزيادة في الاحتياطات الرسمية ..... (5)

$\Delta$  صافي تدفق رأس المال الوطني العام للخارج + تدفق رأس المال الخاص الوطني للخارج =

العجز في ميزان المدفوعات ..... (6)

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ص : 83- 88

فإذا كان تدفق رأس المال للخارج موجب فان ميزان حساب رأس المال الوطني يصبح سالب ، ويصبح ميزان حساب رأس المال فائض ، وإذا كان تدفق رأس المال للخارج سالب ، أي إذا كان تدفق رأس المال للخارج يفوق تدفق رأس المال للداخل ، فان صافي التدفق لرأس المال يصبح سالبا وينعكس ذلك في حدوث فائض في ميزان حساب رأس المال الوطني ، وفي حالة التعويم الحر لسعر الصرف فان البنك المركزي سوف لا يتدخل في سعر الصرف ولا حاجة للاحتفاظ بالاحتياطيات الرسمية عندئذ الزيادة في الادخار سوف تساوى العجز في ميزان حساب رأس المال لان هذه المدخرات في سوف تتدفق للخارج على شكل استثمارات وطنية ، أما لو كان هناك عجز في المدخرات فان ذلك العجز يساوي الفائض في حساب رأس المال ، لان العجز في المدخرات يتطلب الحصول على تمويل في الخارج ينعكس في حدوث فائض في ميزان حساب رأس المال لتسوية هذا العجز .وعليه إذا كان الإنتاج أكبر من الإنفاق فان الادخار أكبر من الاستثمار الوطني وسوف يملك البلد تدفق رأس المال نحو الخارج ، وهذا التدفق يظهر في عنصرين ، عجز في ميزان حساب رأس المال وزيادة في الاحتياطيات الرسمية لدى البنك المركزي .والعكس صحيح .

## 2-1 العلاقة بين حساب رأس المال والميزان التجاري :

النتائج المحلي ينفق على السلع والخدمات ، والمتبقي منها يتم تصديره ، كما أن الإنفاق من السلع والخدمات يمثل نسبة من الإنفاق الكلي ، وما يتبقى من الإنفاق الكلي يجب أن ينفق على الواردات ونوضح ذلك في المعادلة التالية :

$$\text{الدخل الوطني} - \text{الإنفاق الوطني} = \text{الصادرات} - \text{الواردات} \quad (7)$$

وتبين هذه المعادلة أن الفائض في الميزان الحساب الجاري يحدث إذا كان الإنتاج الوطني أكبر من الإنفاق الوطني والعكس بترتب عليه العجز . وباعادة ترتيب المعادلة رقم (7) و رقم (3) ينتج المعادلة التالية :

$$\text{الادخار} - \text{الاستثمار} = \text{الصادرات} - \text{الواردات} \quad (8)$$

ومن هذه المعادلة إذا زاد الادخار على الاستثمار تتمتع البلد بفائض في ميزان الحساب الجاري ومن المعادلة رقم (8) نلاحظ أن الصادرات مطروحا منها الواردات تمثل صافي الاستثمار الأجنبي وفق المعادلة التالية:

$$\text{الصادرات} - \text{الواردات} = \text{صافي الاستثمار الأجنبي} \quad (9)$$

وتبين هذه المعادلة أن ميزان الحساب الجاري يجب أن يكون يساوي تدفق رأس المال نحو الخارج وعليه أي عائد بالنقد الأجنبي يأتي من الصادرات يجب أن ينفق إما على الواردات أو لتسديد ديون الأجانب ولزيادة الاحتياطيات لدي البنك المركزي ، فإذا كان ميزان الحساب الجاري فائض فيجب أن يكون البلد مصدر لرأس المال ويكون مستورد لرأس المال في حالة العجز ، كما تشير هذه المعادلة أن زيادة السلع والخدمات المستوردة على السلع والخدمات المنتجة في الداخل يحدث عجز في الميزان الجاري ، ويجب أن يمول هذا العجز إما بواسطة قروض الخارجية ( إحداه فائض في ميزان حساب رأس المال ) أو إحداث عجز في الاحتياطيات الرسمية ، وفي حالة تعويم

الحر ميزان حساب رأس المال و ميزان حساب رأس المال يجب أن يعدل بعضهما البعض الآخر ومع تدخل الحكومة في سوق الصرف الأجنبي ، ميزان حساب رأس المال مضاف إليه ميزان حساب رأس المال و حساب الاحتياطات الرسمية يجب أن يساوي الصفر وهذا وفق العلاقتين التاليتين :

$$(10) \dots\dots\dots Y - E = S - I = IF$$

حيث : - Y : الإنتاج الوطني - E : الإنفاق على الاستهلاك - S : الادخار الوطني - I : الاستثمار

IF : صافي الاستثمار الأجنبي أو الزيادة في المستحقات على الأجنب والاحتياطات الرسمية

$$(11) \dots\dots\dots Y - TE = S - I = X - M = IF$$

حيث : TE : الإنفاق الكلي

أي : الناتج - الإنفاق = الادخار - الاستثمار = الصادرات - لواردات = صافي الاستثمار الأجنبي فإذا كان الدخل أو الإنتاج أكبر من الإنفاق فإن الادخار سوف يكون أكبر من الاستثمار والصادرات أكبر من الواردات ، ويحدث تدفق لرأس المال نحو الخارج ، إما في حالة العكس سيحدث تدفق رأس مال إلى الداخل . وهذه العلاقة مهمة لان تحسين ميزان المدفوعات لا يأت إلا من خلال الفائض في الحساب الجاري وذلك من خلال :

✓ زيادة الناتج الوطني على الإنفاق الوطني .

✓ زيادة المدخرات عن الاستثمار الوطني .

كما أن تحسين يزان الحساب الجاري من خلال تخفيض الواردات دون أن يؤثر على الإنتاج الوطني والإنفاق والمدخرات والاستثمار سوف يترك العجز الجاري على حاله ، وبالتالي لا يمكن تحقيق الهدف بدون اتباع سياسة اقتصادية فعالة .

### 3-1 العلاقة بين العجز في الميزانية العامة والعجز في الحساب الجاري

تتضمن النفقات الحكومية و الضرائب و الدخل الخاص والإنفاق المحلي ، ومن خلال المقارنة بين القطاع الحكومي يمكن ان نرى اثر العجز الحكومي على العجز في ميزان الحساب الجاري ويمكن توضيح ذلك بالمعادلة التالية :

$$(12) \dots\dots\dots \text{الانفاق الوطني} = \text{انفاق القطاع العائلي} + \text{الاستثمار الخاص} + \text{الانفاق الحكومي}$$

$$(13) \dots\dots\dots \text{الانفاق الوطني} = \text{الدخل الوطني} - (\text{الادخار الخاص} + \text{الضرائب}) + \text{الاستثمار الخاص} + \text{الانفاق الحكومي}$$

وبإعادة ترتيب المعادلة رقم (13) يحدث زيادة النفقات حسب المعادلة التالية :

$$(14) \dots\dots\dots \text{الانفاق الوطني} - \text{الدخل الوطني} = \text{الاستثمار الخاص} - \text{الادخار الخاص} + (\text{النفقات الحكومية} - \text{الضرائب})$$

لذلك فان العجز بالموازنة هي النفقات الحكومية ناقصا الضرائب وتشير المعادلة (14) بان زيادة النفقات الوطنية عن الدخل الوطني يتضمن عنصريهما :

1- زيادة الاستثمار الوطني الخاص عن الادخار الوطني

2- بان زيادة النفقات الوطنية عن الضرائب أو الإيرادات الحكومية

وعليه فان : **الانفاق الوطني - الدخل الوطني = صافي تدفق رأس المال نحو الداخل** ..... (15)

والمعادلة الأخيرة رقم (15) تشير بان الزيادة في النفقات الوطنية تساوي الاقتراض من الخارج أي ان :

**ميزان الحساب الجاري = الفائض في المذخرات - العجز بالموازنة** ..... (16)

وهذه المعادلة الأخيرة رقم (16) تشير بان ميزان الحساب الجاري يساوي الادخار الخاص ناقصا رصيد الاستثمار مطروحا منه العجز بالموازنة ، وطبقا لذلك إذا كان هناك عجز في الحساب الجاري ، فان الادخار لا يمكن لوحده أن يمول الاستثمار الخاص والعجز بالموازنة وفي حالة فائض بالحساب الجاري فان الادخار يكون اكبر من الاستثمار وبالتالي يمكن تمويل الاستثمار الخاص والعجز بالموازنة .

2- كيفية تسجيل التدفقات المالية الدولية في ميزان المدفوعات:

يتم تسجيل التدفقات المالية الدولية ضمن حساب حركات رؤوس الأموال والذهب، وقسم صندوق النقد الدولي المعاملات المدونة في هذا الحساب إلى مجموعتين (معاملات القطاع غير النقدي، ومعاملات القطاع النقدي) وتتضمن<sup>1</sup> :

1-2 معاملات رأس المال المتعلقة بالقطاع غير النقدي: ويقصد به المعاملات التي يقوم بها الأفراد

أو المؤسسات غير المصرفية وتشتمل على ما يلي:

أ- الاستثمارات الخاصة المباشرة: ويقصد بها إشراف أشخاص يقيمون في دولة أخرى، وبمعنى آخر، فإن

هذه المشروعات ما هي إلا فروع لمؤسسات أجنبية.

وهذه الاستثمارات بطبيعتها طويلة الأجل.

ب. حركات رؤوس الأموال الخاصة طويلة الأجل: وتشمل القروض التي تزيد عن سنة، وكذلك

العمليات المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية عند إصدارها.

ج- حركات رؤوس الأم وال خاصة قصيرة الأجل: وتشمل القروض أو السلفيات التي تقل عن سنة،

والإيداعات في البنوك الأجنبية والقروض التجارية، وتداول الأسهم والسندات الأجنبية، كما يشمل هذا البند

تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتم بصفة تلقائية.

د- المعاملات الرأسمالية للقطاع العام: وهي المعاملات المتعلقة بكل المؤسسات العامة، وتشمل القروض العامة

وسدادها، والمعاملات مع المنظمات الدولية غير النقدية، مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة

العالمية وغيرها

2-2 معاملات رأس المال المتعلقة بالقطاع النقدي : ويقصد بها المعاملات التي تقوم بها هيئات رسمية

كالبنك المركزي والمؤسسات المصرفية وجميع الهيئات المصرح لها بالتعامل بالصراف الأجنبي، وتتكون من:

<sup>1</sup> علي عيشاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 13-14

أ - رأس المال طويل الأجل : ويتمثل في:

- القروض الحكومية والمصرفية طويلة الأجل .
- الديون على صندوق النقد الدولي، مثل حصة الدولة من رأس مال الصندوق، سواء من الذهب أو النقد المحلي، أو القروض الممنوحة له بالعملة الوطنية.
- التعامل مع البنك الدولي .
- الأصول الحكومية، مثل أذونات الخزانة والسندات التي تصدرها الحكومات وهي صكوك طويلة الأجل .

ب - رأس المال القصير الأجل : ويتمثل في:

- أرصدة الخارج من العملة المحلية .
- الودائع الأجنبية في بنوك محلية .
- أذونات الخزانة العامة المتداولة .
- القروض قصيرة الأجل الممنوحة لهيئات حكومية أو مصرفية .
- الأرصدة الدائنة في نطاق اتفاقيات الدفع الدولية .
- القروض التي يمنحها القطاع الرسمي والبنوك للخارج .
- أرصدة القطاع الرسمي والبنوك من الصرف الأجنبي .

### 3- أثار التدفقات المالية الدولية على ميزان المدفوعات

1-3 استخدام التدفقات المالية الدولية كوسيلة لتصحيح وتعديل ميزان المدفوعات<sup>1</sup> : ويعتبر

عامل مهم إذا خضع للتنظيم واستعماله في تصحيح التوازن الخارجي فهو يعمل بدور مزدوج هو :

1- يهيب متسعا من الوقت لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات ويصحح العجز تدريجيا لأنه يأخذ وقت

طويلا بإستراد رؤوس أموال إلى أن يتحقق التصحيح التام بمضي الوقت

2- قد تعمل حركة رؤوس الأموال كبديل للنموذج التقليدي لعملية التصحيح عن طريق تغطية العجز في

الميزان الحسابي عن طريق تدفق رأس المال إلى القطر كما يظهر في حساب رأس المال من ميزان المدفوعات وقد

تكون هذه الإجراءات لوقت طويل تدوم حقبة أو حقبتين من الزمن كما قد تتغير الظروف الأساسية مما يؤدي

الى تغير الميزان الخارجي للقطر فيصبح فائض خارجي بعد إن كان يعاني من عجز في مدفوعاته

3- حسب " أسوار دراسا" يرى أن زيادة تدفق رؤوس الأموال الناتج عن الانفتاح المالي يمكن أن يؤدي إلى

تطور النظام المالي ، وتحسين السياسات الكلية وزيادة مردودية المؤسسات بدافع المنافسة الأجنبية وترشيد طرق

التسيير الحكومي والمؤسساتي مما يرفع فاعلية عوامل الإنتاج و يؤثر على النمو بطريقة غير مباشرة على المدى

الطويل حيث تعمل على تطوير السوق المالي المحلي سواء كان على مستوى القطاع البنكي او على مستوى

<sup>1</sup> هيل عجمي جميل الجنابي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 79

سوق الأوراق المالية ، إذ تبين كلما زاد تواجد البنوك الأجنبية في الدول النامية كلما تحسنت نوعية الخدمة المالية وزادت من فعالية الوساطة البنكية<sup>1</sup>

#### 4- حسب الباحثان ( Rughuram Rajan et Aivan Subramanian Esvar )

Prasad بدراسة العلاقة بين أرصدة الحساب الجاري والنمو حيث يقيس هذا الرصيد مجموع التمويلات برؤوس الأموال الخارجية المتاحة للاستثمار في بلد ما وخلصت إلى وجود ارتباط ايجابي أي الدول التي تلجا اقل إلى التمويل الأجنبي هي التي عرفت نمو أكبر على المدى الطويل وفسر هذا الارتباط الايجابي إلى الادخار الداخلي الذي احده عوامل أخرى أو النمو في حد ذاته فلو كانت تدفقات رأس المال ترتبط أساسا بإمكانيات الاستثمار لكان العلاقة سلبية بين النمو و المدفوعات الجارية<sup>2</sup>

5- المساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي عن طريق التمويل اللازم لإقامة المشروعات الإنتاجية مما يحقق زيادة في التصدير أو يحل حل الاستراد وهو ما يؤدي إلى خفض عجز الحساب الجاري وبالتالي ميزان المدفوعات طالما كان انسياب هذه التدفقات أكبر من حجم تصدير فوائده وأرباح هذه الاستثمارات للخارج<sup>3</sup>.

3-2 استخدام التدفقات المالية الدولية لتحقيق التوازن<sup>4</sup> لفهم وتوضيح هذه الآلية، ستجدر الإشارة إلى مسألتين هما:

- إمكانية حدوث تغيرات تلقائية في التدفقات المالية قادرة على تصحيح الاختلال أو تدعيمه بحركات في رصيد المعاملات الجارية.

- احتمال أن يعقب التغير المستقل في رصيد المعاملات الجارية تغيرات معوضة في التدفقات المالية. إن التغير التلقائي للتدفقات المالية قد يكون ناتجاً عن استثمارات طارئة نتيجة الحصول أو منح معونات وهبات من وإلى الخارج، ومنح أو الحصول على ائتمان مصرفي، أو أي نوع من حركات رؤوس الأموال . بالإضافة إلى أنه لا بد من التفريق بين التدفقات المتصلة بالسوق النقدي وتلك المرتبطة بسوق الأوراق المالية. يؤدي تحويل الأموال إلى الخارج عن طريق سوق الصرف إلى نقص قدرة المصدر لهذه الأموال، وانخفاض السيولة البنكية، مما يؤدي بالقطاع البنكي إلى كبح الائتمان، وذلك برفع أسعار الفائدة خاصة قصيرة الأجل، هذا من شأنه إحداث نتائج انكماشية بانخفاض الاستثمار الداخلي لارتفاع أسعار الفائدة أو بانخفاض الاستهلاك وزيادة الادخار، وبالتالي انخفاض الدخل . ويتدخل مضاعف التجارة الخارجية، يظهر فائض في ميزان المعاملات الجارية بسبب نقص الإنفاق الوطني على الواردات وتحويل الموارد إلى التصدير . كما أن ارتفاع أسعار الفائدة

<sup>1</sup> شرفة حكيمة ، تطور حركة رؤوس الأموال الدولية ودورها في تمويل التنمية في دول العالم الثالث ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، ( غير منشورة ) ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2012/2013،

ص: 64

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ، ص: 63

<sup>3</sup> عبد الغني حريزي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 53

<sup>4</sup> حنان لعروق ، مرجع سبق ذكره ، ص: 40

سيؤدي إلى تدفق عكسي لرؤوس الأموال وذلك بجذب رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل للاستفادة من أسعار الفائدة العالية. أما في حالة الفائض، أي تحويل رؤوس الأموال للداخل، مما يؤدي إلى زيادة السيولة البنكية بشكل كبير تشجع البنوك التجارية على توسيع وتشجيع الائتمان بتخفيض أسعار الفائدة خاصة قصيرة الأجل، وبالتالي زيادة الاستثمار وانخفاض الادخار، وهذا من شأنه رفع مستوى الدخل للأفراد وزيادة الإنفاق على الواردات وحدوث عجز في الميزان الجاري . كل هذا سيؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج بحثاً عن ظروف أحسن للتوظيف بالاستفادة من أسعار الفائدة العالية في الخارج .

أما إذا تحدثنا عن هذه الآلية في الأسواق المالية، فهي تقريبا ماثلة، إذ أن زيادة السيولة في هذه الأسواق تؤدي إلى زيادة المعروض من الأموال المتاحة للإقراض، وانخفاض أسعار فائدتها في الأجل الطويل . وأخيراً، نشير أنه كما في الآليات السابقة (الأسعار والدخل)، فإن الشرط الأساسي هو عدم تدخل الدولة بسياسات تعويضية أو مضادة، كقيامها بطرح السيولة في حالة العجز في ميزان المدفوعات، أو القيام بامتصاص السيولة السابقة الزائدة نتيجة الفائض . وقد تبين أن هذا الشرط هو صعب التحقق إن لم نقل مستحيل لوجود تناقض في أهداف السياسة الاقتصادية للدولة .

ومن خلال تقديمنا لأهم النظريات المفسرة للتوازن التلقائي أو الآلي لميزان المدفوعات، أمكن أن نقول أن كل آلية لوحدها تعتبر غير كاملة وغير فعالة بشكل مطلق، ولكن باجتماع كل المتغيرات، بحيث يلعب دوره التوازني يمكن أن يتحقق الغرض . هذا إن سمحت لها السياسة الحكومية بلعب هذا الدور، لأن التدخل معناه تكرار حدوث الاختلال وامتداده في الزمن دون معالجة، خاصة وأن مصدر الاختلال في بعض الأحيان يكون اضطرابات داخلية، لهذا تحاول الدول الآن أن تهتم بتحقيق التوازن الداخلي، لأنه يساعد على تحقيق توازن خارجي .

## المبحث الثاني : الدراسات السابقة

يتضمن هذا المبحث مجموعة من الدراسات التي تطرقت إلى جانب معين من هذه الدراسة وقد تم تقسيم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب الأول حول دراسات تتعلق بميزان المدفوعات والمطلب الثاني دراسات تتعلق بالتدفقات المالية الدولية أما المطلب الثالث فيتناول الدراسات التي تتناول ميزان المدفوعات والتدفقات الدولية معا

**المطلب الأول : دراسات تتعلق بميزان المدفوعات**

### I. الدراسات باللغة العربية

#### اولا : دراسات وطنية

1- دراسة خليفة عزي ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة 2012/2011 بعنوان سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام الثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات ( 1985-2008) وقدمت هذه الدراسة تحليل نظام التعويم المدار للدينار الجزائري ومقارنته بنظام الثبيت وذلك من خلال تأثير كل منهما على عناصر ميزان المدفوعات وذلك بسبب تزامن أزمته التدهور المستمر لأسعار المحروقات التي تعتبر مصدر الأموال الصعبة، وكذا تذبذب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية. أدت هذه الأزمة إلى تقلص وسائل الدفع الخارجية وتراكم العجز في ميزان المدفوعات . وسياسة السلطات الجزائرية في إصلاحات سعر الصرف. وتم الاستعانة بهذه الدراسة لشرح بعض مفاهيم تتعلق بميزان المدفوعات

2- دراسة بن طربة حورية ، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وتجارة دولية ، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم الاجتماعية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2017/2016 بعنوان دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1970 الى 2014، هدفت هذه الدراسة إلى تتبع التطورات التي شهدتها التوازنات الخارجية للجزائر و إبراز الدور الذي لعبته الإصلاحات الاقتصادية المطبقة من قبل الدولة في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات واختبار العلاقة بين هذه الإصلاحات وإعادة التوازن لميزان المدفوعات

3- دراسة رايس فضيل: أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،شعبة اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2013/2012 تحت عنوان التغيرات في الحسابات الخارجية وأثارها على الوضعية النقدية في الجزائر ( 1989- 2010 ) وتهدف هذه الدراسة لتحليل العلاقات الترابط بين القطاع الخارجي والقطاع النقدي نتيجة الانفتاح والتحرير المالي وتحليل التبعات النقدية لمشكلة عدم التنوع في الاقتصاد الجزائري وكذا تحليل التذبذبات التي تعرفها أرصدة الحسابات الخارجية وأثارها على الوضعية المالية من اجل التغيرات الهيكلية اللازمة والوصول إلى هيكل اقتصادي يحفظ التوازن بين القطاعات ، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة

وطيدة بن رصيد الحسابات الخارجية وصافي الأصول الخارجية لبنك الجزائر فالرصيد الخارجي يؤثر بشدة على الوضعية النقدية وتطرق إلى العلاقات الاقتصادية الدولية وأهمية ميزان المدفوعات

4- دراسة منهوم بلقاسم : مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية ، تخصص مالية دولية ، جامعة وهران 2012 / 2013 بعنوان اثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970- 2009 ) تهدف هذه الدراسة تأثير تخفيض قيمة العملة الوطنية لاكتساب بعض المزايا مثل زيادة الصادرات وتخفيض الواردات في إعادة التوازن لميزان المدفوعات إلا أن تطبيق هذه السياسة في الجزائر لم يكن لها اثر ايجابي بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وتبين هذا من خلال عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات المؤثرة في الميزان التجاري (صادرات وواردات ) ومن ثم ميزان المدفوعات في المدى الطويل

ثانيا : دراسات دولية

1- دراسة ناهض قاسم القدرة : الرسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الأزهر ، غزة، 2013 تحت عنوان اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه هدف هذه الدراسة إلى دراسة مكونات ميزان المدفوعات وتطورها وتحليلها ودراسة حجم الاختلال في ميزان المدفوعات الفلسطيني وتطوره والكشف على الأسباب الحقيقية للاختلال وتحليل دور العوامل الداخلية والخارجية في هذا الاختلال وتوضيح آثاره على الوضع الاقتصادي وتوصلت الدراسة إلى أن ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تلبية الطلب وعدم القدرة على التنافس مما يسبب عجز الميزان الجاري وبالتالي ميزان المدفوعات بينما يسجل ميزان حساب رأس المال يسجل فائض باستمرار بسبب الدعم والمساعدات الأجنبية المقدمة من الدول المانحة مما يخفف العجز في ميزان المدفوعات.

## II. الدراسات باللغة الاجنبية

1- دراسة Guillermo A.Calvo Enrique G.Mendoza (1996) ، تحت عنوان: أزمة ميزان المدفوعات في المكسيك: وقائع متنبأ بها تدعي هذه الورقة أن جذور أزمة ميزان المدفوعات في المكسيك تكمن في الدرجة العالية السائدة لحركة رأس المال والعملة المالية. في ظل هذه الظروف ، قد تؤدي التحولات في تدفقات رأس المال الأجنبي وتوقع إنقاذ النظام المصرفي إلى اختلالات كبيرة بين أرصدة الأصول المالية والاحتياطيات الأجنبية ، مما يهدد استدامة ربط العملات. يشير التحليل الاقتصادي القياسي إلى أن نصف خسائر احتياطي المكسيك يمكن أن تعزى إلى هذه الظواهر. الاختلالات المالية الكبيرة هي أيضًا أرض خصبة للأزمات التي تتحقق ذاتيًا والتي تؤدي إلى حدوث ركود عميق. يمكن معالجة هذه الصعوبات جزئيًا من خلال السياسات المناسبة.

## 2- دراسة **Anthony Ilegbinosa Imoisi1 , Lekan Moses Olatunji** و

**Bosco Itoro Ekpenyong** سنة (2010) ، بعنوان : السياسة النقدية وانعكاساتها على ميزان المدفوعات لاستقرار في نيجيريا: 2010-1980 ، تبحث هذه الدراسة في فعالية السياسة النقدية في تحقيق استقرار ميزان المدفوعات في نيجيريا. واحد من سياسات الاستقرار التي تدير بها حكومة نيجيريا الاقتصاد هي السياسة النقدية سياسات. تهدف صياغة السياسة النقدية في نيجيريا عادة إلى تحقيق بعض أهداف الاقتصاد الكلي من بينها التوازن في ميزان مدفوعات الدولة (BOP). الهدف العام من هذا كان البحث لفحص العلاقة بين موقف ميزان المدفوعات في نيجيريا والسياسة النقدية المعتمدة في الدولة. تم إجراء البحث باستخدام تقنية المربعات الصغرى العادية (OLS) نماذج الانحدار المتعددة باستخدام بيانات السلاسل الزمنية الإحصائية 2010-1980. تظهر النتيجة المقدرة علاقة إيجابية بين المتغير التابع (ميزان المدفوعات) والمتغيرات المستقلة (عرض النقود وسعر الصرف وسعر الفائدة) على وجه التحديد ، كان لعرض النقود وسعر الفائدة كبير العلاقة مع ميزان المدفوعات ، في حين أن سعر الصرف لم يكن ذو دلالة إحصائية. على أساس النتائج ، لذلك أوصي بأن الحكومة يجب أن تعزز تصدير المنتجات النيجيرية خاصة المنتجات غير النفطية ، حيث سيؤدي ذلك إلى زيادة النقد الأجنبي إلى البلاد ، وزيادة الإنتاجية الأنشطة وتحسين وضع ميزان المدفوعات للبلد. أيضا ، يجب على البنك المركزي النيجيري ضمان استكمال السياسات النقدية المعتمدة في الدولة بسياسات مالية فعالة لتعزيزها النمو الاقتصادي والتنمية في الاقتصاد النيجيري.

## 3- دراسة **Rakela THANO** سنة (2015)، بعنوان **أثير السياحة على ميزان المدفوعات في**

**دولة ألبانيا** ، الهدف من هذه المقالة هو تحليل الدور الذي تلعب السياحة دورًا في ميزان المدفوعات في حالة ألبانيا. للقيام بذلك ، سوف نأخذ في الاعتبار البيانات المتعلقة هذا النشاط مأخوذ من **INSTAT** و **Bank of Albania** ويشمل الفترة الزمنية 2004-2013. صنع التحليل الكمي المقارن بين مؤشرات ميزان المدفوعات والأرقام القياسية التي تمثل قطاع السياحة عدد السياح وعائدات السياحة ، لسنوات مختلفة ، توصلنا إلى استنتاجات أنه ، في ألبانيا ، أولاً ، قطاع السياحة له تأثير إيجابي على ميزان المدفوعات وثانيًا ، يتم دعم صادرات الخدمات في ألبانيا في الغالب في مجال السياحة صادرات. في عام 2012 مقارنة بعام 2005 ، زاد عدد السائحين بنسبة 37% وزاد حساب إيرادات "السفر" بنسبة 65% أما بالنسبة لعام 2013 مقارنة بعام 2012 فقد انخفض عدد السياح بنسبة 7.4% وحساب الإيرادات انخفض "السفر" بنسبة 3.3%.

## المطلب الثاني : دراسات تتعلق بالتدفقات المالية الدولية

### I. الدراسات باللغة العربية

#### أولا : دراسات وطنية

- 1- دراسة عبيدات ياسين ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص اقتصاد الدولي للتنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم تسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف 2012/2011 بعنوان **تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل دراسة حالة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء** ، التعرف على مصادر التمويل الدولية التي تساهم في التنمية المستدامة والتركيز على مجموعة البنك الدولي كأهم مصادر التمويل الدولي متعددة الأطراف لتمويل التنمية في إفريقيا في شكل قروض ومنح وخلصت هذه الدراسة أن هذه المساعدات غير كافية، وهو ما ساهم في تخلف المنطقة على الوفاء بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن هناك العديد من أوجه القصور في سياسات عمل مجموعة البنك الدولي وهو ما يستدعي العمل على إقامة نظام مالي عالمي بديل متوازن ومنصف للجميع.
- 2- دراسة **سحنون فاروق**: مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص : التقنيات الكمية المطبقة في التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم تسيير، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2010/2009 تحت عنوان **قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على لاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر** ، وتم التطرق إلى الاستثمار الأجنبي باعتباره ظاهرة اقتصادية تشكل عملية تشجيعه وحمايته مظهرا من مظاهر تفتح الاقتصاديات واندماجها في الاقتصاد العالمي وبقدرته على تعزيز التكامل العالمي، وعاملا من عوامل تكريس العلاقات الاقتصادية الدولية وتفعيلها، و نظرا للأهمية التي أصبحت الدول النامية توليها له بحكم أنها تنظر إليه على أنه فرصة للنمو و التطوير ونتيجة لتزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بالنسبة للدول النامية ، حيث يعد عاملا محفزا للتنمية ، تعمل معظم الدول على خلق مناخ مناسب لجذب هذه الاستثمارات لذلك تمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في التعرف على المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ثم اختبار دورها في تفسير تدفقات
- 3- دراسة **شوقي جباري** ، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم تسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي 2015/2014 تحمل عنوان **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي حالة الجزائر** ، تكمن أهمية الدراسة في كون الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر من بين وسائل التمويل الحديثة نسبيا، والتي تمثل بديلا متميزا مقارنة بأشكال التمويل التقليدية كالقروض الخارجية والمساعدات الدولية، نظرا لانخفاض تكلفتها وتدني المخاطر المرتبطة بها وتحديد دوره في تحفيز النمو الاقتصادي

4- دراسة عمار عبد الهادي شلال : مقال في مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4 ،

العدد 07 ، سنة 2011 بعنوان التمويل الدولي والعمليات الاقراضية للصندوق العربي للإئتماء

الاقتصادي والاجتماعي (1974-2009) يهدف البحث إلى توضيح مفهوم التمويل الدولي وحركات

وأهمية العمليات التمويلية والقروض التي يقوم بها الصندوق العربي باعتباره مصدر من مصادر التمويل التنموية في

الأقطار العربية كما سلط الضوء على المشاكل المالية في بعض الدول التي لم تستغل القروض المقدمة من

الصندوق العربي مثل الفساد المالي والإداري ، مما أدى إلى تراكم الديون

ثانيا : الدراسات الدولية

I. دراسة ساهرة حسين زين الثعلبي و سكينه جهينة فرج الثعلبي اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في

النمو الاقتصادي لدولة قطر (1989-2013) مقال مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، جامعة البصرة

، العراق ، 2015، تهدف لتحديد مدى فائدة وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول المضيفة ودورها

في النمو الناتج المحلي لدولة قطر .وخلصت الدراسة إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر دورا معنويا ومؤثر في

النمو الاقتصادي وهذا ما يستوجب الاهتمام ودعم قطاع التجارة الخارجية وخاصة قطاع التصدير وذلك

لاستقطاب التدفقات لأكبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك دعم الصناعات التصديرية ذات الكثافة

العمالية، فهو يؤدي بدور .إلى زيادة الطاقة التصديرية ويوفر فرص العمل للمواطنين كما انه يقلل من

الاستيرادات.

II. الدراسات باللغة الأجنبية

1- دراسة panel M.Ayhan Kose و Eswar S.Prasad سنة (2009)، تحت عنوان :

هل الانفتاح على التدفقات المالية الدولية يزيد من نمو الإنتاجية؟، قدمت هذه الدراسة تحليلاً شاملاً

للعلاقة بين الانفتاح المالي ونمو الإنتاجية الإجمالية (TFP) باستخدام مجموعة بيانات شاملة تتضمن مقاييس

مختلفة للإنتاجية والانفتاح المالي لعينة كبيرة من البلدان. نجد أن انفتاح حساب رأس المال بحكم القانون له تأثير

إيجابي قوي على نمو إجمالي الإنتاجية الكلية. إن تأثير التكامل المالي الفعلي على نمو إجمالي الإنتاجية الكلية

أقل وضوحًا ، لكن هذا يخفي نتيجة مهمة وحديثة. وجدنا أدلة قوية على أن الاستثمار الأجنبي المباشر

والخصوم في حافظة الأسهم تعزز نمو إجمالي الإنتاجية الكلية بينما الدين الخارجي يرتبط ارتباطًا سلبيًا بنمو

إجمالي الإنتاجية الكلية. تضعف العلاقة السلبية بين مطلوبات الديون الخارجية ونمو إجمالي الإنتاجية الكلية في

الاقتصاديات ذات المستويات الأعلى من التنمية المالية والمؤسسات الأفضل.

## 2- دراسة Evgenia Passari و H l ne Rey سنة (2015) ، عنوانها : التدفقات المالية

الدولية ونظام النقد الدولي تقوم بمراجعة نتائج الأدبيات حول فوائد التدفقات المالية الدولية ووجدنا أنها مراوغة من الناحية الكمية. نقدم بعد ذلك دليلاً على وجود دورة عالمية في التدفقات الإجمالية عبر الحدود وأسعار الأصول والرافعة المالية وناقش تأثيرها على استقلالية السياسة النقدية عبر أنظمة أسعار الصرف المختلفة. نحن نركز بشكل خاص على تأثير صدمات السياسة النقدية الأمريكية على الظروف المالية للمملكة المتحدة.

## 3- دراسة Lane, Philip R. سنة (2014)، التدفقات المالية الدولية والأزمة الإيرلندية ،

الهدف منها هو تحليل التدفقات المالية الدولية في دولة أيرلندا باعتبارها قضية تحليلية مركزية في دراسة أيرلندا دورة الازدهار والكساد والتعافي هي كيفية تفسير الدور الدقيق الذي تلعبه التدفقات المالية عبر الحدود. الديناميات التدفقات الرأسمالية الدولية درس على نطاق واسع في الأدبيات البحثية في الاقتصاد الأزمات. على وجه الخصوص ، ارتفاع مستويات الديون الخارجية و يمكن أن تزيد حالات العجز الكبيرة والمستمرة في الحساب الجاري التعرض للصدمات المعاكسة التي يمكن أن تساهم بها تدفقات الديون الخارجية إلى عدم الاستقرار المالي المحلي من خلال تأجيج المحلي طفرات الائتمان علاوة على ذلك، بمجرد حدوث الأزمة ، يمكن أن يؤدي هروب رأس المال من قبل المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين إلى تضخيم ديناميكيات الأزمة ، مع استنزاف التمويل مما يؤدي إلى توفير السيولة الضغط على النظام المصرفي وزيادة المخاطر أقساط التأمين أدت إلى فقدان الوصول إلى سوق السندات.

## المطلب الثالث : دراسات تتعلق بالتدفقات المالية الدولية وميزان المدفوعات

### I. الدراسات باللغة العربية

- 1- **دراسة علي عيشاوي** رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة تحمل عنوان **محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008**، تهدف هذه الدراسة لتحديد أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على اتجاه التدفقات الدولية لرؤوس الأموال، من خلال محاولة الإحاطة بتطور الحركة الدولية لرؤوس الأموال وتحديد مكوناتها، بالإضافة لمحاولة إظهار أهم العوامل الاقتصادية التي أدت إلى تطور أهم أشكال التدفقات الدولية لرؤوس الأموال، وتشير النتائج المتوصل إليها إلى أن أهم محددات تدفق الرأس المال الدولي تتمثل في الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو الاقتصادي الصادرات والدخل الفردي والدين الخارجي ودرجة الانفتاح الاقتصادي وسعر الفائدة ومعدل التضخم
- 2- **دراسة حنان لعروق**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2005/2004 بعنوان سياسة سعر الصر والتوازن الخارجي (حالة الجزائر)، ويهدف موضوع هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى فعالية سياسة سعر الصرف في تحقيق التوازن الخارجي المرغوب فيه في إطار ظروف اقتصادية مميزة للدول النامية وخلصت هذه الدراسة الى ان هذه الفعالية محدودة لعدم توفر شروط نجاحها في الجزائر
- 3- **دراسة شرفة حكيمية** : أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2013/2012 عنوانها **تطور حركة رؤوس الأموال الدولية ودورها في تمويل التنمية في دول العالم الثالث** تهدف لمعرفة مساهمة حركة تدفق رؤوس الأموال بطريقة فعاليتها في تمويل احتياجات التنمية في الدول النامية وخلصت إلي مساهمة تدفقات رؤوس الأموال في تسهيل تمويل عجز الحسابات الجارية المحلية كما أن لها آثارا إيجابية على النمو ذلك لأنها تحفز وتزيد الاستثمار وترفع الإنتاجية.
- 4- **دراسة محفوظ جبار، سامية عمر عبدة** مقال بعنوان **التدفقات الدولية لرؤوس الأموال وتأثيرها على التنمية في الجزائر** في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 48/ 2016 تهدف هذه قياس أثر التدفقات الدولية لرؤوس الأموال على التنمية الاقتصادية في الجزائر، من خلال التركيز على التدفقات متوسطة وطويلة الأجل بكل أشكالها وتوصلت الى ان كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض الخارجية ساهمت في تفسير التغيرات الحاصلة في مؤشرات التنمية الاقتصادية خلال فترة الدراسة، وتبين أيضا أنه لا توجد علاقة ذات معنوية إحصائية بين المساعدات الرسمية للتنمية ومؤشرات التنمية الاقتصادية للجزائر.

## I. الدراسات باللغة الاجنبية

1- دراسة **Ilan Noy** و **Michael M Hutchison** سنة (2002) ، بعنوان تكاليف

إخراج العملة وأزمات ميزان المدفوعات في الأسواق الناشئة، تبيان آثار الناتج لأزمات العملة الحادة في الأسواق الناشئة. باستخدام مجموعة بيانات لوحة خلال الفترة 1975-1997 وتغطي 24 من اقتصاديات الأسواق الناشئة ، وجدنا أن أزمات العملة وميزان المدفوعات - حتى بعد التحكم في العوامل الأخرى - تخفض الإنتاج بنحو 5-8 في المائة على مدى عامين إلى ثلاثة أعوام فترة. هذا التأثير المعاكس أكبر بمرتين إلى أربع مرات من متوسط خسارة الإنتاج في الاقتصاد النامي. عادة ، يميل النمو إلى العودة إلى الاتجاه بحلول العام الثالث بعد الأزمة. من المحتمل أن تكون تكاليف الإنتاج الكبيرة مرتبطة باعتمادها على أسواق رأس المال الخاص والانعكاسات المفاجئة في تدفقات رأس المال الوافدة التي بدورها تفرض تعديلات كبيرة على الجانب الحقيقي.

2- دراسة **Magda Kandil** سنة ( 2009 ) ، تحت عنوان تقلبات أسعار الصرف وميزان

المدفوعات: قنوات التفاعل في البلدان النامية والمتقدمة، تحدد الانحرافات في سعر الصرف المحقق عن توقعات الوكلاء التقلبات في مكونات الحسابات الجارية والمالية لميزان المدفوعات في عينة من البلدان النامية والصناعية. وفي غياب تدابير لتحفيز نمو الصادرات في البلدان النامية ، ونظرا لاعتمادها الكبير على الواردات، فإن ميزان الحساب الجاري يتدهور فيما يتعلق بانخفاض قيمة العملة. عبر البلدان الصناعية ، يرتبط الانخفاض في قيمة الصادرات فيما يتعلق بانخفاض قيمة العملة بانخفاض قيمة الواردات. يتم إلغاء التأثير المشترك على أرصدة التجارة والحسابات الجارية في الدول الصناعية. وبالمثل ، يؤدي ارتفاع قيمة العملة إلى زيادة القيمة الاسمية للصادرات والواردات دون التأثير بشكل كبير على ميزان الحساب الجاري في البلدان الصناعية. تسلط الأدلة الجمعة الضوء على فوائده نظام سعر الصرف المرن ، السائد في العديد من البلدان الصناعية ، لضمان أن يحد معدل الاستهلاك من نمو الواردات ويزيد التدفقات المالية. في المقابل ، يؤدي ارتفاع قيمة العملة إلى زيادة الواردات وتدهور ميزان الحساب الجاري عبر البلدان النامية. علاوة على ذلك ، تشير الدلائل إلى التأثير السلبي لسعر الصرف المبالغ في تقديره والتدهور المتوقع في ميزان المدفوعات إذا اضطرت البلدان النامية إلى التحلي فجأة عن الربط.

## الخلاصة

استهدف هذا الفصل مفهوم وأهمية مكونات ميزان المدفوعات كونه يعتبر بمثابة المرآة العاكسة للحالة الاقتصادية للدولة ويعطي صورة للعلاقات الاقتصادية الدولية فهو أداة من أدوات التحليل الاقتصادي لأنه يحدد المركز المالي للدولة تجاه بقية العالم، لكن قد يتعرض هذا الميزان إلى الاختلال مؤقت أو دائم وعليه تسعى الدول إلى معالجة الاختلال في موازين مدفوعاتها بإتباع أساليب واليات تصحيح مختلفة ومن بين هذه الآليات استخدام التدفقات المالية الدولية بمختلف أشكالها كوسيلة لتصحيح وتعديل ميزان المدفوعات وإعادة التوازن الخارجي ومن اجل توضيح تأثير التدفقات الآلية على ميزان المدفوعات تطرقنا لدراسة العلاقة بين ميزان المدفوعات وحركة رؤوس الأموال الدولية وكذا المنافع والمخاطر لهذه التدفقات على اقتصاد كل من البلد المستورد والمصدر لرأس المال ركزنا على تأثير التدفقات المالية الدولية على ميزان المدفوعات .

# الفصل الثاني

**تمهيد:**

عرف الاقتصاد الجزائري عدة اهتزازات جراء ارتباطه المفرط بمصدر واحد وهو البترول، لذا أقدمت السلطات على تحسين سياستها الاقتصادية والمالية، والإسراع في وضع إصلاحات هيكلية ضرورية لتكثيف الاقتصاد لشروط تسيير حر وتنافسي. بعد الانفتاح الاقتصادي وتزايد حركة رؤوس الأموال الدولية في العقود الأربعة الأخيرة قامت الجزائر في إطار انتهاج اقتصاد السوق إلى تحرير حركة رؤوس الأموال وذلك بمنح حرية أكبر في تحويل العملات من وإلى البلد، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات بشقيها المباشر وغير المباشر، وعليه يمكن للتدفقات الدولية لرؤوس الأموال، إذا ما أحسن استخدامها وتأطيرها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومعالجة العجز في كل من الموازنة العامة، وميزان المدفوعات تساهم في النمو والتنمية الاقتصادية حيث أنها تحل مشكلة النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية وذلك من خلال ما تحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة إلى الدولة المضيفة، بالخصوص الاستثمارات الأجنبية المباشرة وما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية وإكساب مهارات الإنتاج والتسويق والإدارة المتقدمة مما يزيد من التشغيل ورفع مستوى الدخل لدى الفرد وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للسكان.

وسنحاول خلال هذا الفصل التركيز دراسة اثر التدفقات المالية الخارجية على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة من (1990 - 2018) باستخدام تقنيات القياس الاقتصادي التي تساعد على تحديد قوة ونوعية العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في الآجال الطويل والقصير، ولقد أدى التطوير المستمر في هذه التقنيات إلى زيادة دقة وموثوقية نتائجها. سنتطرق في هذه الدراسة إلى:

**المبحث الأول : نظرة عامة عن ميزان المدفوعات والتدفقات المالية الخارجية في الجزائر**  
**المبحث الثاني : نتائج دراسة قياسية لاختبار اثر التدفقات المالية الخارجية في الجزائر علة ميزان المدفوعات**

## المبحث الأول : نظرة عامة عن ميزان المدفوعات والتدفقات المالية الخارجية في الجزائر

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى التعرف على ميزان المدفوعات الجزائري وتحليله من خلال دراسة تطوره في فترة الدراسة والتعرف على مكوناته وهيكله وتتبع تطوره، كما سوف نتعرف على مختلف أشكال التدفقات المالية الدولية في الجزائر مروراً بالتشريعات والقوانين التي تضبط هذه التدفقات وتوضيح واقعها وأهم اتجاهاتها .

### المطلب الأول : تحليل ميزان المدفوعات الجزائري

I. خصائص ميزان المدفوعات الجزائري : يتميز الاقتصاد الجزائري - وبالتالي ميزان مدفوعاته - بخصائص سلبية متكاملة ومتفاعلة فيما بينها، منها ما هو نتاج عملية تطور تاريخي طويل ومعقد، أدى الاستعمار دوراً أساسياً في تكوينها. وتبرز الخصائص الموروثة عن الوضع الاستعماري في<sup>1</sup> :  
- التخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية. - التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

ومنها ما هو نتاج العلاقات الاقتصادية العالمية الحالية غير المتكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية ومنها الجزائر، والتي يمكن إبرازها فيما يأتي:

1- **عدم استقرار أسعار الصادرات** : تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تعتمد على المحروقات بنسبة تفوق 90% من صادراتها. وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضاً لتقلبات الأسعار كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز. مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر مما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار، وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات. لا تقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب بل يمتد ذلك إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل، ومستوى التشغيل والاستهلاك والادخار والاستثمار، وعلى حصيللة الضرائب ناهيك عن تأثير ذلك عن طاقة الدولة على الاستيراد. كما يؤثر تذبذب حصيللة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيراً سلبياً، حيث ينتقل هذا الأثر من خلال أثر تذبذب حصيللة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة، وذلك باعتبار أن تيارات دخول وخروج رؤوس الأموال وعوائدها تؤثر على ميزان المدفوعات، فلما يفوق تيار خروج الأموال للاستثمار في الخارج، في فترة ما، تيار دخول عوائد الاستثمار بالخارج، فإن هذا يشكل ضغطاً عليه. تؤدي زيادة حصيللة الصادرات إلى زيادة الواردات، وذلك استجابة للضرورة التنموية وإشباع حاجيات الاستهلاك المتزايد، ويتم هذا عن طريق زيادة الدخل الوطني الناتج عن تزايد حصيللة الصادرات. وبما أن الواردات دالة تابعة للدخل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الواردات. أما الانخفاض المفاجئ في حصيللة الصادرات الناتج عن تدهور الأسعار الدولية فيؤدي إلى انخفاض أقل من انخفاض حصيللة الصادرات الناتج عن انخفاض حجم الصادرات، وهذا راجع إلى ارتفاع الميل الحدي للاستيراد. وهكذا فإن انخفاض حصيللة الصادرات تؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جميلة الجوزي ، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة الباحث عدد 11 ، جامعة الجزائر

03 ، 2012 ، ص 229

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ، ص 229

**2-انخفاض معدل التبادل الدولي :** يعرف معدل التبادل الدولي على أنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار

الواردات ويمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية عموما فيما يلي  $(Px/Pm)$ . أي

- مرونة الطلب على السلع الأولية (صادرات الدول النامية).

- المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها.

- اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة، مما يؤدي في الحال إلى انخفاض الأسعار، بخلاف سوق السلع الصناعية أقل تنافسية، ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنافسي للأسعار.

ومن هنا أن تدهور معدل التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية يمثل أحد القوانين الاقتصادية الموضوعية في علاقات التبادل اللامتكافئ في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بين الدول النامية والدول المتقدمة، والذي يتسنى من خلاله استغلال ثروات الدول النامية وتعرض موازين مدفوعاتها لاختلال مستمر<sup>1</sup>

**3-ضعف القاعدة الإنتاجية :** تتسم القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع وبالأحادية في العديد من هذه الدول مثل الجزائر، مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها - أما سبق الإشارة إلى ذلك - وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي. ويترجم ضعف أداء القطاع الصناعي عدة أمور، منها هيمنة الصناعات الإستخراجية عليه، وهي صناعات تركز على المواد الأولية، مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب العالميين على هذه المواد. أما أن الصناعات التحويلية غير البتروكيمياوية تركز على صناعة خفيفة. وهكذا فإن إنتاجية الجزائر تعتبر ضعيفة. أما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يشبه القطاع الصناعي في تذبذبه الملحوظ في أدائه والانخفاض الكبير في معدلات الإنتاجية فيه مقارنة بالمعدلات العالمية.<sup>2</sup>

**II. مكونات ميزان المدفوعات الجزائري**

قبل التطرق إلى مكونات ميزان المدفوعات الجزائري نتعرف أولا على أسلوب إعداد ميزان المدفوعات في الجزائر

**1- أسلوب إعداد ميزان المدفوعات في الجزائر :** ينجز ميزان المدفوعات في الجزائر انطلاقا من المعطيات

عن المعاملات بين الجزائر والعالم المجمع لدى الوسطاء المتعاملين على أساس قاعدة السجلات وتستقبل مديرية ميزان المدفوعات من بنك الجزائر حالات لمشتريات ومبيعات العملة الصعبة للوسطاء التي تسمح بمراجعة تصريحات البنوك ، والي غاية اليوم يقتصر التسجيل إلا على الميزان التجاري ، حيث تستقبل مديرية ميزان المدفوعات ما يعادل 230 ألف معلومة في الشهر 80% منها من مصادر بنكية على أساس هذه المعلومات يتم إصدار ميزانية عامة ( خاصة بجميع البلدان )، وميزانية حسب المنطقة الجغرافية وحسب الغرض الاقتصادي منها.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، ص: 229-230

<sup>2</sup> أمين غوبال ، اثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر ( 1990-2015 ) ، مذكرة ماستر أكديمي في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر ، جامعة ام البواقي ،

وحدة الحساب المعمول بها هي الدولار الأمريكي حتى ولو تم التعامل بالدينار وهذا من اجل ضمان عملة مستقرة تتوافق وتتطابق مع عملة الواردات الأساسية، فالتدفقات تقاس بسعر الصرف المتوسط لمدة قصيرة (الثلاثي) ، بالمقابل فانه بالنسبة لسعر الصرف المستعمل هو سعر الصرف المتوسط بين سعر الشراء وسعر البيع (عند تاريخ تحديد الوضعية). وانجاز ميزان المدفوعات يستدعي إحصاء مجموع العمليات الاقتصادية مع الخارج (أعوان غير مقيمين) مهما كانت طبيعة طبيعة التمويل المعتمدة سواء التسديد ( الفوري أو المؤجل أو المسبق أو بدون تسديد )

## 2- مكونات ميزان المدفوعات الجزائري : يتكون ميزان المدفوعات الحالي من فصلين

### ❖ حساب العمليات الجارية : يشمل مجموع المعاملات أو الصفقات الاقتصادية بالإضافة إلى التحويلات

يدون مقابل وينقسم إلى العمليات التالية : السلع ، المداخيل ، الخدمات ، التحويلات الجارية

- ويضم البند الثاني لحساب العمليات الجارية المداخيل ( كالفائدة والعمولات ) بصفتها أجزاء مقابلة لتمويل عوامل الإنتاج وتصنف حسب طبيعة رؤوس الأموال المعنية إلى : مداخيل الاستثمارات المباشرة ، استثمارات المحفظة ، الاستثمارات الأخرى ، بالإضافة إلى مداخيل أخرى للعمال المهاجرين ، والاستثمارات على شكل تدفقات مستلمة أو محتملة من /إلى مالكي الأصول المالية ، والأموال الموظفة الخاصة ببنك الجزائر ، فائدة الأصول قصيرة الأجل الخاصة بالبنوك الأولية لدى المراسلين الأجانب وكذا المداخيل .

- البند الثالث : يضم الخدمات والتحويلات الجارية هي تحويلات الملكية للمصادر الحقيقية او المالية التي ليس لها الأجزاء المقابلة الاقتصادية .

### ❖ حساب رأس المال وحساب العمليات المالية :

- البند الأول : يغطي تحويلات بيع الأصول المالية ( أقساط الديون ) ، وتحويلات بيع الأصول غير المادية، وكذا تحويلات المهاجرين أثناء غير الإقامة .

- البند الثاني : وهو حساب العمليات المالية فانه ينشأ طبقا لطبيعة رؤوس الأموال وليس حسب مدتها (استثمارات مباشرة واستثمارات المحفظة واستثمارات أخرى و تغيرات أصول احتياطات أخرى). يضم بند الاستثمارات الأخرى كل التدفقات المالية الأخرى غير المشار إليها خاصة بالسلفيات والقروض الموزعة حسب القطاع المقيم العمومي والبنكي مع الفصل بين الحقوق والالتزامات كما يدخل ضمن هذا البند استعمال موارد صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي وينقسم إلى حقوق والتزامات .

- البند الثالث : و به يغلق ميزان المدفوعات هو بند الخطأ والسهو فيأخذ هذا البند بعين الاعتبار عدم التوازن المحقق بين مجموع المدين والمجموع الدائن المسجل بالنسبة للميزان الثنائي ، وهذا البند استبدل ببند آخر هو " بند الأنظمة المتعددة الأطراف " .

التوزيع الجغرافي للأنظمة ( البلد الأصلي والبلد المرسل إليه) إذا ما تعلق الأمر بالعمليات على البضائع :  
 بلد الدائنين أو المدينين . أما إذا تعلق الأمر بالعمليات الأخرى يؤدي إلى تسجيلات إضافة في كل مرة حيث  
 نقود الآخرين تستخدم لمعالجة صفتهم .

بعد إعداد البنود السابقة المكونة لميزان المدفوعات يتم الحصول على مجموعة العناصر المكونة للوضع  
 الخارجية وهي استثمارات مباشرة واستثمارات المحفظة واستثمارات أخرى و أصول احتياطات على مستوى كل  
 بند هناك تفرقة بين الذمم والالتزامات كما أخذ ضمن هذه البنود مجموع العوامل بالنظر إلى أصل تغيرات  
 الوضعية الخارجية الإجمالية ( تغيرات أسعار السوق ، وأسعار الصرف ) غير انه في حالة الجزائر معطيات الديون  
 واحتياطات الصرف و ذمم أخرى تعتبر كمخزون بالنسبة للإحصائيات الأخرى ( البضاعة والاستثمارات )  
 تعكس تدفق العملة الصعبة المسجلة .<sup>1</sup>

### III. تطور ميزان المدفوعات في الجزائر في الفترة من 1980 إلى 2018

عرف ميزان المدفوعات الجزائري عدة تغيرات منذ الاستقلال إلى الوقت الحالي أملت الظروف والأحداث  
 الداخلية والخارجية، فخلال فترة الثمانينات حدثت عدة اختلالات على مستوى التوازنات الخارجية أجبرت الدولة  
 بداية التسعينات على إتباع سياسات وإصلاحات اقتصادية مختلفة منها ما هو ذاتي ومنها ما هو مقترح من طرف  
 المؤسسات الدولية، على ضوء ذلك سوف نقسم فترة الدراسة إلى ميزان المدفوعات قبل و ميزان المدفوعات بعد  
 الإصلاحات الاقتصادية.

#### 1- تطورات مؤشرات ميزان المدفوعات الجزائري قبل الإصلاحات

سنحاول دراسة تحليلية لأهم الموازين الفرعية والمؤشرات التابعة لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة  
 1980-1989 هي الفترة التي سبقت الإصلاحات الاقتصادية و تزامنت مع حدوث الأزمة النفطية 1986  
 حيث سجل ميزان المدفوعات أكبر عجز له نتيجة تناقص حجم الفائض في الميزان التجاري ناهيك عن العجز  
 المسجل في حساب رأس المال لأنه يعتمد بدرجة كبيرة على المداخيل التي يدرها قطاع المحروقات ( أكثر من  
 90% إجمالي الصادرات ).

#### 1-1- تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1980-1989 :

- **الصادرات :** كانت صادرات الجزائر تعرف ارتفاع مستمر نتيجة ارتفاع أسعار البترول بسبب الحرب  
 العربية الإسرائيلية و تدخل منظمة الأوبك وكذا الثورة الإسلامية الإيرانية ومع بداية سنة 1980 بدأت الصادرات  
 في التراجع بالانخفاض كنتيجة لتراجع أسعار البترول الذي وصل إلى 7.83 مليار دولار أمريكي سنة 1986 ،  
 لتعاود الارتفاع مرة ثانية سنة 1989 بمقدار 9.56 مليار
- **الواردات** أما بالنسبة للواردات فهي أيضا عرفت نمو متزايد في هاته الفترة إلى غاية 1982 تتطابق مع انتهاج  
 الدولة لسياسة المخططات التنموية والذي تطلب من الدولة موارد و مستلزمات كبيرة من اجل التصنيع،

<sup>1</sup> رابح فضيل ، مرجع سبق ذكره ، ص: 155-156

اعتمدت في ذلك على الربيع البترولي الوفير، و مع بداية سنة 1983 تراجعت الواردات لتسجل سنتي (1987-1988) مقدار 7.04 و 7.69 مليار دولار على التوالي بفضل السياسات المتبعة من أجل تقليص الواردات كنتيجة للعجز في الميزان التجاري مع تراجع أسعار البترول الذي سبب ندرة في وسائل الدفع.<sup>1</sup>

**الميزان التجاري:** عرف الميزان التجاري تحسنا ملحوظا من سنة إلى أخرى بقيم موجبة بسبب الأزمة الإيرانية (حيث يلاحظ زيادة الصادرات) إلى غاية سنة 1986، جراء انخفاض أسعار البترول التي هوت من أزيد من 27.01 دولار للبرميل سنة 1985 إلى أقل من 13.57 دولار حيث تأثر الميزان التجاري وانخفض معدل تغطية الواردات بالصادرات ولذي أجبر الدولة على فرض قيود على الاستيراد كما أدى إلى حدوث عجز في ميزانية الدولة بسبب تراجع الإيرادات الجبائية البترولية أدى إلى تقليص النفقات و لقبول ببرامج الإصلاح الاقتصادي والجدول التالي يوضح تطور ميزان التجاري لهذه الفترة

### الجدول رقم (01-02) : تطورات الميزان التجاري الجزائري خلال 1989-1980

الوحدة: مليار دولار امريكي

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الصادرات	13.87	14.39	13.16	12.58	12.79	12.84	7.83	8.22	7.81	9.56
الواردات	10.55	11.3	10.75	10.39	10.28	9.84	9.22	7.04	7.69	9.47
الميزان التجاري	3.32	3.09	2.41	2.19	2.51	3	-1.39	1.18	0.12	0.09

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الجزائر

### 2.1-تطور رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة 1980 – 1989

يوضح الجدول الأتي تطور رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة الدراسة

### الجدول رقم ( 02-02): تطور رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة 1989 – 1980

الوحدة : مليون دولار امريكي

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
رؤوس الأموال طويلة الأجل	898	-	-	-	346	-36	-404	-848	-945	6
رؤوس الأموال قصيرة الأجل	90	57	10	319	-	-	-	226	-85	193

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير صندوق النقد الدولي

من خلال الجدول نلاحظ أن حساب رأس المال يظهر بمقادير سالبة حيث عانى من عجز منذ بداية الفترة، ويرجع السبب في العجز إلى تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل والتي تتمثل أساسا في القروض طويلة الأجل حيث تسببت في ثقل الديون الخارجية بالإضافة إلى أعباء الدين وعليه اتجه الإيرادات المهمة من الصادرات إلى تسديد الديون الخارجية

<sup>1</sup> حورية بن طرية ، مرجع سبق ذكره ، ص : 30-31

### 1.3- تطور رصيد ميزان المدفوعات للفترة 1980-1989

يوضح الجدول التالي تطورات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة

الجدول رقم ( 02 - 03): تطورات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1980-1989

الوحدة مليار دولار امريكي

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
ميزان المدفوعات	1.34	0.12	-1.07	-0.42	-0.33	1.2	-1.49	-0.35	-0.96	-0.77

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد إحصاءات المجلس الوطني للتخطيط وبنك الجزائر.

ويلاحظ الارتباط الكبير والوثيق بين أسعار البترول و رصيد ميزان المدفوعات الذي سجل عجزا مستمرا بداية من سنة 1986 بقيمة 1.49 مليار دولار أمريكي إلى غاية نهاية الفترة، حيث مول الرصيد السلبي للحساب الجاري بالقروض الخارجية والسحب على مخزون الصرف الذي عرف نقصا تدريجيا .

ثانيا : تطورات مؤشرات ميزان المدفوعات الجزائري بعد الإصلاحات

لقد عرفت فترة الممتدة من 1990-2018 جهدا مبذول من قبل السلطات بغية إصلاح الاقتصاد الوطني، وهذا باعتماد برامج إصلاح مدعومة من طرف المنظمات الدولية، و كانت معظمها تهدف إلى اعتماد آليات السوق بديلا عن التخطيط المركزي، إلا أنها لم تستطع تخلص الاقتصاد الوطني من هيمنة المحروقات الأمر الذي انعكس بوضوح على وضعية ميزان المدفوعات و التي بقيت رهينة تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية و فيما يلي سنحاول تتبع تطور سلسلة موازين المدفوعات

### 1-تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2018

والجدول أدناه يوضح تطور الرصيد الجاري الخارجي خلال الفترة 1990-2018

الجدول رقم ( 02 - 04): تطور الرصيد الجاري الخارجي خلال الفترة 1990-2018

الوحدة مليار دولار امريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الرصيد الجاري	1.35	2.39	1.3	0.8	-1.8	-2.2	1.2	3.45	-1.12	0.02
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الرصيد الجاري	8.39	7.06	4.36	8.84	11.12	21.18	28.95	30.54	34.45	0.4
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	/
الرصيد الجاري	12.15	17.77	12.3	0.83	-9.28	-27.29	-26.22	-22.1	-16.7	/

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الجزائري

نلاحظ أن الميزان عرف رصييدا موجبا في كان السنوات باستثناء سنة 1994 - 1995 - 1998 أين عرف

رصييدا سالبا .ويمكن تفسير ذلك بتقسيم المرحلة إلى فترات :

• **الفترة من سنة 1990 الى 1994 :** في بداية التسعينات عرف الميزان الجاري ر صيد موجب لكنه متناقص في هذه الفترة سجل تناقص في حصيلة الصادرات الجزائرية ، حيث تراجعت الصادرات النفطية نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط .مع استقرار في الصادرات غير النفطية والتي تعتبر قيمتها ضعيفة جدا. كان لهذا الانخفاض في عوائد الصادرات تأثير على قيمة الواردات التي تراجعت ما بين 1990 إلى 1993 وفي ظل هذه الأوضاع حافظ الميزان الجاري على وضع إيجابي رغم التراجع في الرصيد إلى غاية سنة 1994 أين سجل الميزان الجاري عجزا قدر ب 260 مليون دولار حيث صادفت هذه السنة تخفيض قيمة الدينار بـ 40.17 % ويستمر العجز بسبب عجز المؤسسات الوطنية على الاستيراد و امتناع البنوك عن تقديم القروض اللازمة .

• **الفترة من سنة 1995 الى 1999 :** واعتبار من سنة 1995 وبالموازاة مع إتخاذ السلطات بعض الإجراءات التعديلية أهمها تخفيض قيمة الدينار إضافة إلى استفادة الجزائر من قروض في ظل اتفاق القرض الموسع مع صندوق النقد الدولي ، وكذا ارتفاع أسعار البترول و تحسن قيم الدولار ساعد على انتعاش الميزان التجاري حيث حقق فائض مستمر منذ سنة 1995 الى غاية سنة 1998 نتيجة انخفاض اسعار البترول إلى أدنى مستوياته (اقل من 12.94 دولار للبرميل تراجعت حصيلة الصادرات في تلك السنة إلى 10.15 مليار وعرفت هذه الفترة تراجعا أو على الأقل تحكما في الواردات نتيجة التخفيض الذي عرفه الدينار الجزائري، الأمر الذي انعكس في صورة ارتفاع للأسعار الداخلية للواردات . مما أدى إلى تراجع الطلب عليها . وعزز الاتجاه نحو هذا الانخفاض، تراجع الطلب على بعض المدخلات الصناعية نتيجة حل بعض المؤسسات العمومية، وقيود التمويل المفروضة على المؤسسات الأخرى باعتبار البنوك أصبحت تتعامل معها تعاملات تجاريا وكان لهذه الظروف أثر إيجابي على الميزان التجاري إذ انتقل الفائض فيه من 0.2 مليار دولار سنة 1995 إلى 5.69 مليار دولار سنة 1997 وبقى رصييدا سنة 1998 متأثرا بتراجع الصادرات حيث تراجع الفائض فيها إلى 1.28 مليار دولار، ليرتفع مرة أخرى إلى 3.36 مليار دولار سنة 1999

#### • **الفترة من 2000 إلى 2014**

بحلول سنة 2000 ومع الارتفاع أسعار المحروقات ب 28.50 دولار للبرميل ارتفعت حصيلة الصادرات فسجل رصييد الميزان التجاري فائض بقيمة 12.30 مليار دولار أمريكي واستمرت وضعية الفائض في الميزان التجاري إلى غاية سنة 2008 بقيمة 40.60 مليار دولار أمريكي، ليعرف انخفاض هائلا ابتداء من سنة 2009 بقيمة 7.78 مليار دولار أمريكي هذا راجع إلى الأزمة العالمية 2008 ولتي انتقلت إلى الجزائر عن طريق أسعار البترول في الأسواق العالمية، ليعود إلى الارتفاع مرة أخرى فقد حقق 72.89 مليار دولار أمريكي سنة ليتراجع سنوات 2013-2014 بمقدار 59.996-64.71 مليار دولار أمريكي على التوالي بالموازنة مع تراجع أسعار البترول التي سجلت 109.55 - 100.77 دولار

عرفت الصادرات الجزائرية تبعا لارتفاع أسعار البترول ارتفاعا تدريجيا منذ بداية الفترة ليصل إلى 78.50 مليار دولار أمريكي سنة 2008 ليعود إلى الانخفاض بداية من 2009 بقيمة 45.19 مليار دولار أمريكي، لتعاود الارتفاع بقوة فقد سجلت سنة 2014 ما مقدره 59.67 مليار دولار أمريكي، يعود ذلك لتحسن الأوضاع الأمنية في الدولة مع الانفتاح التجاري الكبير الذي عرفته الدولة، كما حققت الصادرات خارج المحروقات 1.22 مليار دولار أمريكي سنة 2011 وهي أعلى قيمة لها خلال هذه الألفية، إلا أن الصادرات المحروقات بقيت مسيطرة على أداء الكلي للصادرات الجزائرية بنسب 98.08 % و 97.27 % سنوات 2013 و 2014 على التوالي، أما التركيبة السلعية للواردات الجزائرية فقد شكلت ما نسبته من السلع الاستهلاكية و المصنعة، فأكثر من 60 % منها تتجه للصناعة خصوصا سلع التجهيز وحوالي 35 % موجهة للاستهلاك خاصة السلع الغذائية، هذا يثبت تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج ورغم هذا فقد تمكنت الدولة أن تبين مدى مرونتها وقدرتها على تقليص الواردات في حالة هبوط مواردها من الصادرات.

#### • الفترة من 2015 الى 2018

ارتفعت الواردات من السلع من 37.4 مليار دولار في 2009 إلى 59.7 مليار دولار في 2014 وقد ادى هذا الارتفاع القوي للواردات من السلع في 2014 ، إلى أول عجز منذ أوائل سنة 2000 في الحساب الجاري وكذا الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، كما ادى التدهور الحاد في سوق النفط، الذي بدأ في النصف الثاني من سنة 2014 ، إلى أو لعجز للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر منذ سنة 1998 . وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في الواردات من السلع، المقدر ب 11.8 %، على الرغم من مستوى عالي لأسعار البترول قارب 100 دولار للبرميل<sup>1</sup>.

نتج عن الانخفاض الحاد في أسعار البترول والصادرات من المحروقات في 2015 و 2016 ( -55.1 %) إلى جانب المستوى الذي وصلت إليه الواردات من السلع، على الرغم من انخفاضها سنة 2015 و 2016 بنسبة (6.1 % ، 17.5 % ) المتزامن مع التقلص الحاد في عجز بند ، «مداخيل عوامل الإنتاج»<sup>2</sup> الإجمالي لميزان المدفوعات تقدر ب 27,3 مليار دولار و 27,5 مليار دولار، على التوالي و يفوق 16 % من إجمالي الناتج الداخلي في 2015 و 2016 كما أدى الانخفاض المستمر في أسعار البترول بنسبة 15.2 % في سنة 2016 إلى انخفاض الصادرات من المحروقات بنسبة 15.6 %

سمح ارتفاع أسعار البترول في 2017 وكذا الصادرات من المحروقات، بتقليص عجز الحساب الجاري إلى 12.6 % من إجمالي الناتج الداخلي. لكن يبقى هذا المستوى من العجز مرتفعاً، ما يستوجب جهوداً إضافية وموجهة للخفض من الاستيعاب المحلي، على المدى القصير، وذلك لضمان استمرارية ميزان المدفوعات<sup>3</sup>.

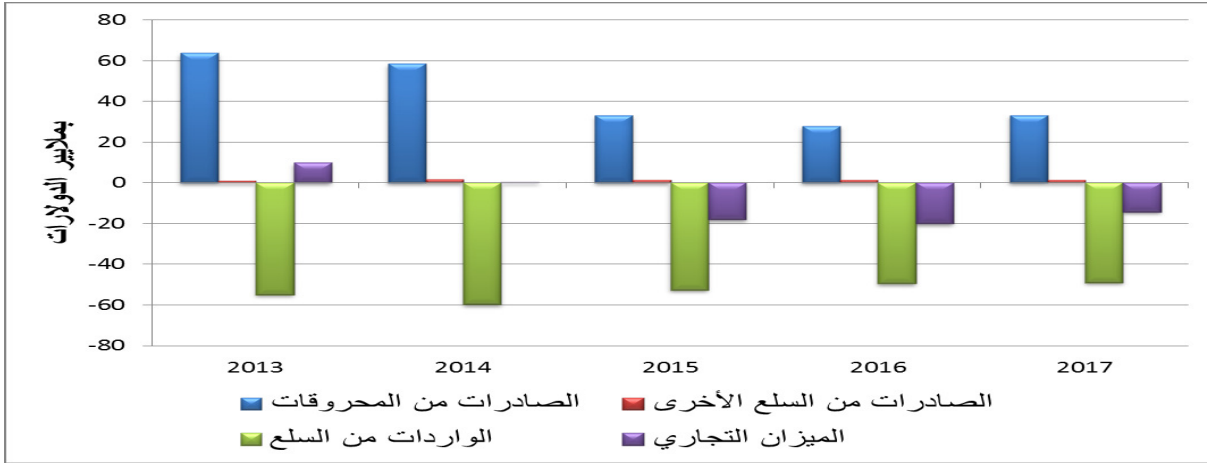
<sup>1</sup> بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، جويلية 2018 ، ص : 40

<sup>2</sup> بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، سبتمبر 2017 ، ص : 49

<sup>3</sup> بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2017 ، مرجع سبق ذكره ، ص : 40

وأخير سجل رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزه الرابع على التوالي بعد أكثر ، من خمسة عشر عامًا من الفائض . في حين، تقلص هذا العجز بشكل واسع في 2017 بالغ 21.85 مليار دولار ، مقابل 26.22 مليار دولار في 2016 ( 27.29 مليار دولار في 2015 ) . نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، بلغ العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات 12.8% في 2017 ، وهو ما يعكس وجود فائض في إجمالي النفقات الداخلية مقارنة بإجمالي الدخل الوطني المتاح أو عدم كفاية الادخار مقارنة بالاستثمار.

### الشكل رقم ( 01-02 ): تطور بنود الميزان التجاري ( 2013-2017 )



المصدر : بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، جويلية 2018

### 2- تطور رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة 1990 – 2018

يعتبر الحساب الرأسمال ثان أهم مكونات ميزان المدفوعات كونه يمثل صافي الحركات الخاصة برؤوس الأموال و يقصد برأس المال تلك القوة الشرائية التي تنتقل من و إلى الدولة دون أن تخصص للحصول على سلع ذات طابع إستهلاكي أي أنه يسجل جميع المعاملات المتعلقة بالأصول المالية غير المنتجة ، وتشكل هذه المعاملات أساسا من التحويلات المختلفة والقروض قصيرة الأجل والمساعدات والهبات والمنح النقدية. وغيرها إن السمة الأساسية لهذا الحساب في الجزائر هر العجز الدائم خصوصا في فترة التسعينات وبداية الألفية الجديدة و قد عزى السبب في ذلك إلى نقص تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل في مقابل التدفقات الكبيرة الخارجة من الدولة والتي تمثلت أساسا في خدمة الديون أمرا التحسن في هذا الحساب فلم تتجاوز تقلص حجم العجز فيه والجدول التالي يبين تطور ميزان حساب رأس المال في الجزائر في الفترة 1990 – 2018 .

الجدول رقم ( 02 - 05 ) : تطور ميزان حساب رأس المال في الجزائر في الفترة 1990 - 2018

الوحدة مليار دولار امريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
ميزان حساب رأس المال	-1.57	-1.89	-1.1	-0.8	-2.5	-4.1	-3.3	-2.29	-0.66	-2.4
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ميزان حساب رأس المال	-1.36	-0.87	-0.71	-1.37	-1.87	-4.24	11.22	-0.99	2.54	3.45
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	/
ميزان حساب رأس المال	3.42	2.38	-1.24	-0.7	3.4	-0.25	0.19	0.33	0.88	/

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن حساب رأس المال ظل يعاني من العجز طوال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2018 وهو ما شكل دلالة قوية على أن الجزائر كانت آنذاك دولة مستوردة لرؤوس الأموال في ظل اعتمادها على الإقتراض الخارجي لتمويل سياستها الإقتصادية ، ويكن إرجاع أسباب هذا العجز إلى ما يلي :

- الارتفاع الكبير في مدفوعات إستهلاك الديون إضافة إلى الأعباء المترتبة عليها.
  - الضغط الكبير الذي تشكله الديون الخارجية على مداخل المحروقات حيث توجه نسبة معتبرة منها إلى تسديد قيمة هذه الديون إضافة إلى إرتفاع نسبة خدمة الدين .
  - ضعف إحتياطات الصرف الأجنبي لدى الدولة
- حيث عرف هذا الحساب تدهورا من 1990 إلى 1991 ليتحسن سنتي 1992 - 1993 بالرغم من رصيده السلبي، ليعرف تفاقم سنتي 1994 و 1995 تم يتحسن نوعا ما في السنوات اللاحقة إلى 1998 ويعزى هذا التحسن إلى انخفاض صافي التدفقات الرأسمالية إلى الخارج، وقد كان التحسن محسوس حيث قدر ب 0.8 مليار دولار ما بين 1995 - 1996 و يعزز أكثر سنة 1998 ويصل إلى 1.63 مليار دولار ليعرف العجز بعدها استمرار وتوسعا إلى يصل 11.22 مليار دولار في سنة 2006 إثر التسديدات المسبقة للدين الخارجي و التي بلغت 10.93 مليار دولار في تلك السنة، وتجدر الإشارة أنه في سنة 2008 تعتبر المرة الأولى التي يكون رصيد حساب رأس المال موجبا، و هذا تحت تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي قدرت ب 2.33 مليار دولار في هذه السنة، وبلغت 3.5 مليار دولار في سنة 2010 إضافة إلى زيادة القروض قصيرة الأجل والتي قدرت ب 1.77 مليار دولار في نفس السنة ، ليستمر بعدها الرصيد بقيم موجبة إلى غاية 2012 أين سجل عجزا ب 0.25 مليار دولار ثم بعدها سالب في 2013 و 0.72 مليار دولار ثم يعود ليسجل

فائض في سنة 2014 يقدر ب 3.55 : مليار دولار ثم سجل عجزا سنتي 2015 و 2016 على التوالي بقيمة 0.25 مليار دولار و 0.28 مليار دولار

أظهر رصيد حساب المعاملات المالية فائضا في 2017 قدره 92 مليون دولار، في انخفاض طفيف مقارنة بسنة 2016 ( 188 مليون دولار ) ويفسر هذا الانخفاض بالتراجع الحاد في تدفقات الديون الخارجية في 2017 ، من جهة، وبالتراجع في تدفقات الاستثمار المباشر، من جهة أخرى ( 1.21 مليار دولار في 2017 ، مقابل 1.29 مليار دولار في 2016 )

### 3- تطور ميزان المدفوعات من 2018-2019

بعدها تم التطرق إلى تطورات الموازين الفرعية لميزان المدفوعات الجزائري فلا بد من التعرف على تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات وهذا ما سنحاول تبيانه من خلال الجدول التالي:

#### الجدول رقم ( 02-06): تطورات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2018

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
ميزان المدفوعات	-1.71	0.26	0.023	-0.01	-4.38	-6.32	-2.1	1.16	-1.74	-2.38
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	/
رصيد ميزان المدفوعات	15.58	20.14	12.06	0.13	-5.88	-27.54	-26.03	-21.76	-15.82	/

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

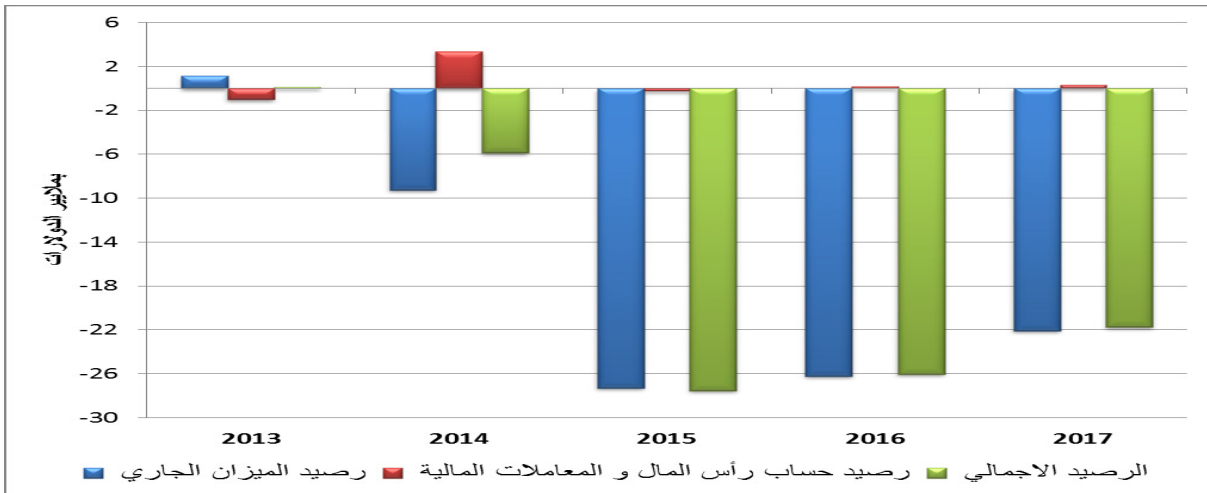
من خلال الجدول أعلاه سوف نقسم التطورات الى :

- **الفترة من 1990 إلى 1999** : حيث عرف وضعية غير مستقرة و متذبذبة، انتقل فيها من الفائض إلى العجز و نلاحظ أن ميزان المدفوعات قد سجل رصيد سالبا خلال الفترة باستثناء السنوات الثلاثية 1991- 1992
- **سنة 1997** يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات ويعتبر رصيد الميزان الجاري هو الذي حدد هاته القيم الموجبة وتعود حالة العجز في الميزان الإجمالي إلى حالة العجز في موازين الخدمات كان أسوأ عجز في سنتي 1994 و 1995 و يرجع ذلك إلى الانخفاض الحاد في سعر برميل النفط خلال هذه السنوات
- **الفترة من 2000 الى 2018** : تميزت هذه الفترة بتمكن الجزائر التسديدات المسبقة الكبيرة للدين الخارجي التي رافقت استمرار تركم احتياطات الصرف، مما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية نلاحظ من بيانات الجدول تحسن مستمر لوضعية ميزان المدفوعات الجزائري منذ سنة 2000، وذلك يعود إلى التحسن في أسعار البترول فقد سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات فائض مند

2002 والذي قدر ب 07.57 مليار دولار و هو المستوى الذي إستقر عنده إلى سنة 2003 وبالرغم من التسديدات المسبقة الكبيرة التي تمت في سنة 2006 والتي ترتب عنها بلوغ العجز في حساب راس المال مستوى قياسيا، فإن ميزان المدفوعات واصل تسجيل فائض إجمالي قدره 17,73 مليار دولار، بارتفاع قدره 4.7 % مقارنة بسنة . 2005 أما تواصل الفائض وانتقل من 29,55. مليار دولار سنة 2007 إلى 36.99 مليار دولار سنة 2008 ثم تراجع بشكل كبير سنة 2009 ( انخفاض رصيده إلى أقل من الربع ) وهي السنة التي شهدت تدهور أسعار البترول مسجلة مستوى 3.86 مليار دولار و لكنه ما لبث حتى إرتفع من جديد في السنوات اللاحقة تدريجيا بداية سنة 2010 بقيمة 15.58 مليار دولار و بالغ مستوى فائض قدر ب 12.05 مليار دولار سنة 2012 و هنا استطاعت الدولة متابعة برامجها التنموية ضمن سياسات الانتعاش الاقتصادي إلى أن تراجع فائض رصيد ميزان المدفوعات سنة 2013 ليسجل مقدار 0.13 مليار دولار أمريكي وتليه سنة 2014 و 2015 و 2016 على التوالي حيث سجل فيها ميزان المدفوعات عجزا بقيمة - 5.88 مليار دولار و - 27.54 مليار دولار و -26.03 مليار دولار وهو الشئ الذي قد يعزى إلى تناقص حجم الفائض في الحساب الجاري ( الميزان التجاري) ناهيك عن وجود مؤشرات فعلية لدخول الجزائر مرحلة استنزاف إحتياطات الصرف بهدف تغطية إرتفاع فاتورة الواردات وتراجع حجم الصادرات بفعل إنخفاض أسعار البترول. وتواصل العجز في ميزان المدفوعات في سنة 2017 و 2018 مقدر ب -21.76 مليار دولار -15.82 مليار دولار على التوالي في انخفاض محسوس مقارنة بالعجز في سنتي 2015 و 2016

والشكل الموالي يوضح تطور أهم أرصدة ميزان مدفوعات من 2013 الى 2017

### الشكل رقم ( 02-02): تطور أهم أرصدة ميزان مدفوعات من 2013 الى 2017



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018

## المطلب الثاني : التدفقات المالية الخارجية في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على أهم أشكال التدفقات المالية الخارجية في الجزائر ق القانوني وكل التشريعات القانونية التي تنظم هذه التدفقات المالية الخارجية

### I. التشريعات القانونية لتدفقات رؤوس الأموال

بذلت الجزائر جهودا من أجل مواكبة التحولات الاقتصادية والسياسية التي ميزت مرحلة التسعينات، حيث منحت المستثمرين الخواص محليين أم أجنب إطارا قانونيا ومؤسساتيا ملائما سواء في قطاع المحروقات أو خارجه، وكذلك العمل على إيجاد بيئة ملائمة للاستثمارات الخاصة

#### 1- في ظل الإصلاحات الاقتصادية من 1980 الى 1990 :

كانت الجزائر تقوم بمجموعة من التأميمات مما جعل المستثمرين الأجانب يتخوفون من الاستثمار فيها، كما انه لم يكن هناك تكريس لحرية الاستثمار فيها، بل أن الدولة هي التي تحتكر أغلبية القطاعات الاقتصادية وبعدها لجأت الجزائر إلى تأسيس ما يسمى بالشركة المختلطة للاقتصاد، أين يكون فيها شريكين: طرف وطني وشريك أجنبي، ولكن النصيب الأكبر في هذه الشركة يكون دائما للطرف الوطني مما يؤكد نيتها في رفض الاستثمار الأجنبي المباشر أي بمعنى آخر رفض الرأسمال الأجنبي

#### • قانون الاستثمارات لعام 1982:

اتجهت الجزائر لأول مرة لتبني شكل الاستثمار الأجنبي المباشر المتمثل في الشركات الاقتصادية المختلطة تماشيا مع التغيرات التي مست الإستراتيجية التنموية ، فيتبنى قانون الاستثمار رقم 82-13 المؤرخ في 1982/09/28 و يتضمن مجموعة من الأهداف أهمها<sup>1</sup> : - العمل على التكامل بين القطاعين العام و الخاص. -تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية و الوصول بالتنمية الى المناطق المحرومة.

-تحديد نسبة المشاركة الأجنبية و المحلي

#### • قانون الاستثمار لعام 1986

قانون 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986 ، جاء هذا القانون بعد القانون رقم 82-13 كقانون معدل و المتمم ،حيث أوضح أطراف الشركات الاقتصادية المختلطة من خلال بروتوكول الاتفاق المبرم بين المؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية الوطنية و الطرف الأجنبي و الذي يتضمن حقوق و التزامات كل طرف، و بموجبه فإن الطرف الأجنبي له الحق في المشاركة في أجهزة التسيير و اتخاذ القرارات للشركة الاقتصادية المختلطة، كما يضمن له زيادة على ذلك حق : - التعويضات في حالة التأميم.

- تحويل حصة الأرباح التي لم يجدد استثمارها ، و تحويل الأجر الأجنب المستخدمين في هذه الشركة  
- العائد الناتج عن عمليات التنازل عن الأسهم في حالة بيع الشركة أو حلها.

<sup>1</sup> محمد سارة، الاستثمار الاجنبي في الجزائر ، مذكرة ماجستير ،(غير منشورة) ، تخصص قانون الاعمال ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قسنطينة ، 2010، ص : 15

## 2- ما بعد عملية الإصلاح الاقتصادي مند 1990

أما في بداية فترة التسعينات، فقد بدأت الجزائر في إجراء مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الجذرية، وقامت بتغيير بعض مواقفها، مثل تكريس حرية الاستثمار، وكذا منح ضمانات قانونية للاستثمار من أجل استقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، وهذا من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني ومواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة في مختلف دول العالم وقد تم تكريس حركة رؤوس الأموال من قبل المشرع الجزائري في كل من :

- من خلال قانون النقد والقرض 90/10: أعطى صدور قانون النقد والقرض 90/10 في الجزائر عام 1990 دفعا جديدا لتدفقات رؤوس الأموال الدولية، اين كرس المشرع الجزائري لأول مرة مبدأ تحويل رؤوس الأموال وإعادة تحويلها حيث سمح لبنك الجزائر، بتحديد مقاييس تطبيق القوانين الخاصة بحركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر وهذا ما توضحه المادتين 183 و 185 من هذا القانون فهو يحدد أشكال تحويل رؤوس الأموال الخاصة والأجنبية بتمويل الأنشطة التي ليست مخصصة للدولة ويحدد شروط تحويل الأموال إلى الوطن وكل المداخل تنص الأخرى المادة 183 من هذا القانون على:
- (يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو للمؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني)<sup>1</sup>

فمن خلال نص هذه المادة، نلاحظ أن المشرع الجزائري قد أقر صراحة على مبدأ تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لأجل الاستثمار، بما انه في هذه الفترة يمكن اعتبار قانون النقد والقرض قانون خاص بالاستثمار الأجنبي، والدليل على ذلك أن مجلس النقد والقرض هو الذي يمنح الاعتماد بالاستثمار في تلك الفترة والملاحظ على هذا النص أنه لم يكرس هذا المبدأ بصفة مطلقة، وإنما جعله مقيدا برأي مجلس النقد والقرض، بحيث نجد المادة 187 من نفس القانون تنص على:

( يجب على المجلس أن يبدي رأيه في مدى تطابق كل تحويل يسري طبقا للأحكام التنظيمية المتخذة بمقتضى المادة 183 قبل القيام بأي نشاط لأي استثمار ) .<sup>2</sup>

### • قانون الاستثمار الجديد

جاء قانون الاستثمار بموجب مرسوم تشريعي 93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 هـ الموافق ل 5 أكتوبر 1993 الذي جاء لتكريس حرية الاستثمار في الجزائر، فاندتها تشجيع الاستثمار الخاص عموما ، وكذا الأجنبي بصفة خاصة لكن مع مراعاة التشريع والتنظيم المتعلقين بالأنشطة المقننة كما جاء في المادة الأولى من هذا المرسوم:

<sup>1</sup> بن وديع نعيمة ، النظام القانوني لحركة رؤوس الأموال من والي الجزائر في مجال الاستثمار ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع قانون أعمال ، جامعة ملود معمري ، تيزي وزو ، 2010 ، ص : 30

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ، ص: 30

( يحدد هذا المرسوم التشريعي النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة وعلى الاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة.... )<sup>1</sup>

ما يعني أن الجزائر قد فتحت أبوابها لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وبذلك الاستثمارات الأجنبية، ولأجل تشجيع هذه الأخيرة وتحفيزها وإزالة تخوفات المستثمرين الأجانب، جاءت المادة 12 من نفس المرسوم لتكريس إمكانية إعادة تحويل رؤوس الأموال المستثمرة في الجزائر إلى الخارج وكذا نواتجها.<sup>2</sup> ويهدف هذا القانون الى:

- تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية؛
- التخلص من تبعية الديون و الخروج من الأزمة ؛
- تخفيض من تدخل الدولة و منح امتيازات جنائية و جمركية و مالية.
- تحفيز و تشجيع رؤوس الأموال الوطنية و الخاصة للاستثمار؛
- ضمان حرية تحويل رؤوس الأموال القابلة للاستثمار و العوائد الناتجة عنها.

• الأمر الرئاسي رقم 01-03 بتاريخ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار القانون المعدل و المتمم للمرسوم التشريعي 93 - 12 بصدور هذا الأمر الغي القانون 10/ 90 ليصبح بموجبه تدخل الدولة لا يتم إلا بهدف -تقديم الامتيازات التي طلبها المستثمر وذلك عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI** من خلال الشباك الوحيد الذي أنشأته لهذا الغرض . و عليه فهو القانون الذي تسري في ظله الاتفاقية الموقعة بين أوراسكوم و الدولة الجزائرية ، كما يندرج في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي ومن أهداف هذا الأمر تشجيع قدوم المستثمرين الأجانب و ذلك بتوفير النظام الجبائي و المالي المناسب لهم و الذي يزودهم بالحوافز والضمانات.

• الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003 الذي يلغي القانون 10/90 فقد نص المشرع الجزائري في المادة 126 من هذا الأمر

( يرخص للمقيمين في الجزائر بتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطات في الخارج مك ملة لنشاطاتهم المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات في الجزائر .... )

نلاحظ أن المشرع الجزائري قد كرس مرة أخرى إمكانية تحويل رؤوس الأموال من الجزائر إلى الخارج من طرف الأشخاص المقيمين لأجل الاستثمار، ولكن هذا ليس بصفة مطلقة، بحيث اشترط في الاستثمار الذي سينجز في الخارج أن يكون مكملا لتلك الاستثمارات التي يملكها نفس المستثمر في الجزائر

• القانون التكميلي 2010/2009 الذي استند إلى المادة 62 التي تنص على أن : " الدولة والمؤسسات العمومية الاقتصادية تتمتع بحق الشفعة على كل عملية تنازل لحصص الشركاء الأجانب أو لفائدة شركاء

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، ص: 32

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ، ص : 32

أجانب، ليضاف إلى ذلك أن الأثر الرجعي لقاعدة 51% للشريك الوطن و 49% للأجنبي سيعمم على كافة المتعاملين الأجانب الذين استثمروا في الجزائر قبل عام 2009، كما تنص التدابير الخاصة بقانون المالية 2009 على تحديد نسبة الضرائب تفرض على الرسم على الدخل الإجمالي المطبق على فائض القيمة أو المكاسب المحققة من عملية التنازل عن حصة الطرف الأجنبي وفقا للمادة 47 من قانون المالية 2009، كما أضيف إلى ذلك الرقابة الصارمة للتحويلات المالية وفقا لقانون الصرف، وقد تم توسيع هذه الإجراءات خلال مجلس الوزراء بتاريخ 25 أوت 2010 إلى كافة البنوك الأجنبية مكتملا الأمر 10-03 بتاريخ 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض، ومنحت لبنك الجزائر كافة الصلاحيات لطلب من البنوك أية معلومات لتحديد ميزان المدفوعات والوضع المالي، خاصة حركة رؤوس الأموال المسجلة باتجاه الخارج<sup>1</sup>

## II. واقع تدفقات رؤوس الأموال الدولية بالجزائر

سعت الجزائر على غرار باقي دول العالم للاندماج في الاقتصاد العالمي. فبعد استرجاعها للاستقلال السياسي حاولت جاهدة دعمه بالاستقلال الاقتصادي، فبنيت إستراتيجية للتنمية بالاعتماد على السياسة الاقتصادية الاشتراكية، لذا ظل التوجيه المركزي والتسيير الإداري الأحادي مهيمنا على الحياة الاقتصادية منذ الاستقلال. فاهتمت الدولة بالمؤسسات الكبرى تماشيا مع سياسة الصناعات المصنعة الثقيلة التي حاولت اختصار المسافة نحو التقدم الصناعي والاقتصادي. لكن ما إن تأكد فشل بلوغ نموذج التنمية الاقتصادية المتبع خلال 1970-1990 استوجب الانتقال بخطى متسارعة من الاقتصاد المخطط، إلى اقتصاد تحكمه آليات السوق الحرة المنفتحة على العالم الخارجي. فقامت الجزائر بوضع برنامج للإصلاح الاقتصادي نتيجة اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وذلك بهدف إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني، تحاول من خلالها إرساء قواعد اقتصاد السوق، وذلك بتحرير تجارتها الخارجية، وفتح أسواقها للسلع والخدمات الأجنبية، فضلا عن إعادة هيكلة نظامها الجمركي، تماشيا مع مرحلة العهد الجديد الذي يمس جميع القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني عموما، والقطاع الخاص خصوصا.<sup>2</sup>

وقد عملت الجزائر على تحرير حساب رأس مالها مع إبقاء القيود والضوابط على بعض المعاملات لاسيما ما تعلق بخروج رؤوس الأموال. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن مختلف الدول التي قامت بتحرير حساباتها الخارجية قد استفادت من مزايا التكامل المالي الدولي بدرجات متفاوتة، تعكس مدى التقدم الحاصل في عملية التحرير لحساباتها الرأسمالية، ولعل أهم مؤشر على ذلك هو مدى استقطاب تدفقات رأس المال الخاص وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. وعلى العموم تتميز الجزائر بضعف تكاملها مع الأسواق المالية الدولية نظرا لاستفادتها الضعيفة جدا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة باقتصاديات أخرى ذات الدخل المتوسط.

<sup>1</sup> حسين حميد، الصادق بوشنافة، فعالية السياسة النقدية في ظل حرية تدفقات رؤوس الاموال الدولية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (

1990-2016)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 15، العدد 20، جامعة المدية، سنة 2019، ص: 41

<sup>2</sup> محفوظ جبار، سامية عمر عبده، مرجع سبق ذكره، ص: 128

## 1- اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد قامت الجزائر بتطبيق سياسة الانفتاح على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتمثل هذه الاستثمارات وفق وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية مشاركة مستثمرين أجنبى في التنقيب وتطوير قطاع المحروقات والمحطات الكهربائية وتحلية مياه البحر، أما فيما يخص استثمارات الجزائر بالخارج فإنه رغم تواضعها النسبي إلا أنها تبقى من أهم التدفقات المالية الإفريقية بالخارج، وتتركز الجزائر في استثمارات بالخارج على قطاع المحروقات أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه الجزائر خلال النصف الأول من عشرية الثمانينات لا تذكر تقريبا. وقد تميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الثمانينات بانخفاض واضح في قيمته فخلال النصف الأول من عشرية الثمانينات لا تذكر تقريبا حيث انخفضت من 348 مليون دولار في 1980 إلى 0.4 مليون دولار في 1985 كما سجل في سنة 1982 تدفقا سالبا يقدر ب 53.56 مليون دولار ويعود هذا الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الأزمة البترولية وأزمة المديونية التي كانت لهما أثر واضحا على التدفقات ورغم التحسن المتواضع الذي شهدته تدفقات الاستثمار الأجنبي خلال النصف الثاني من عشرية الثمانينات حيث سجلت زيادات طفيفة قدرت 13.01 و 12.09 مليار دولار خلال 1988 و 1989 إلا أن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 0.02% وهو أمر طبيعي جدا نظرا لاعتماد الجزائر على السياسة الاقتصادية الاشتراكية، والتركيز على دور الدولة في بناء الاقتصاد من خلال الاهتمام المركز بالمؤسسات الكبيرة، ولم تولي اهتماما كبيرا بجلب رأس المال الأجنبي، خاصة بعد ما وفرته الطفرة البترولية من موارد مالية. أما عشرية التسعينات فقد عرفت نوعا ما تحسنا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وشهدت الفترة 1990-1993 اهتمام السلطات الجزائرية بالاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملفت للانتباه، حيث راجعت القوانين المتعلقة به، سواء كان ذلك في قطاع المحروقات أم في غيره، إذ عدلت بعضها وأضافت أخرى، بغية الانفتاح أكثر على القطاع الخاص، داخليا كان أم خارجيا، وكذا العمل على توفير مناخ أعمال يسمح بجلب رأس مال أجنبي، وبعد عمدت السلطات الجزائرية إلى تكريس ضرورة إفساح المجال أكثر للرأس المال الأجنبي من خلال التوجه نحو اقتصاد السوق الحرة وهذا من خلال إعطاء الحرية الاقتصادية للمتعاملين الاقتصاديين على أساس مبدأ المنافسة التامة. ( إصدار قانون النقد والقرض 10/90 ، قانون ترقية الاستثمارات مرسوم التشريعي 12/93) لكن بداية من سنة 1993 إلى 1995 سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقات معدوما في قيمتها نتيجة الأوضاع الأمنية والسياسية التي مرت بها الجزائر وهو ما اثر على ثقة المستثمرين ، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر من 40 مليون دولار في 1990 لتسجل مستويات قياسية وبداية من عام 1996 إلى غاية سنة 1998 إذا قدرت ب 270 و 660.6 مليون دولار أي تضاعفت بأكثر من 15 مرة، ثم انخفضت خلال سنتي 1999-2000 ما يقارب 291 و 280.01 مليون دولار على التوالي لترتفع إلى 1.11 مليار دولار سنة 2001 وذلك راجع إلى دفع القسط الأول من الرخصة الثانية للهاتف النقال من قبل شركة اورسكوم تيليكوم وقد تراجع حجم الاستثمارات في السنتين الموالتين إلى 1,06 و 0,63 مليار دولار، ورغم هذا تراجع حافظت الجزائر على مركزها الأول ضمن المغرب العربي و المركز الثالث إفريقيا

و انطلاقا من سنة 2003 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اتجاهها تصاعديا حيث انتقلت من 881 مليون دولار إلى 1,84 مليار دولار سنة 2006 ، مستمرة في الصعود إذ بلغت 2,74 مليار دولار سنة 2009 . هذا التحسن يعزى إلى مجموعة من التعديلات على قوانين الاستثمار وكذلك الدعم الحكومي، لكن بالرجوع إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي نجد أنها مخيبة للآمال، فهي لم تتجاوز 2 % الشيء الذي يعكس ضعف استقطاب الجزائر لمثل هذه التدفقات، وتشير المعطيات إلى أن السوق الجزائرية تعد طاردة للاستثمار الأجنبي المباشر، فمن سنة 2000 إلى سنة 2011 استقبلت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 25015 مشروعا، ولم يجسد منها إلا 360 مشروع من طرف المستثمرين الأجانب لينخفض مجددا قد اتجه منحى تدفقات الاستثمارات الأجنبية نحو التراجع بداية من سنة 2012 ، إلى 1,5 مليار دولار سنة 2012 وذلك بقيام الحكومة و الذي يعد من الأنواع الرديئة قدرت تكاليف symbol بعدة استثمارات فاشلة كمشروع رونو لإنتاج سيارة أنجازها بنحو مليار أورو ، و إلى هنا فالأمر عادي، رغم ضخامة المبلغ، و لكن أن تفرض فرنسا على الجزائر شروطا مذلة من بينها ألا توقع الجزائر أي اتفاقية مع أي دولة أخرى لإنتاج السيارات في الجزائر، و يسري هذا النوع لمدة ثلاثة سنوات والغرض واضح ويتمثل في هيمنة على السوق ويرجع يرتفع . والجدول الآتي يوضح تطور صافي الاستثمار الأجنبي في الجزائر من 1989 إلى 2018

**الجدول رقم ( 02-07) : تطور صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من 1980-2018**

الوحدة مليار دولار أمريكي

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الاستثمار الأجنبي المباشر ( صافي )	-0.31	0.001	0.065	0.014	0.014	0.001	-0.01	0.011	0.008	-0.004
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الاستثمار الأجنبي المباشر ( صافي )	-0.04	-0.08	0	0	0	0	0.3	0.26	0.47	0.46
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاستثمار الأجنبي المباشر ( صافي )	0.42	1.18	0.97	0.62	0.62	1.06	1.76	1.37	2.28	2.54
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	/
الاستثمار الأجنبي المباشر ( صافي )	3.47	2.04	1.52	1.96	1.47	-0.69	1.59	1.24	0.63	/

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وبنك الجزائر

## 2- اتجاهات تدفقات الاستثمار المحفظي : من أجل تكريس فكرة تحرير الاقتصاد الوطن وإرساء قواعد

اقتصاد السوق تم خلق قناة إضافية لتدفق الاستثمارات المحلية والدولية تمثلت في إنشاء سوق للأوراق المالية التي كان الافتتاح الرسمي لها عام . 1997 ويوضح الجدول التالي وضعية تدفقات الاستثمار المحفظي في الجزائر  
الجدول رقم ( 02-08): وضعية تدفقات الاستثمار المحفظي في الجزائر في الفترة ( 2001- 2018 )

الوحدة : مليار دج

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاستثمار المحفظي	00	00	00	00	00	00	-0.36	00	00
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الاستثمار المحفظي	106.3 5	00	00	00	00	00	00	00	00

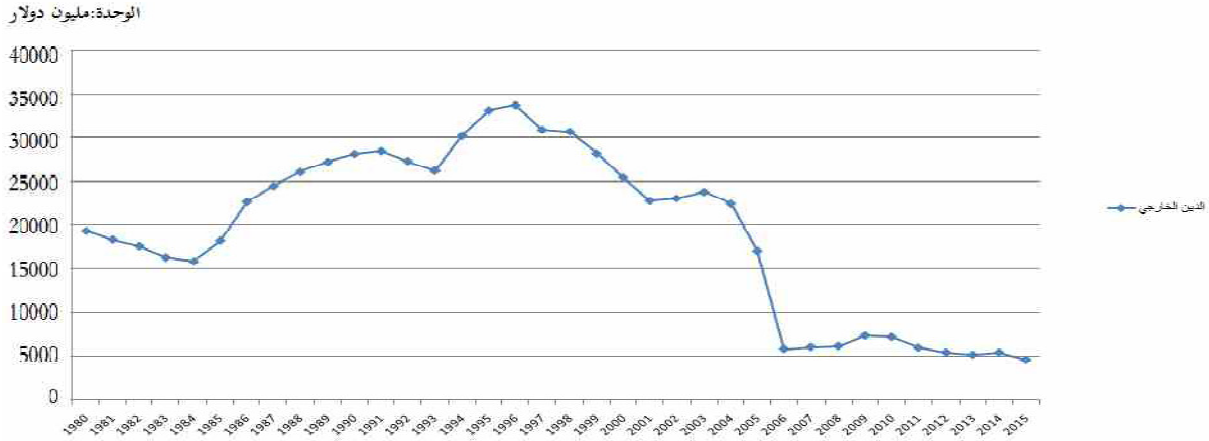
المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي في بورصة الجزائر يعد شبه معدوم ما عدا سنتي 2007 و 2010 حيث بلغ -0.36 و 106.35 مليار دولار على التوالي نظرا لعدم جاذبية هذه السوق، بالإضافة إلى العديد من العراقيل الإدارية التي لم تسمح لها بأن تكون قطبا لجلب المدخرات والاستثمارات المحلية والأجنبية .

## 3- اتجاهات تدفقات القروض الخارجية في الجزائر تمثل القروض الخارجية هي تلك التدفقات المالية

الناجمة عن استئانة الاقتصاد الجزائري من العالم الخارجي لتمويل التنمية وعرفت المديونية الخارجية للجزائر ارتفاع كبير و هذا بسبب تطبيق لبرامج التنمية الاقتصادية خلال فترة الثمانينات واستخدمت جزءا كبيرا من هذه القروض لتمويل الاستهلاك أو الإستثمارات ذات معدلات العائد المنخفض في المجتمع الصناعي الحكومي الذي يعاني من مشاكل عديدة وكذا تراجع سعر البترول في سنة 1986 بالإضافة إلى العوامل الخارجية التي ساهمت بشكل كبير في زيادة حجم الديون . كانت تجربة مريرة، فالمديونية أثقلت كاهلها وأذعنت سيادتها وأجبرتها على الخضوع لوصفات المؤسسات الدولية، هاته الوصفات والتي إن ساعدت الجزائر على تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية، فقد أهملت الجانب الاجتماعي، مما انعكس على تنمية الموارد البشرية في الجزائر . فحجم الديون الخارجية غير المسددة للجزائر ارتفع ب 10 مليار دولار خلال الفترة 1982-1989 ليمثل نسبة % 44 إلى الناتج المحلي الإجمالي. و الشكل الموالي يبين لنا حجم القروض الخارجية في فترة الدراسة

الشكل رقم ( 02-03) : القروض الخارجية في الجزائر في الفترة 1980-2015 بالدولار



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

والجدول التالي يوضح تطور المديونية في الجزائر لفترة الدراسة من 1980 الى 2018

الجدول رقم ( 02-09) : تطور المديونية الخارجية في الجزائر من 1980-2018

الوحدة مليار دولار امريكي

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الدين الاجمالي	17.86	16.92	15.77	15.12	14.98	17.26	20.63	24.41	26.04	27.09
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الدين الاجمالي	27.9	28.22	27.06	26.03	30.17	32.6	33.42	30.89	30.68	28.315
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الدين الاجمالي	25.26	22.57	22.64	23.35	21.82	17.19	5.603	5.606	5.585	5.413
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	/
الدين الاجمالي	5.56	4.405	3.676	3.396	3.735	3.021	3.849	3.989	4.042	/

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي وبنك الجزائر

- الفترة 1980 الى 1989 : نلاحظ أن المديونية الخارجية في الجزائر خلال فترة الثمانينات عرفت انخفاض من 19.36 مليار دولار سنة 1980 الى 15.89 مليار دولار سنة 1984 نظرا لارتفاع أسعار المحروقات في فترة سابقة الذكر وانفتاح الاقتصادي الذي باشرته الجزائر وتغير إستراتيجية التنمية في بداية الثمانينات ،فتراجع اللجوء إلى القروض الخارجية، بسبب التخلي جزئياً على مخطط تامين المحروقات، والزيادة المعتبرة في مداخل تصدير المحروقات حيث تم إلغاء العديد من المشاريع الصناعية وتوجيه الاستثمارات نحو الصناعة الخفيفة والفلاحة والهياكل القاعدية و يبقى سعر البترول من المحددات

الأساسية لانخفاض وظهرت أزمة حادة للمديونية (الصدمة البترولية ) لسنة 1986 ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض أسعار النفط البترول ما دون عشر دولارات الذي تزامن مع تدهور قيمة الدولار الأمريكي مما جعل عائدات البلاد من العملات الصعبة تعرف انخفاضا كبيرا خاصة وأن المصدر الوحيد للموارد الخارجية من المحروقات التي مثلت 95 % من مداخيل الدولة من العملات الصعبة وبسبب ارتباط صادراتها بعملة واحدة تقريبا هي الدولار الأمريكي أدى إلى ارتفاع المديونية إلى 22.64 مليار دولار سنة 1986 كما تراجع احتياطات الصرف بأكثر من مليار دولار و عليه و نظرا لتخلف البنوك الدولية على منح قروض جديدة، كان على الجزائر أن تحشد قروضا تجارية لضمان أي استراد كان، و ذلك حتى لا تستهلك أكثر من احتياطاتها من الصرف المتدنية، و حتى لا تلجأ إلى القروض القصيرة الأجل ذات الفوائد المرتفعة . و عليه تراكمت ديون الجزائر حيث ارتفع مخزون الديون الخارجية أكثر من 10 مليارات الدولار في الفترة بين 1985 و 1986 ، منتقلا من 18.4 إلى 26.6 مليار دولار، كما ارتفعت فوائد الديون بسرعة أكثر من أصل الدين و حيثئذ انغلق فح الديون على الجزائر.<sup>1</sup>

- **الفترة 1990 الى 1999 :** ونتيجة رفض الجزائر إعادة جدولة ديونها واللجوء المتزايد للقروض خاصة المصرفية التي تتسم بارتفاع أسعار الفائدة وتغيرها حسب السوق، وصلت خدمة الديون حدا لا يطاق سنة 1991 اذ بلغ 28.22 مليار دولار وبعدها انخفض إجمالي الدين الخارجي بوتيرة منخفضة ليصل الى 26.03 مليار دولار في سنة 1993 إذ تميزت هذه الفترة بانخفاض أسعار النفط مما نتج عنه تراجع معدل النمو الاقتصادي، كما انخفضت احتياطات الجزائر من العملة الصعبة وتجاوزت خدمات المديونية الخارجية 80 % من إيراداتها الخارجية. فلجأت الجزائر إلى قروض قصيرة الأجل لاعتقاد الخبراء إن هذه الأزمة النفطية مؤقتة ولكن هذا الأمر زاد في تراكم الديون إذا بلغ أعلى مستوياته سنة 1995 بقيمة 33.65 مليار دولار . مع بداية 1994 أخذت الجزائر على عاتقها مجهودات كبيرة من أجل التصحيح الهيكلي للاقتصاد فلجأت لطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي حيث أرسل هذا الأخير بعثة إلى الجزائر التي اقترحت منح 800 مليون دولار لمدة 18 شهرا لدعم ميزان المدفوعات، وبالمقابل يتعين على الدولة تخفيض الدينار وتحرير التجارة وتقليص النفقات العامة وخصخصة بعض المؤسسات الحكومية، وطبقت برامج الصندوق التي باتت تسيطر على كافة المعطيات المالية والتجارية والنقدية.<sup>2</sup> مما أدى إلى ارتفاع الديون متوسطة وطويلة الأجل بنسبة % 13.18 من سنة 1994 إلى سنة 1996 ، و يرجع سبب زيادة هذه الديون إلى العوامل التالية:

<sup>1</sup> عزازي فريدة، ممدجة المديونية الخارجية الجزائرية (دراسة قياسية اقتصادية لاثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات 1970-2006) ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادي ، تخصص القياس الاقتصادي ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، 2012/2013 ، ص: 175

<sup>2</sup> محفوظ جبار، مرجع سبق ذكره ، ص: 131

- تدهور معدل الصرف الذي نتج عن انخفاض قيمة الدولار بالنسبة للعملة الأخرى، خاصة مع ظهور الأورو كعملة منافسة له حيث كلف هذا الانخفاض للدولار ما يقارب 1.4 مليار دولار في سنة 1994 و700 مليون دولار في سنة 1995

- تعبئة 5.2 مليار دولار في عام 1994 و 3.9 مليار دولار سنة 1995  
كما أن اتفاق إعادة الجدولة الذي أبرمته الجزائر مع نادي باريس في ماي 1994 ساهم من جهة في خفض معدل خدمة الدين ليلغ 30.9% سنة 1996 مقارنة بسنة 1994 أين بلغ 47.1% أي انخفض بنسبة 34.3% ومثلت سنة 1997 نقطة تحول في وضعية المديونية الخارجية للجزائر حيث سجل الدين المتوسط والطويل الأجل اتجاهها تنازليا لتبلغ 28.14 مليار دولار سنة 1999 أي انخفض بنسبة 15.13% منذ سنة 1996 مما أدى إلى انخفاض إجمالي الدين بنسبة 15.86% ، الا أن معدل خدمة الدين عرف ارتفاعا ملحوظا سنة 1998 حيث بلغ 47.5%، وهذا يرجع إلى إبرام اتفاق القرض الموسع سنتي 1997 و1998 بنسبة 14.17% و 13.3% على التوالي.<sup>1</sup>

و نظرا للتحسن الذي عرفه الإنتاج الوطني وخاصة الإنتاج الفلاحي وتحسين أسعار النفط في الأسواق الدولية أدى . ومع ارتفاع أسعار النفط سنة 1999 أين بلغ 17.91 دولار أمريكي إلى انخفاض الديون ففي سنة 1999 بلغت قيمة الديون 28.01 مليار دولار انخفضت نسبة خدمة الديون إلى 39.1% مما اضطرت الجزائر إلى طلب إعادة جدولة ديونها

• **الفترة من 2000 الى 2018 :** مع بداية الألفية الجديدة انخفضت المديونية الخارجية تدريجيا غير أن عجز ميزان المدفوعات سنة 2001 دفع الجزائر للاقتراض بهدف تغطية العجز مما أدى إلى ارتفاع ديونها سنة 2002 وبفعل استفادة الجزائر من إعادة جدولة ديونها اتجاه نادي باريس ولندن حيث لعبت سياسة الدفع المسبق للديون التي انطلقت سنة 2004 بفعل ارتفاع أسعار النفط و نتيجة للمساعدات الأجنبية التي تلقتها بعد إعادة جدولة ديونها دورا هاما في تخفيض نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث أصبح حجم الديون ، يمثل 1.5% إلى الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011 مما سمح للاقتصاد الوطن من توجيه الموارد المتاحة من العملة الصعبة لخدمة التنمية الوطنية . وبقيت نسبة الديون في الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى لكن بوتيرة ضعيفة حيث بلغت سنة 2006 قيمة 5.61 مليار دولار لتصل إلى 3.849 مليار دولار سنة 2016 شكلت القروض الخارجية النسب الأكبر من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر خلال فترة الثمانينات و التسعينات ، حيث استحوذت على نسبة 32.90% سنة 1986 من إجمالي التدفقات، و ذلك راجع لانخفاض أسعار النفط أزمة المديونية التي عرفت الجزائر . مما أجبرها على الدخول في إصلاحات مع المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي فبقيت القروض تهيمن على هيكل تدفقات رؤوس الأموال إلى الجزائر الى غاية سنة 1999 إذ بلغت نسبة 87.29% من إجمالي التدفقات. و بداية من سنة 2005 و نظرا

<sup>1</sup> عزازي فريدة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 174

لارتفاع إيرادات الموارد النفطية تقلصت نسبة القروض الخارجية إلى 42.06 لتواصل انخفاضها إذ بلغت أدنى مستوى لها سنة 2012 بنسبة 11.88 % لتبقى في نفس الوتيرة إلى غاية سنة 2015 لترتفع نسبيا إلى 24.07 % من إجمالي التدفقات وذلك راجع و كالعادة إلى انخفاض سعر النفط .

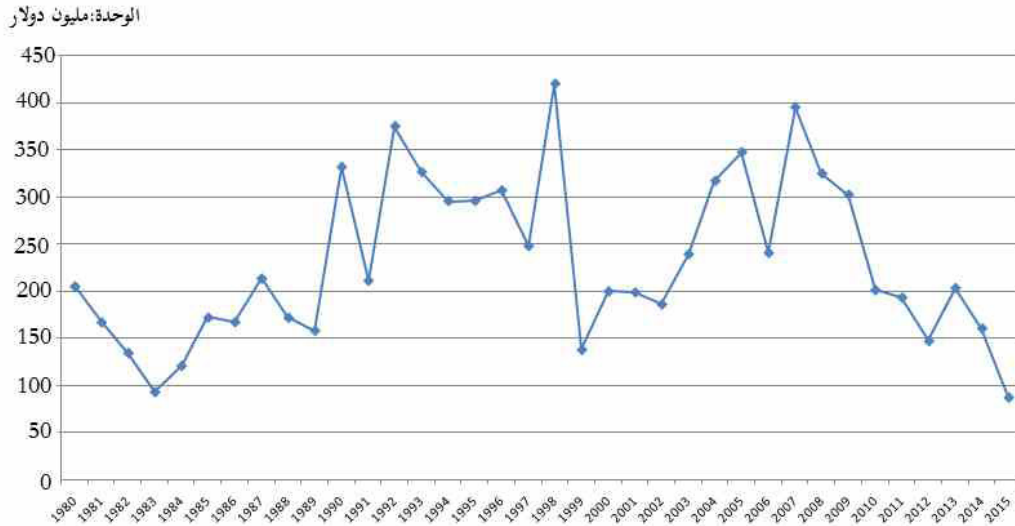
#### 4- اتجاهات تدفقات المعونات و المساعدات الخارجية في الجزائر

استهدفت معظم المعونات و المساعدات في تعزيز النمو الاقتصادي و تحسين المستوى المعيشي في الدول النامية، و مع حلول عام 1990 كان الهدف من هذه المعونات استقرار بعض الدول النامية التي كانت تعاني من آثار الحروب و تعزيز الديمقراطية و تسهيل انتقالها من التخلف و التدهور الاقتصادي إلى اقتصاديات السوق الحر و تشجيعها على تطوير المؤسسات الديمقراطية و تلبية الاحتياجات الإنسانية والشكل والموالي يبين صافي

المساعدات و المعونات الخارجية في الجزائر من 1980 إلى 2015

#### الشكل رقم ( 02 - 04) : صافي المساعدات و المعونات الخارجية في الجزائر من 1980 إلى 2015

صافي المساعدات الإئتمانية الرسمية و المعونات الرسمية المتلقاة



#### المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

تتميز المساعدات الرسمية للتنمية في الجزائر بفضالة حجمها مقارنة مع بقية مصادر التمويل الخارجي للتنمية في الجزائر ، تميزت هذه المعونات بالانخفاض من 1980 إلى 1983 فقد انخفضت هذه التدفقات من 205 مليون دولار في 1980 إلى ما يقارب 94 مليون دولار سنة 1983 ، ثم ارتفعت تدريجيا خلال سنوات 1984-1987 بما يقارب 210 مليون دولار . وظلت المساعدات الرسمية للتنمية التي تلقتها الجزائر خلال عشرية الثمانينات متذبذبة ما بين ارتفاع وانخفاض، حيث سجل أعلى مستوى لها سنة 1998 والذي قدر بحوالي 420 مليون دولار و ذلك بسبب وفرة المساعدات الخارجية التي تلقتها بعد إعادة جدولة ديونها وتحسين أسعار النفط في الأسواق الدولية لتتخفف في السنة الموالية بشكل حاد إلى أن وصلت إلى أدنى مستوى لها خلال العشرية بما يقارب 148 مليون دولار سنة 1999 و ذلك بتراجع قيمة الديون الخارجية على الجزائر و بفضل الوضع المالي الجيد الذي شهدته بعد ارتفاع أسعار البترول منذ بداية السنة استمرت في التذبذب منذ عام 2000 إلى 2018

لتصل إلى ما يقارب 85 مليون دولار سنة 2015 . وبالرجوع إلى نسبة هذه التدفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي يلاحظ أنها لم تتجاوز 0.88 % طول فترة الدراسة ، وهي نسبة تعكس ضعف هذا المصدر التمويلي للتنمية في الجزائر .

الجدول رقم ( 02-10 ) : تطور المساعدات والمعونات الخارجية للجزائر من 1980-2018

الوحدة مليار دولار امريكي

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
المساعدات والمعونات الخارجية	0.205	0.167	0.134	0.093	0.121	0.172	0.167	0.213	0.172	0.158
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
المساعدات والمعونات الخارجية	0.331	0.211	0.374	0.326	0.295	0.295	0.306	0.247	0.419	0.138
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المساعدات والمعونات الخارجية	0.2	0.198	0.186	0.239	0.317	0.347	0.240	0.395	0.324	0.302
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	/
المساعدات والمعونات الخارجية	0.201	0.193	0.147	0.203	0.160	0.071	0.144	0.174	0.144	/

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

## المبحث الثاني : الدراسة التطبيقية لاختبار اثر التدفقات المالية الدولية على ميزان المدفوعات

سيتم التطرق من خلال هذا المبحث الى دراسة اثر التدفقات المالية الخارجية على ميزان المدفوعات في الجزائر انطلاقا من مختلف متغيرات الدراسة والمتمثلة في رصيد ميزان المدفوعات الجزائري وكذا التدفقات المالية الخارجية المتمثلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي والقروض المالية الخارجية وكذا المساعدات والمعونات الرسمية للجزائر خلال فترة الدراسة المحددة بالفترة من 1990 الى 2018

### المطلب الأول : منهج البحث و الأدوات المستخدمة في الدراسة

من خلال هذا المطلب سنختار مجتمع الدراسة وسنحدد المنهج و الطريقة المستخدمة في الدراسة وكذا الأدوات المستخدمة لتحليل اثر التدفقات المالية الخارجية على ميزان المدفوعات خلال الفترة المطلوب دراستها و المحددة من سنة 1990 إلى 2018 وقد تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 09

#### I. اختيار العينات و مجتمع الدراسة

انطلاقا من هدف الدراسة المتمثل في معرفة اثر التدفقات المالية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري ، ستكون الجزائر هي مجتمع الدراسة من خلال التطرق الى تطور رصيد ميزان مدفوعاتها والتركيز على أهم أشكال التدفقات المالية الدولية في الجزائر يرجع سبب اختيار الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2018 (29 مشاهدة) إلى طول السلسلة الزمنية والذي سوف يمكننا من التعرف على أهم التطورات وتغيرات التي حدثت على مستوى متغيرات المدروسة.

#### II. منهج البحث والطريقة المستخدمة في الدراسة : سيتم استخدام المنهج الوصفي الإحصائي على

مدى فترة الدراسة من 1990 الى 2018

#### 1- نموذج البحث

النموذج القياسي يمكن تكوينه بالاعتماد على نوعين من المعطيات الأولية:

-معطيات خاصة بمجموعة من الظواهر أو المؤشرات المختلفة في فترة زمنية معينة.

-معطيات خاصة بظاهرة ( مؤشر ) واحد خلال سلسلة من الفترات الزمنية المتتالية.

النماذج المكونة بالاعتماد على النوع الثاني من المعطيات تسمى بنماذج السلاسل الزمنية. تعتبر السلسلة الزمنية سلسلة معطيات إحصائية لها علاقة بالزمن أو هي عبارة عن سلسلة قيم ظاهرة معينة تتغير في الزمن ، و الغاية منها هو التنبؤ بالمستقبل من خلال استعمال البيانات الإحصائية المتعلقة بالماضي ، كما تستعمل لمعرفة عدد الدورات المتكررة في البيانات كحدوث أو وقوع ازدحام حركة السير كل خمسة ساعات مثلا، فالتنبؤ بهذه الدورات لا بد من تحليل السلسلة الزمنية من خلال دراسة ، مركباتها او مكوناتها<sup>1</sup>.

اعتمدنا في هذه الدراسة على منهج الحدود للتكامل المشترك المستندة على نموذج الإنحدار الذات

للمتباطئات الزمنية الموزعة ARDL ، و أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدم في هذا البحث وبالغة

<sup>1</sup> بن ختم يوسف ، العلاقة بين سعر الصرف والموازي والقدرة الشرائية ( حالة الجزائر ) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص اقتصاد قياسي مالي بنكي ، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابوبكر القايد تلمسان ، 2016/2015 ، ص: 129

29 مشاهدة ممتدة من عام 1990 الى 2018 كما ان نموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الاجل القصير عن الاجل الطويل ,اذ نستطيع من خلال هذا النموذج تحديد العلاقة التكاملية لمتغير التابع والمتغيرات المستقلة بالإضافة الى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ,وتعد معلماته المقدرة في الاجل الطويل والقصير اكثر اتساقا من تلك التي نحصل عليها من الطرق الاخرى مثل انجل وجرانجر (1987) وطريقة جوهانسن (1988) وكذلك جوهانسن جسييلوس (1990) .

اصبحت منهجية Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) متكامل المشترك شائعة الاستخدام في السنوات الاخيرة ، إذ يقدم هذا النموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنيا كمتغيرات مستقلة في النموذج ، وقد طور هذا النموذج والمنهجية كل (Pesaran and Smith (1995) و (1999) (1998) Pesaran and Smith و (2001) Pesaran and Al ويتم في هذه المنهجية دمج نماذج الانحدار الذاتي Auto regressive model ونماذج فترات الإبطاء الموزعة Distributed Lag Model في نموذج واحد، وفي هذه المنهجية تكون السلاسل الزمنية دالة في ابطاء قيمها وقيم المتغيرات التوضيحية (المستقلة) الحالية وابطائها بمدة واحدة أو أكثر،<sup>1</sup> ويتميز نموذج منهجية (ARDL) بعدة مزايا منها:

- 1- يمكن تطبيقه بغض النظر عما اذا كانت المتغيرات محل البحث متكاملة من الدرجة صفر  $I(0)$  او متكاملة من الدرجة واحد صحيح ,  $I(1)$  مقترناً بشرط ان لا تكون السلاسل الزمنية لمتغيرات متكاملة من الدرجة الثانية  $I(2)$  فقط ( لا يتطلب ان تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة نفسها )ومع ذلك يتطلب ان يكون المتغير التابع ساكناً عند المستوى اي  $I(0)$  .
- 2- إمكانية تقدير الأجل الطويل والقصير في آن واحد، فضلاً عن إمكانية التعامل مع المتغيرات التفسيرية في الأنموذج بفترات إبطاء زمنية مختلفة.
- 3- المقدرات الناتجة عن هذا النموذج تتصف بخاصية عدم التحيز والكفاءة اذا ان استخدام هذا الأنموذج يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي.<sup>2</sup>
- 4- إن نتائج تطبيقه تكون دقيقة في حالة كون حجم العينة صغيراً، فضلاً عن بساطة هذا الأنموذج في تقدير التكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية.

<sup>1</sup> نصير احمد واخرون ، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة 1970 الى 2019 ، النسخة الثالثة للمؤتمر الدولي 2019 ( ادارة و مالية واقتصاد )، كلية متعددة

التخصصات قتي مختبر العرائش للرياضيات التطبيقية واقتصاد التنمية المستدامة ، جامعة عبد الملك السعدي ، المغرب ، ص: 08

<sup>2</sup> ناظم عبد الله عبد الحمدي ، ماجد جاسم محمد العيساوي ، قياس وتحليل العوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ( ARDL ) لمدة 1990 – 2015 ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ، 09 العدد17، جامعة الفلوجة، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد ، سنة 2017 ، ص : 150

5- إمكانية التمييز بين المتغيرات التابعة والمتغيرات التفسيرية في النموذج، والسماح بإختبار العلاقة بين المتغيرات الأصلية (في المستوى - Level) بغض النظر فيما إذا كانت المتغيرات التفسيرية هي  $I(0)$  و  $I(1)$  او مزيج منهما

6- ان نموذج (ARDL) يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من أنموذج الإطار العام ويعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأجل الطويل، وإن إختبارات التشخيص يمكن الإعتماد عليها بشكل كبير.

7- من خلال نموذج (ARDL) يمكن تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، فضلاً عن تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتعدّ معلماته المقدرة للأجل القصير والطويل أكثر اتساقاً من تلك المقدرة بالطرق الأخرى لإختبار التكامل المشترك.

والصيغة العامة للأنموذج مكون من متغير تابع  $(Y)$  و  $(K)$  ومن المتغيرات التفسيرية  $(X_1, X_2, \dots, X_K)$  يكتب النموذج (ARDL) بالشكل الآتي:-

$$\begin{aligned} \Delta Y_t = & c + B_1 Y_{t-1} + B_2 X_{1t-1} + B_3 X_{2t-1} + \dots + B_{k+1} X_{kt-1} \\ & + \sum_{i=1}^{p-1} \lambda_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \lambda_{2i} \Delta X_{1t-i} \\ & + \sum_{i=0}^{q_2-1} \lambda_{3i} \Delta X_{2t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k-1} \lambda_{(k+1)i} \Delta X_{kt-i} \\ & + \mu_t \dots \dots \dots (01) \end{aligned}$$

إذ إن:

$\Delta$ : الفروق الأولى.  $C$ : الحد الثابت.  $\mu_t$ : حد الخطأ العشوائي

$B$ : معلمات العلاقة طويلة الأجل.  $\lambda$ : معلمات العلاقة قصيرة الأجل.

$(P, q_1, q_2, \dots, q_K)$ : تمثل فترات الإبطاء للمتغيرات  $(Y, X_1, X_2, \dots, X_K)$  على الترتيب.

### III. توصيف متغيرات الدراسة باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

المتغيرات عبارة عن مشاهدات سنوية للفترة الممتدة من 1990 الى غاية 2018 أي حجم الهينة المستعملة 28 مشاهدة وذلك بالنسبة للاقتصاد الجزائري وفيما يلي التعرف بالمتغيرات المستخدمة

#### 1- رصيد ميزان المدفوعات ( المتغير التابع )

معبرا برصيد ميزان المدفوعات السنوي مقاسا بوحدة بمليار دولار ونرمز له برمز SBP

#### 2- التدفقات المالية الدولية ( المتغيرات المفسرة )

ومتتمثلة في أهم أشكال التدفقات المالية الدولية وهي الاستثمار الأجنبي ، القروض الخارجية ، المعونات والمساعدات الخارجية الرسمية ووحدة قياسها مليار دولار ونرمز لها بالرموز التالية

✓ الاستثمار الأجنبي المباشر ( FDI : Direct Foreign Investment )

✓ القروض الخارجية ( مجموع الدين الخارجي ) Total External Debt : نرمز لها DEPT

✓ المعونات والمساعدات الخارجية الرسمية المتلقاة : (Official foreign aid received) : ونرمز

لها بالرمز OFAR

ويمكن التعبير عن متغيرات الدراسة بالدالة التالية :

$$SBP = f ( FDI , DEPT , OFAR )$$

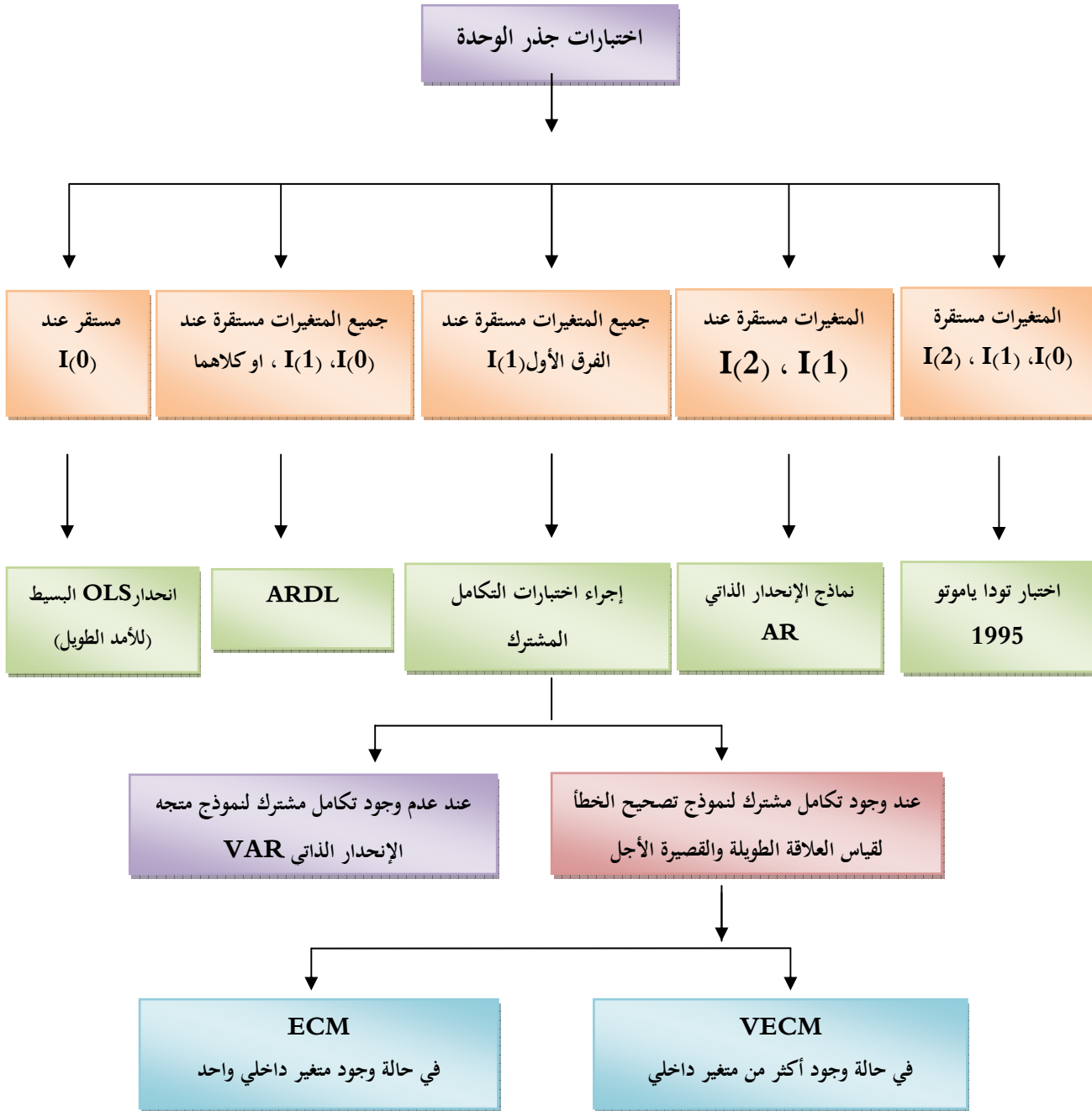
## المطلب الثاني: نتائج الدراسة القياسية ومناقشتها

بعد اجراء الدراسة القياسية على المتغيرات لاختبار اثر التدفقات المالية الدولية على رصيد ميزان المدفوعات باستخدام برنامج (9) Eviews يمكن فيما يلي عرض اهم النتائج ومناقشتها

I. اختبار السكون: تعاني أغلب السلاسل الزمنية المتعلقة بالحياة الإقتصادية من عدم الإستقرار أي تحتوي على جذر الوحدة الذي يتجلى بأن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن، مما يؤدي إلى وجود إرتباط زائف ومشكلات في التحليل والإستدلال القياسي بسبب صعوبة نمذجة تلك السلاسل الزمنية، لذا يتم اللجوء إلى إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية ويقصد بإستقرارية السلسلة الزمنية عدم وجود إتجاه عام للظاهرة صعوداً ونزولاً في المسار الزمني للسلسلة، فضلاً عن عدم وجود تقلبات موسمية أي لا تتغير خصائصها عبر الزمن، مما يجعل البيانات تتذبذب حول وسط حسابي مستقل عن الزمن لذلك لا بد من التحقق من سكون السلسلة الزمنية لكل متغير في النموذج، وهناك عدة مؤشرات تدل على إن تقدير النموذج يكون زائفاً بسبب عدم إستقرار السلاسل الزمنية منها.

إن سكون السلسلة الزمنية عند المستوى الأصلي او عند الفرق الأول او عند كليهما هو الذي يحدد نوع النموذج او الإختبار الإحصائي (إختبار التكامل المشترك) المستخدم في القياس والتقدير كما موضح في الشكل الآتي

الشكل رقم ( 02 - 05 ) مخطط هيكلية الإختبارات القياسية



المصدر: Muhammad Saeed Ass Meo , Superior Uneversity Lahore , pakistan

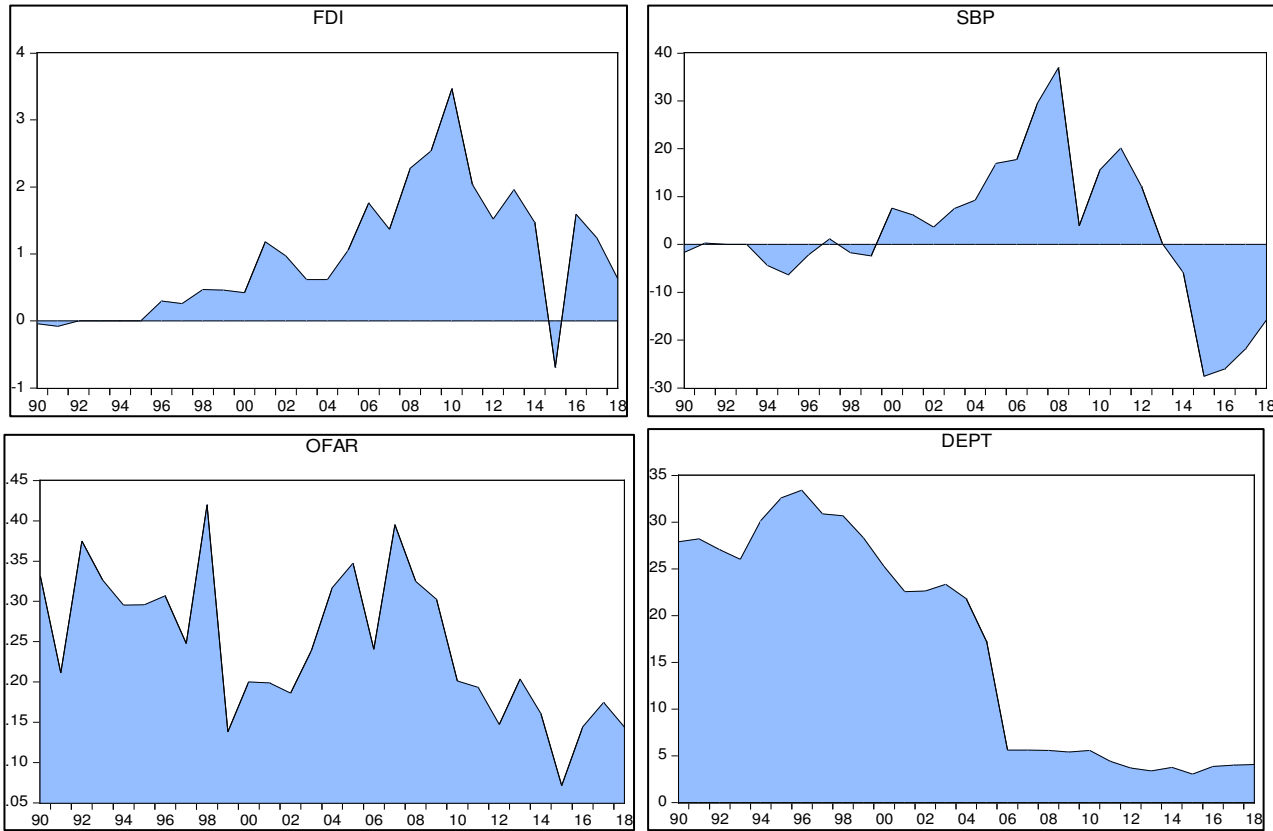
وبعد إجراء اختبارات السكون (الإستقرارية) يتحدد نوع الإختبار المناسب. وهناك عدة طرق يمكن بواسطتها

إختبار سكون السلاسل الزمنية منها:

## 1- الشكل البياني

يعطي الشكل البياني اعلاه الزمني تصور أولي عن مدى سكون السلاسل الزمنية لأي متغير، فضلاً عن قدرته على بيان إتجاه عام تصاعدي او تنازلي للسلسلة الزمنية الناجم عن إختلاف متوسطات العينات الزمنية للسلسلة ككل، وهذا يعني عدم سكون السلسلة الزمنية، لكن في بعض الأحيان يصعب تحديد طبيعة السلسلة ما إذا كانت ساكنة او غير ساكنة بالملاحظة البسيطة او حتى بالرسم البياني، عند ذلك يمكن أن نلجأ إلى معايير أخرى منها دالة الإرتباط الذاتي، واختبارات جذر الوحدة

### الشكل رقم ( 02-06) : الرسم البياني لسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 09

من خلال مشاهدة الرسم البياني لسلاسل الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة نلاحظ بان جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات انفة الذكر تعاني من عدم الإستقرار بسبب التذبذب في مشاهدات العينة الواضح من الأشكال، وبالتالي سيتم اختبار استقرارية هذه المشاهدات ثم البدء بتصحيح تلك السلاسل ذات المشاهدات غير المستقرة.

## 2- اختبار ديكي فولار الموسع ADF : حتى يتم التحقق من مدى إستقرارية السلاسل الزمنية تم

باستخدام اختبار ديكي فولار الموسع ADF حسب الفرضيات التالية :

- فرضية الصفرية : السلسلة الزمنية ساكنة (مستقرة ) اي عدم وجد جذر وحدة  $H_1 : B < 1$
- فرضية البديلة: السلسلة الزمنية غير ساكنة (غير مستقرة ) اي وجد جذر وحدة  $H_0 : B=1$

والجدول رقم ( 02-11 ) : يبين استقرارية المتغيرات وفق اختبار ديكي - فولر الموسع ADF

الفرق الاول ( 1 ) I				المستوى ( 0 ) I				الاختبار	المتجه
OFAR	DEPT	FDI	SBP	OFAR	DEPT	FDI	SBP		
-9.43	-3.62	-7.02	-5.45	3-.23	-0.47	-2.42	-1.52	t - Statistic	حد ثابت فقط
0.0000	0.011	0.000	0.0001	0.002	0.88	0.14	0.50	Prob.t	
***	**	***	***	**	NO	NO	NO	Stationarity	
-9.293	-3.54	-5.61	-5.48	-4.13	-1.66	-3.29	-1.56	t - Statistic	حد ثابت واتجاه عام
0.0000	0.054	0.0006	0.0007	0.01	0.73	0.09	0.78	Prob.t	
***	*	***	***	**	NO	*	NO	Stationarity	
-9.58	-3.41	-7.14	-5.54	-0.779	-1.654	-1.511	-1.577	t - Statistic	بدون حد ثابت واتجاه عام
0.0000	0.0014	0.000	0.000	0.369	0.091	0.120	0.106	Prob.t	
***	***	***	***	NO	*	NO	NO	Stationarity	

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 09

بعد إجراء اختبار الاستقرارية بواسطة اختبار ديكي فولر الموسع ADF للسلاسل الزمنية حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول رقم ( 02-06 ) أعلاه نلاحظ ان المتغير SBP غير مستقرة عند المستوى 10 في حين استقرت بعد الفرق الأول عند مستوى 1% فهي متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، أما المتغير FDI فهو مستقر عند المستوى عند 10% بوجود حد ثابت واتجاه عام في حين استقرت عند الفرق الأول فهي مستقرة في المستوى I(0) اما المتغير DEPT فهي استقر في المستوى بدون ثابت واتجاه عام عند 10% واستقرت بعد الفرق الأول عند مستوى 5% بوجود حد ثابت فقط وعند 10% بوجود حد ثابت واتجاه عام وعند 01% وبدون حد ثابت واتجاه عام فهي متكاملة من الدرجة الأولى I ( 01 ) اخيرا المتغير OFAR فهو مستقرة عند المستوى عند 05% بوجود حد ثابت واتجاه عام وبوجود حد ثابت فقط واستقرت عند 1% بعد الفرق الاول عند كل متجه فهي متكاملة من الدرجة الاولى I (1)

3- دالة الارتباط الذاتي : تفسر دالة الارتباط الذاتي والجزئي لسلسلة زمنية معينة الارتباط الموجود بين المشاهدات لمختلف الفترات، وهي ذات أهمية كبيرة في إبراز بعض الخصائص العامة للسلسلة الزمنية وتعد دالة الارتباط الذاتي AC من الإختبارات المهمة والبسيطة المستخدمة في التحقق من مدى إستقرار السلاسل الزمنية لمتغير ما . ومن الناحية العملية نقوم بتقدير دالة الارتباط الذاتي للمجتمع بواسطة دالة الارتباط الذاتي للعينة، إذا فشلنا في تحديد إستقرارية السلسلة الميدانية من الرسم البياني، يمكن أن ننظر إلى دالة الارتباط الذاتي للعينة أو ما يسمى ببيان الارتباط

والشكل الموالي يبين دالة الارتباط الذاتي AC لمتغير رصيد ميزان المدفوعات SBP

الشكل رقم ( 02-07 ) : دالة الارتباط الذاتي AC لمتغير رصيد ميزان المدفوعات SBP

Date: 09/02/20 Time: 10:38 Sample: 1990 2018 Included observations: 28							Date: 09/02/20 Time: 10:37 Sample: 1990 2018 Included observations: 29						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		
		1 -0.09...	-0.09...	0.2681	0.605			1 0.764	0.764	18.760	0.000		
		2 -0.15...	-0.16...	1.0275	0.598			2 0.548	-0.08...	28.768	0.000		
		3 0.142	0.115	1.7090	0.635			3 0.380	-0.02...	33.750	0.000		
		4 -0.00...	-0.00...	1.7098	0.789			4 0.145	-0.27...	34.509	0.000		
		5 -0.10...	-0.07...	2.1240	0.832			5 -0.02...	-0.03...	34.531	0.000		
		6 0.154	0.128	3.0354	0.804			6 -0.13...	-0.04...	35.217	0.000		
		7 -0.00...	-0.01...	3.0381	0.881			7 -0.26...	-0.16...	38.061	0.000		
		8 -0.11...	-0.06...	3.6235	0.889			8 -0.36...	-0.12...	43.718	0.000		
		9 -0.25...	-0.32...	6.4586	0.693			9 -0.43...	-0.13...	52.012	0.000		
		1... 0.013	-0.08...	6.4668	0.775			1... -0.42...	0.033	60.667	0.000		
		1... 0.098	0.069	6.9409	0.804			1... -0.32...	0.149	65.808	0.000		
		1... -0.08...	-0.03...	7.3611	0.833			1... -0.27...	-0.19...	69.851	0.000		
		1... -0.06...	-0.07...	7.6249	0.867			1... -0.23...	-0.09...	72.892	0.000		
		1... 0.053	-0.02...	7.7957	0.900			1... -0.16...	-0.06...	74.428	0.000		
		1... -0.02...	0.066	7.8373	0.930			1... -0.13...	-0.05...	75.553	0.000		
		1... -0.03...	-0.02...	7.9444	0.951			1... -0.09...	-0.03...	76.185	0.000		

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 09

إن الشكل أعلاه يوضح دالة الارتباط الذاتي AC للمتغير رصيد ميزان المدفوعات SBP عند المستوى level وعند الفرق الأول (First-Difference) ، وتشير النتائج إلى أن دالة الارتباط الذاتي AC للمتغير رصيد ميزان المدفوعات SBP عند المستوى تختلف اختلافا معنويا عن الصفر حتى الفجوة ( K=04 ) ثم بتناقص نحو الصفر عند الفجوة K=05 أين كانت قيم AC عندها ( 0.02 ) وكانت مرتفعة عند الفجوة الأولى K=01 حيث كانت تساوي ( 0.76 ) ثم رجعت للارتفاع عند الفجوات الثامنة والتاسعة والعاشر حيث بلغت ( 0.364 ، 0.430 ، 0.428 ) على التوالي ثم انخفضت بتناقص نحو الصفر ولا تصل الى الصفر وصلت عند الفجوة ( K=16 ) تساوي 0.096 وهذا ما يعني أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى وهذا لوجود ارتباط قوي بين قيم هذه السلسلة ، لكن عند اخذ الفروقات الأولى لهذه السلسلة نلاحظ أنها أصبحت مستقرة وان قيم AC منخفضة حيث بلغت عند الفجوة الأولى K=01 ( -0.093 ) ووصل الى 0.005 - عند الفجوة الرابعة K=04

اما فيما يخص لأشكال دالة الارتباط الذاتي للمتغير FDI عند المستوى فقد كانت قيم AC مرتفعة لتحقيق ( AC =0.649 ) عند الفجوة الأولى وتقرب من الصفر عند الفجوة K=06 فتساوي 0.08 وتستمر في الانخفاض إلا أن تصل الى 0.02 عند الفجوة K=08 ثم ترجع للارتفاع وهذا ما يعني إنها غير مستقرة أما بعد الفرق الأول أصبحت مستقرة إذا قيم دالة الارتباط الذاتي بلغت ( -0.332 ) عند الفجوة الأولى وهذا ما يدل على استقرار سلسلة بيانات صافي الاستثمار الأجنبي المباشر .

أما فيما يخص لأشكال دالة الارتباط الذاتي للمتغير DEPT عند المستوى كانت قيم AC مرتفعة لتحقيق (AC= 0.935) عند الفجوة الأولى وتبقى مرتفعة الى غاية الفجوة K=09 و K=10 ثم ترجع ترتفع وهذا ما يدل أنها غير مستقرة في المستوى بينما بعد الفرق الأول انخفضت لتصبح (AC= 0.331) في حين أشكال دالة الارتباط الذاتي للمتغير OFAR عند المستوى كانت قيم مرتفعة لتحقيق أعلى قيمة عند الفجوة الثانية حيث بلغت (0.449) بينما كانت عند الفجوة الأولى تساوي (0.396) وهذا ما يدل أنها غير مستقرة عند المستوى بينما بعد الفرق الأول انخفضت قيم AC فبلغت قيمتها عند الفجوة الأولى (-0.533) وهي أعلى قيمة وتتناقص تدريجيا وهذا ما يدل إلى استقرارها

الجدول رقم ( 02-12) : دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة

المتغير	المستوى		القرار	المستوى الاول		القرار	درجة التكامل
	اقل فجوة	اعلى فجوة		اقل فجوة	اعلى فجوة		
SBP	-0.024	0.764	غير مستقرة	-0.005	-0.253	مستقرة	I ( 1 )
FDI	0.025	0.649	غير مستقرة	0.006	-0.332	مستقرة	I ( 1 )
DEPT	0.064	0.935	غير مستقرة	-0.001	0.311	مستقرة	I ( 1 )
OFAR	0.019	0.449	غير مستقرة	-0.002	-0.533	مستقرة	I ( 1 )

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 09

ونلاحظ أن متغيرات الدراسة مستقرة السلسلة عند الفرق الأول I ( 1) وغير مستقرة في المستوى I(0)

## II. إختبار التكامل المشترك بإستعمال منهج الحدود

وبعد إجراء إختبارات درجة تكامل متغيرات النموذج وفق إختبارات (ADF, PP, Kps), ولتطبيق منهج تحليل التكامل المشترك في إطار نموذج (ARDL) يستلزم القيام بخمسة إجراءات هي:

1 - إختبار فترات الإبطاء المثلى للفروق : إذ يتم إختبار فترات الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في المعادلة (01) من خلال إستخدام النموذج متجه الإنحدار الذاتي غير المقيد، وهناك خمس معايير مختلفة لتحديد الفترة وهي:

أ. معيار خطأ التنبؤ النهائي (Final Prediction Error – 1969) ويأخذ الصيغة الآتية:

$$FPE(p) = \left[ \frac{T + P - k}{k - p \cdot k} \right]^k \cdot \det \sum e \dots \dots \dots (02)$$

ب. معيار معلومات أكيكي (Akaike Information criterion-1973) ويأخذ الصيغة الآتية:

$$AIC(p) = \ln \left[ \det \left( \sum e \right) \right] + \frac{2k^2 P}{T} \dots \dots \dots (03)$$

ت. معيار معلومات شوارز (Schwarz Criterion-1978) ويأخذ الصيغة الآتية:-

$$SC_{(P)} = \ln \left[ \det \left( \sum e \right) \right] + \frac{2k^2 P \ln(T)}{T} \dots \dots \dots (04)$$

ث. معيار معلومات حنان وكوين (Hannan & Quinn Criterion-1979) ويأخذ الصيغة الآتية:-

$$H. Q_{(P)} = \ln \left[ \det \left( \sum e \right) \right] + \frac{2k^2 P \ln. \ln(T)}{T} \dots \dots \dots (05)$$

ج. معيار نسبة الإمكان الأعظم (Likelihood Ratio Test).

إذ إن: K: عدد المتغيرات في النموذج. T: عدد المشاهدات. P: عدد فترات الإبطاء.

$\sum e$ : مصفوفة التباين والتباين المشترك المقدرة لبواقي الأنموذج.

وتتفق جميع تلك الإختبارات على أن فترة الإبطاء المثلى (P) هي تلك الفترة التي تعطي أدنى قيمة لمعظم المعايير عند

الإختبار الجدول الأتي يبين أفضل إبطاء

الجدول رقم (02-13) يمثل درجة تأخير المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-196.2690	NA	57.62475	15.40531	15.59886	15.46104
1	-140.3784	90.28482*	2.731060*	12.33680	13.30457*	12.61548*
2	-124.5722	20.66968	3.063340	12.35171	14.09369	12.85333
3	-107.6970	16.87522	3.770933	12.28438*	14.80057	13.00895

\* indicates lag order selected by the criterion  
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)  
 FPE: Final prediction error  
 AIC: Akaike information criterion  
 SC: Schwarz information criterion  
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 09

من خلال الجدول أعلاه يمكننا إختيار فترات الإبطاء المثلى للفروق التي توافق اقل قيمة لمعايير

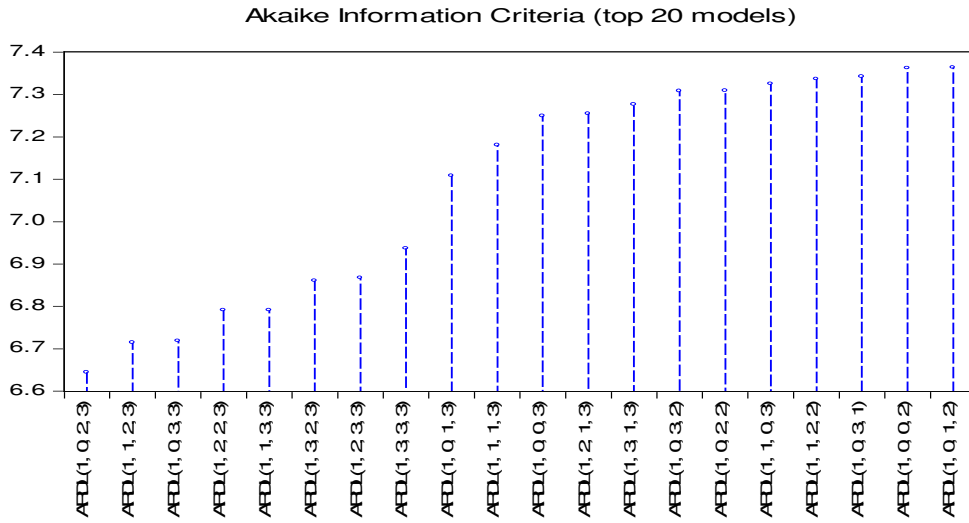
AIC . LR . FPE . SC . HQ . ونلاحظ ان كل من معيار SC و FPE و HQ و LR اختار ان

أفضل إبطاء هو 01 بينما معيار AIC اختار ان الإبطاء الأمثل هو 03 وادا فاضلنا بين احيار معيار SC

ومعيار AIC نلاحظ ان قيمة AIC المختارة ( 12.28438 ) اقل من قيمة SC المختارة

( 13.30457 ) وبالتالي يعتبر الإبطاء الأمثل هو lag = 03 حسب AIC

الشكل رقم ( 02-08 ) يمثل درجة تأخير المثلى



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 09

من خلال الشكل أعلاه يمكننا إختيار درجة التباطؤ عند ( 1.0.2.3 ) ARDL التي توافق أقل قيمة قيمة المعايير HQ.SC.FPE. LR . AIC

2- منهج إختبار الحدود Bounds Testing Approach

يستخدم لإختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في

النموذج و لإختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وفق هذا النهج لابد من اللجوء إلى إختبار الحدود

Bounds test أو إختبار Wald ، او إحصاءة إختبار F وفي دراستنا هذه سوف نستخدم اختبار الحدود

Bounds test وذلك لكي نستطيع تقدير هذه العلاقات في أن واحد بإستخدام نموذج الفجوات الزمنية

الموزعة المتباطئة ARDL

الجدول رقم ( 02-14 ) نتائج إختبار التكامل المشترك بإستخدام إختبار الحدود

ARDL لنموذج (Bounds test)

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.080254	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 09

من خلال نتائج إختبار الحدود Bounds test لهذا النموذج نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر F تقع خارج المجال (0) و (1) عند مستوى معنوية 10 %، 5 %، 2.5 %، 1 % مما يعني قبول الفرضية البديلة (  $H_1: b_1 \neq b_2 \neq b_3 \neq \dots \neq 0$  ) ورفض فرضية العدم (  $H_0: b_1 = b_2 = b_3 = \dots = 0$  ) أي أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات التفسيرية وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات نموذج الدراسة .

### III. تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

بعد التأكد من وجود علاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية يتم تقدير معلمات نموذج ARDL للأجلين الطويل والقصير

الجدول رقم ( 02-15 ) : تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
SBP(-1)	-0.075150	0.160932	-0.466968	0.6468
FDI	4.691978	1.885515	2.488433	0.0242
FDI(-1)	6.406198	2.206870	2.902843	0.0104
FDI(-2)	7.522241	2.220968	3.386921	0.0038
DEPT	-1.161274	0.520818	-2.229714	0.0404
DEPT(-1)	1.414791	0.850235	1.664000	0.1156
DEPT(-2)	-1.584824	0.825477	-1.919889	0.0729
DEPT(-3)	2.271303	0.541462	4.194758	0.0007
OFAR	79.20029	21.57707	3.670576	0.0021
C	-54.00346	9.063245	-5.958513	0.0000
R-squared	0.909025	Mean dependent var		2.858077
Adjusted R-squared	0.857852	S.D. dependent var		15.43677
S.E. of regression	5.820051	Akaike info criterion		6.644218
Sum squared resid	541.9679	Schwarz criterion		7.128101
Log likelihood	-76.37483	Hannan-Quinn criter.		6.783559
F-statistic	17.76368	Durbin-Watson stat		2.006284
Prob(F-statistic)	0.000001			

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 09

من خلال نتائج تقدير نموذج ARDL نلاحظ ان قيمة معامل التحديد فهي مرتفعة  $R^2 = 0.9090$  وهذا مايعني ان القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة حيث أنها تمثل المتغير التابع بنسبة 90.90 % اما النسبة المتبقية 9.10 % فهي يدخل ضمن هامش الخطأ ومتعلقة بمتغيرات أخرى لم يمكن إدراجها في النموذج بالإضافة إلى ذلك أن قيمة اختبار فيشر محسوبة  $F = 17.76$  أكبر من القيمة المحدولة إي أن النموذج ككل له دلالة معنوية وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة وهي مجمعة لها القدرة على تفسير تغيرات التي تحدث على المتغير التابع ونلاحظ أيضا أن أغلب معالم النموذج لهم دلالة معنوية مما يدل على تأثيرهم على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة .

#### IV. تقدير معاملات أنموذج (ARDL) ومعلمة تصحيح الخطأ (VECM)

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية سنحاول تقدير

معلمات لنموذج (ARDL) للأجلين القصير والطويل ومعلمة متجه تصحيح الخطأ (VECM)

#### 1- تقدير علاقة في المدى الطويل : سنقوم بتقدير العلاقة طويلة الأجل في إطار نموذج ARDL

في الجزائر للفترة والموضحة في الجدول التالي :

#### الجدول رقم ( 02-16) : نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	17.318900	2.169768	7.981912	0.0000
DEPT	0.874292	0.172385	5.071727	0.0001
OFAR	73.664407	16.203934	4.546082	0.0003
C	-50.22876...	5.109537	-9.830394	0.0000

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 09

نلاحظ أن أغلب معالم النموذج لهم دلالة معنوية مما يدل على تأثيرهم على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر

خلال فترة الدراسة 1990-2018 ونلاحظ ان اشارة معاملات المتغيرات التفسيرية

( FDI و DEPT و OFAR ) موجبة أي ان لها تأثير ايجابي على المدى البعيد على رصيد ميزان

المدفوعات وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية .

#### 2- تقدير علاقة في المدى القصير ( نموذج تصحيح الخطأ VECM )

بعد ان اظهرت النتائج المعنوية بان هناك علاقة طويلة الاجل بين متغيرات النموذج فهذا يمكننا من الانتقال الى

الخطوة الثانية الا وهي تقدير المعلمات قصيرة من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يمثل العلاقة بين

التدفقات المالية الدولية ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر في الاجل القصير باستخدام صيغة نموذج ARDL

وننتج موضحة في الجدول التالي :

#### الجدول رقم(02-17) : نتائج تقدير علاقة في المدى القصير

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: SBP				
Selected Model: ARDL(1, 2, 3, 0)				
Date: 09/02/20 Time: 18:34				
Sample: 1990 2018				
Included observations: 26				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI)	4.691978	1.885515	2.488433	0.0242
D(FDI(-1))	-7.522241	2.220968	-3.386921	0.0038
D(DEPT)	-1.161274	0.520818	-2.229714	0.0404
D(DEPT(-1))	1.584824	0.825477	1.919889	0.0729
D(DEPT(-2))	-2.271303	0.541462	-4.194758	0.0007
D(OFAR)	79.200293	21.577072	3.670576	0.0021
CointEq(-1)	-1.075150	0.160932	-6.680780	0.0000
Cointeq = SBP - (17.3189*FDI + 0.8743*DEPT + 73.6644*OFAR -50.2288 )				

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 09

نلاحظ أن أغلب معالم النموذج لهم دلالة معنوية مما يدل على تأثيرهم على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر في الأمد القصير ، ونلاحظ أيضا تقديرات معاملات الآجل القصير تتفق الى حد كبير من حيث الاشارة ومستوى المعنوية مع نتائج مقدرات الاجل الطويل وان تباينت قيم المعلمات بنسب متفاوتة ونلاحظ أيضا ان معلمة تصحيح الخطأ تساوي 1.075- وهي معنوية عند مختلف المستويات وبالشارة السالبة ، وهذا ما يعتبر مؤشرا على دقة وقوة وصحة العلاقة التوازنية في المدى القصير والطويل ، وان آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج ، أي 1.075 من الأخطاء في الآجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا عبر الزمن لبلوغ التوازن في الآجال الطويل أي أن اثر التدفقات المالية الخارجية على ميزان المدفوعات يتطلب حوالي اقل من سنة لبلوغ قيمته التوازنية في الآجل الطويل وهي استجابة سريعة  $1 \div 1.075 = 0.93$

**V. الاختبارات التشخيصية :** وتتضمن ما يلي:

### 1. إختبار مدى ملائمة وصحة تحديد النموذج من حيث الشكل الدالي

هنا سنحاول إختبار صحة ومدى ملائمة تحديد وتصميم من حيث الشكل الدالي ، وذلك باستخدام إختبار RAMSEY ونتائج الاختبار مبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم ( 02-18 ) : إختبار مدى ملائمة وصحة تحديد النموذج من حيث الشكل الدالي

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: SBP SBP(-1) FDI FDI(-1) FDI(-2) DEPT DEPT(-1) DEPT(-2) DEPT(-3) OFAR C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.268304	15	0.7921
F-statistic	0.071987	(1, 15)	0.7921

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 09

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمال إحصائية F يساوي 0.7921 هو أكبر من 0.05 وهذا يثبت صحة وملائمة الشكل الدالي المستخدم في التقدير.

### 2. إختبار مضروب لاغرانج ( LM-test ) للإرتباط الذاتي تسلسلي للأخطاء

تعد قيمة إحصاءة (DW) مظلة في نماذج الانحدار الذاتي لذا يعتمد على معامل لاغرانج LM في التحقق من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي والجدول الموالي يوضح ذلك :

الجدول رقم ( 02-19 ) : نتائج اختبار الارتباط الذاتي تسلسلي للأخطاء ( LM-tes )

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.464928	Prob. F(3,13)	0.2698
Obs*R-squared	6.568887	Prob. Chi-Square(3)	0.0870

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 09

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل من إحصائية F تشير إلى  $0.05 > 0.2698$  Prob ونفس الشيء

Prob :0.0870 هي أكبر من مستوى معنوية 5% مما يؤدي إلى قبول فرضية العدم التي تقر بعدم وجود

الارتباط الذاتي تسلسلي للأخطاء

### 3. إختبار عدم ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي (تجانس التباين) (ARCH)

يوجد العديد من الاختبارات لاكتشاف مشكلة تجانس التباين، وسنعمد على اختبار ARCH ( Heteroskedasticity – test ) الذي يعتمد على العلاقة بين مربعات البواقي وجميع المتغيرات المستقلة وكذلك مربعاتها وتحصلنا على النتائج التالية والمبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم ( 02-20 ) : نتائج اختبار ARCH تجانس التباين ( Heteroskedasticity–test )

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.261141	Prob. F(2,21)	0.7726
Obs*R-squared	0.582408	Prob. Chi-Square(2)	0.7474

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 09

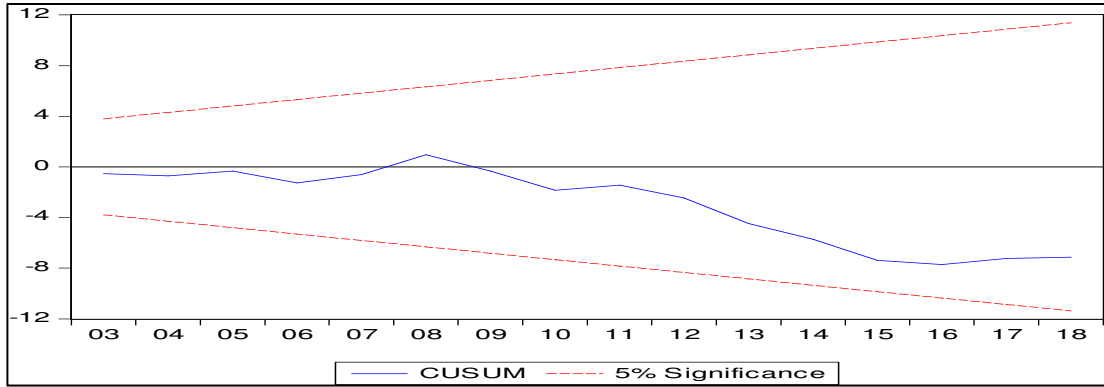
يلاحظ من خلال الجدول أن قيمة إحصائية F المحسوبة بلغت ( 0.2611 ) عند مستوى احتمال 0.77 وهذا يعني قبول الفرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

### 4. إختبار إستقرارية معاملات النموذج (ARDL)

#### 1-4 إختبار الاستقرار الهيكلي ( Cusum -Cusum of Squares . )

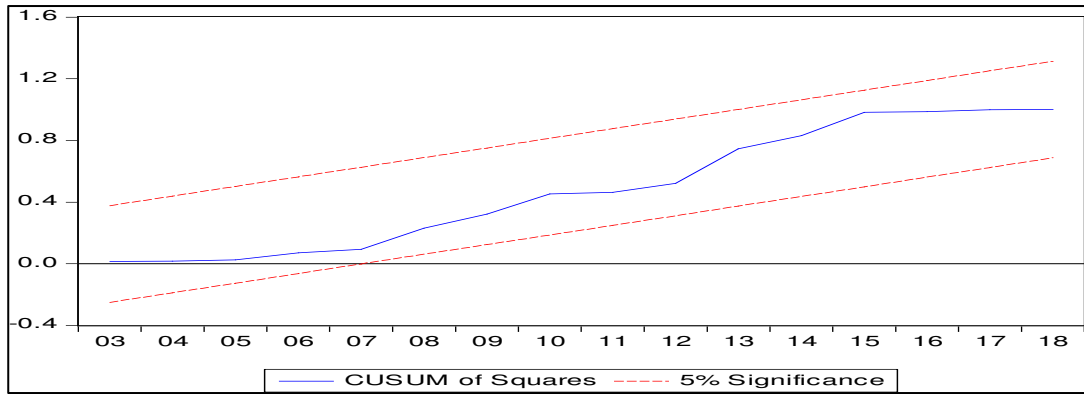
بعد التأكد وتقدير العلاقة طويلة وقصيرة الاجل باستخدام منهجية ARDL لغرض التأكد من خلو البيانات والمعطيات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من إستخدام أحد الاختبارات المناسبة والمتمثلة في الاختبارين هما المجموع التراكمي للبواقي ( Cusum ) وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي ( Cusum of Squares ) بحيث يعد هذان الاختباران من أهم الإختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات ومدى إستقرار وإنسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد . والشكل الموالي يوضح إختبار الاستقرار الهيكلي و يتحقق الإستقرار الهيكلي لمعاملات المقدرة لنموذج ARDL اذا وقع الشكل البياني لاحصائية كل من ( Cusum ) و ( Cusum of Squares ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 % و من ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا إنتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود عند هذا المستوى.

الشكل رقم ( 02-09 ) : اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابع ( Cusum )



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 09

الشكل رقم ( 02-10 ) : اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cusum of Squares)



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 09

يتضح من خلال الشكلين أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكليا عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود إستقرار بين متغيرات الدراسة و إنسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير و الطويل ، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الإختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 %.

5. مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة

وننتج موضحة في الجدول التالي

الجدول رقم ( 02-21 ) : مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة

	FDI	DEPT	OFAR
FDI	1.000000	-0.674096	-0.101826
DEPT	-0.674096	1.000000	0.432986
OFAR	-0.101826	-0.101826	1.000000

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 09

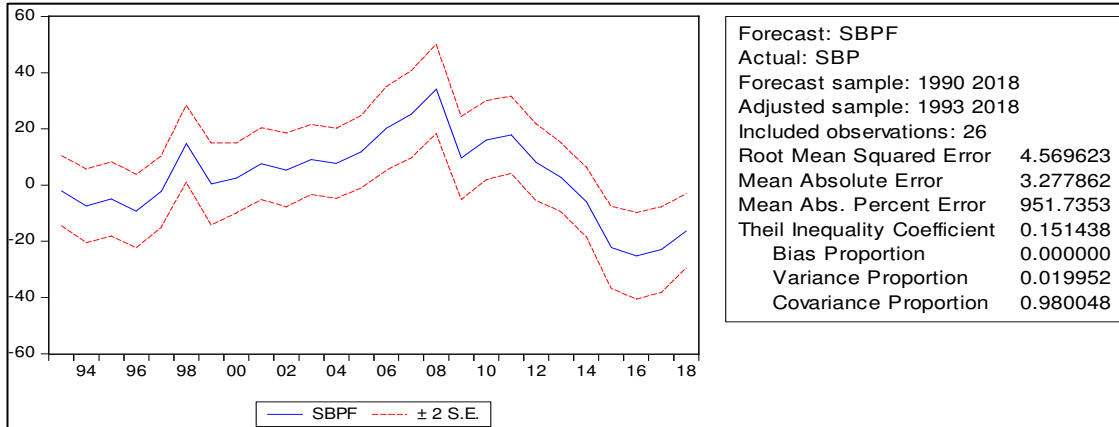
نلاحظ من الجدول أعلاه أن مربع أكبر قيمة لمعامل الارتباط البسيط بين اي متغيرين مستقلين في الدالة

المقدرة بلغت  $(-0.674096)^2 = 0.4544$  وهي اصغر من قيمة معامل التحديد البالغة  $R^2=0.9090$

وهذا يعني عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة في الدالة المقدرة .

### 6. إختبار الأداء التنبؤي لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المقدر

الشكل رقم ( 02 - 11 ) : إختبار الأداء التنبؤي لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المقدر



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 09

يتضح من خلال الشكل اعلاه والذي يتضمن جزئين الجزء الاول نتائج تقييم الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح

الخطا الغير مقيد بطريقة ARDL والذي تضره نتائج من خلال قيمة معامل تايل

وقيمة نسبة التحيز Bias Proportion المقدرة 0.00000 وهي مساوية لصفر ونسبة التباين

Variance Proportion والتي تساوي 0.019952 وهي قريبة من الصفر ونسبة التباين

Covariance Proportion المقدرة ب 0.980048 وهي قريبة من الواحد صحيح .

إذا يمكننا القول بان نموذج تصحيح الخطأ غير مقيد المستخدم يتمتع بأداء تنبؤي جيد لفترة الدراسة وهذا الأداء

الجيد يمكن تتبعه أيضا من خلال الجزء الثاني للشكل المتمثل في سلوك القيم الفعلية والمقدرة لرصيد ميزان

المدفوعات في الجزائر .

## الخلاصة

هدفت هذه الدراسة لقياس اثر انعكاس التدفقات المالية الخارجية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 فحاولنا في المبحث الأول إعطاء نظرة عامة عن ميزان المدفوعات والتدفقات المالية الخارجية في الجزائر من خلال تحليل كل من ميزان المدفوعات والتدفقات المالية الدولية وتتبع وضعية تطور كل منهما في فترة الدراسة كما تطرقنا إلى أهم القوانين والتشريعات التي تنظم وتشجع استقطاب هذه التدفقات .

اما في المبحث الثاني فقمنا بدراسة تطبيقية باستخدام الأسلوب القياسي المبني على تحليل السلاسل الزمنية حيث تم توظيف نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الزمنية الموزعة ARDL ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها في الدراسة القياسية ما يلي :

- ☒ كل متغيرات الدراسة ( SBP – FDI – DEPT- OFAR ) ساكنة عند الفرق الاول (اي بها جدر وحدة ) أي تحققت صفة الاستقرار وفق اختبار جدر الوحدة المستخدم ADF ولا توجد متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية (2)I ، مما استوجب استعمال النموذج ARDL في تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير والطويل .
- ☒ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ( وجود علاقة تكامل مشترك ) بين رصيد ميزان المدفوعات SBP (المتغير التابع) و التدفقات المالية الخارجية FDI – DEPT- OFAR ( المتغيرات المستقلة او المفسرة) ووجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات ،من خلال إختبار الحدود Bounds test.
- ☒ لتطبيق حزمة اختبار التكامل المشترك ARDL توجب اختبار فترات إبطاء مثلى لغرض تقدير نموذج اثر التدفقات المالية الخارجية على ميزان المدفوعات وإختيار درجة التباطؤ الأمثل عند ( 1.0.2.3 ) ARDL التي توافق أقل قيمة لمعيار AIC وتحتاج العلاقة إلى درجة تأخير واحدة حسب معايير LR.FPE.SC.HQ و ثلاث درجات تأخير وفق AIC .
- ☒ أعطت نتائج تقدير دالة اثر التدفقات المالية الدولية على ميزان المدفوعات في الجزائر وفق منهجية ARDL أن قيمة R<sup>2</sup> بلغت نسبة 90.90 % إي أن المتغيرات المستقلة ( التدفقات المالية الخارجية FDI – DEPT-OFAR ) تفسر 90.90% من المتغير التابع (رصيد ميزان المدفوعات SBP) اما نسبة 9.10% فتفسرها متغيرات أخرى.

☒ كانت نتائج اختبارات ( LM-Test , Heteroskedasticity-Test ) للأخطاء العشوائية معنوية إحصائيا حسب إحصائية فيشر F ، غير معنوية و مربع كاي لان قيمتهما أكبر من مستوى المعنوية

5%، وحققت غاية الاختبار للنماذج المقدره وفق صيغة  $ARDL$  ( اثر التدفقات المالية الدولية على

ميزان المدفوعات ) ، مما يؤدي بنا إلى قبول فرضية العدم التي تقر بعدم وجود إرتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء

☒ اما نتائج اختبار  $ARCH$  تجانس التباين بعدم معنوية إحصائية فيشر  $F$  ومربع كاي عند مستوى

معنوية 5% ، وبالتالي عدم وجود مشكل عدم ثبات تجانس التباين

☒ حسب نتائج إختبار الاستقرار الهيكلي ( $Cusum\ of\ Squares - Cusum$ ) لنموذج الدراسة

فهي مستقرة مدام داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5% في كلتا الاختبارين .

-نلاحظ أن إحتمال إحصائية  $F$  يساوي 0.7921 وهو اكبر من 0.05 هذا يثبت صحة وملائمة الشكل

الدالي المستخدم في التقدير.

☒ نلاحظ أن معلمة تصحيح الخطأ  $cointEq(-1)$  تساوي -1.075 وهي معنوية عند مستوى معنوية

5% وبالشارة السالبة ، وهذا يدعم إتجاه التوازن المحقق من الأجل القصير بإتجاه الأجل الطويل ويزيد من

دقة وصحة العلاقة التوازنية أي ان اثر التدفقات المالية الخارجية على ميزان المدفوعات يتطلب حوالي اقل

من سنة لبلوغ قيمته التوازنية في الأجل الطويل وهي استجابة سريعة  $1 \div 1.075 = 0.93$

☒ النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة حيث مربع اكبر قيمة لمعامل

الارتباط البسيط بين أي متغيرين مستقلين في الدالة المقدره بلغت  $(0.67409)^2 = 0.4544$

الكتابة العامة

نتيجة لحتمية الانفتاح الاقتصادي بين الدول تنشأ أشكال متعددة من المعاملات التجارية والمالية والتي ينتج منها تدفقات مالية خارجية ونتيجة التطور الهائل في حجم التدفقات الدولية لرؤوس الأموال جذب الاهتمام بهذه الظاهرة، وكما هو متعارف عليه اقتصاديا فأن التدفقات الدولية لرؤوس الأموال تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وبالرغم من صحة هذه العلاقة على وجه العموم في كثير من الدول المتقدمة وكذا بعض الدول الناشئة، إلا أن الدراسات التطبيقية الحديثة التي أجريت في عدد من الدول النامية تشير إلى أن هذه العلاقة ليست مستقرة وقد تختلف من اقتصاد إلى آخر في الاتجاه والمقدار. من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة سعينا من خلالها الإجابة على الإشكالية المطروحة معرفة ما مدى تأثير التدفقات المالية الدولية على ميزان المدفوعات في الجزائر ( كون الجزائر دولة نامية ) بناء على الأهداف المسطرة وبالاعتماد على الفرضيات الموضوعية تم تقسيم البحث إلى فصلين

قدمنا في **الفصل الأول** التحليل النظري للموضوع وذلك من خلال عرض المفاهيم العامة لميزان المدفوعات واستعراض مكوناته الأساسية وتحليل ظاهرة الخلل والتوازن داخله ، كما تطرقنا إلى التدفقات المالية الدولية بتحديد مفهوم واضحاً للحركة الدولية لرؤوس الأموال وتحديد أهم مكوناتها ، بالإضافة إلى اعتماد تصنيف يعتمد على معايير دقيقة وواضحة للفرقة بين أشكال التدفقات الدولية لرؤوس الأموال، و محاولة إظهار أهم الآثار المترتبة على التدفقات الدولية لرؤوس الأموال سواء على البلد المصدر والمستورد لها .

أما في **الفصل الثاني** فأشرنا فيه إلى متغيرات الدراسة وتطوراتها خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2018، من خلال عرض وضعية رصيد ميزان المدفوعات الجزائري تحليل الموازين الفرعية له خلال سنوات الدراسة، كما تطرقنا إلى أهم أشكال التدفقات المالية الدولية في الجزائر وكذا التشريعات والقوانين التي وضعتها السلطة من اجل تنظيم هذه التدفقات واستقطابها وكما قمنا تحليل اثر الإصلاحات الاقتصادية وبرامج التنمية التي مست الاقتصاد الجزائري على كل من التدفقات المالية الدولية وميزان المدفوعات في الجزائر من خلال تتبع مراحل تطورها وتركيبها كل منها خلال فترة الإصلاح . وفي الأخير قمنا بدراسة تطبيقية لاختبار انعكاس واثر التدفقات المالية الدولية على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري في المدى الطويل فأجرينا دراسة قياسية خلال فترة الدراسة الممتدة من 1990 الى 2018 اعتمدنا من خلالها على تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

### نتائج اختبار الفرضيات

وبعد هذه الدراسة البسيطة التي قمنا بها نستطيع اختبار الفرضيات المنطلق منها في البداية

**صحة الفرضية الأولى :** يعرف ميزان المدفوعات بأنه هو سجل منظم او بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى لفترة زمنية معينة و يتكون من أربع حسابات أساسية وهي ( الحساب الجاري ، حساب العمليات الرأسمالية و حساب احتياطات الدولة الرسمية وحساب التباين الإحصائي - السهو والخطأ -) وثلاثة أقسام رئيسية وهي السلع والخدمات و الهبات والتعويضات و رأس المال والذهب النقدي. ويأخذ رصيده ثلاث حالات فيكون إما فائض أو عجز أو توازن ومن اجل تسوية العجز تتبع احد آليات التسوية الثلاث أما وفق النظرية الكلاسيكية أو النظرية الكنزية أو عن طريق التدفقات المالية الدولية

**الفرضية الثانية :** يقصد بتدفقات المالية الدولية انتقال رؤوس الأموال في شكل عمليات إقراض أو اقتراض بين الدول المختلفة أو في شكل تدفقات مالية بين المالكين والشركة المملوكة لهم في الخارج ملكية كاملة أو جزئية وبذلك تجسد التدفقات وضيافة نقل القوة الشرائية بين الدول ولا تدخل ضمنها انتقال رؤوس الأموال العينية في شكل آلات ومعدات واصل مختلفة فهذه الأخيرة تدخل في مجال التجارة الدولية لسلع . تأخذ التدفقات المالية الدولية عدة أشكال أهمها المنح والإعانات والمساعدات الخارجية القروض الخارجية و الاستثمارات الأجنبية بنوعها المباشرة واستثمارات الأوراق المالية كما أن هناك عدة مصادر لتمويل الدولي مقسمة كما يلي : - الهيئات الدولية ذات الطابع العالمي - الهيئات الدولية ذات الطابع الإقليمي - المؤسسات الوطنية للتمويل الدولي

**الفرضية الثالثة :** من خلال التعريف ميزان المدفوعات الذي يعتبر تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة فهو المرآة العاكسة للوضع الاقتصادية في الجزائر فهو حتما سيتأثر بكل الإصلاحات البرامج التنموية التي مست الاقتصاد الوطني من خلال تطور الحسابات المكونة لميزان المدفوعات خاصة الحساب الجاري وحساب رأس المال فانتقل من عجز خلال فترة التسعينيات ثم حقق فائض إلى غاية 2014 أين عاد للعجز . أما التدفقات الدولية لرأس المال تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني حيث تستخدم كأداة لتغطية العجز في التمويل الداخلي كما تستخدم كوسيلة لتصحيح وتعديل ميزان المدفوعات و تحقيق التوازن وتطورت تركيبة أشكال التدفقات المالية الدولية في الجزائر نتيجة لإصلاحات التي طرأت على الاقتصاد الوطني حيث كانت في البداية القروض الخارجية مرتفعة لان الدولة كانت تعتمد على القروض الخارجية لتغطية العجز في التمويل الداخلي لاقتصادها بعد الاستقلال كما كانت تستفيد من المعونات والمساعدات الدولية الإنمائية بعد الاستقلال ثم تراجع حجم القروض والمعونات خاصة بعد استفادة الجزائر من إعادة جدولة ديونها حيث لعبت سياسة الدفع المسبق للديون التي انطلقت سنة 2004 دورا هاما في تخفيض نسبة المديونية والتوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر الذي كان من أهم معالم الإصلاح الاقتصادي والتوجه من اقتصاد اشتراكي الي اقتصاد مفتوح متأثر بالعملة الاقتصادية العالمية

**الفرضية الرابعة :** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في رصيد ميزان المدفوعات ( متغير تابع ) وأشكال التدفقات المالية الدولية ( متغيرات مفسرة ) وهو ما قدم دلالات بوجود علاقة توازنية بين هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة وهذا ما أثبتته الدراسة القياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزع ARDL حيث كان لنموذج معنوي حسب اختبار فيشر F وكذا معظم معاملات النموذج لها دلالة معنوية ومعامل التحديد يتدر ب  $R^2=0.9090$  أي ان المتغيرات المستقلة المتمثلة في اشكال التدفقات المالية الدولية تفسر المتغير التابع وهو رصيد ميزان المدفوعات بنسبة 90.90 % ما يدل على تأثيرهم على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة .

وبناء على نتائج الدراسة يمكن قبول صحة الفرضية الرئيسية التي تقول " تساهم التدفقات المالية الخارجية في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات وإعادة توازنه لأنها تدخل ضمن تركيبة ميزان المدفوعات " وبالتالي يمكن الجزم أن لتدفقات المالية الخارجية آثار على رصيد ميزان المدفوعات والعلاقة طردية بين التدفقات المالية الدولية

ورصيد ميزان المدفوعات في الأمد الطويل لان معلمات كل من المتغيرات المفسرة ( FDI و DEPT و OFAR ) موجبة في المدى الطويل .

#### ❖ نتائج الدراسة :

- يتكون ميزان المدفوعات من أربع حسابات رئيسية وثلاث أقسام ويكون رصيده فائض أو عجز ونادرا ما يصل إلى حالة التوازن وتستخدم الدولة عدة أساليب وسياسات لمعالجة إختلالاته من بينها استخدام التدفقات المالية الدولية
- يعتبر ميزان المدفوعات البيان الذي تسجل فيه كل المعاملات الدولية مع الخارج سواء معاملات تجارية أو مالية
- تأخذ التدفقات المالية الدولية أشكال مختلفة أبرزها ، الاستثمار الأجنبي بأنواعه ، القروض الخارجية بكل أنواعها، والهبات والمنح والمساعدات الخارجية الإنمائية مهما كانت الجهة المانحة لها .
- وفي الآونة الأخيرة أصبح الدولة تعلق أهمية كبيرة في التمويل على الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا للمزايا التي يتمتع بها عن غيره من الأشكال الأخرى بعد ما كانت تعتمد على القروض الخارجية والمساعدات الإنمائية
- أثبتت الدراسة مدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية التي قامت بها الجزائر منذ بداية التسعينات الأثر البالغ على ميزان مدفوعاتها وكذا حجم التدفقات المالية الدولية حيث أدت إلى تحسن ميزان المدفوعات واستطاعت إعادة التوازنات الاقتصادية الخارجية للدولة إذ أنها عززت خيار الخروج من الاختلالات التي عانى منها ميزان المدفوعات الجزائري.
- تطورت وضعية كل من ميزان المدفوعات وكذا حجم ونوع التدفقات المالية الخارجية بسبب الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية في الجزائر والمستخدمه من طرف الدولة من اجل تحسين الأوضاع الاقتصادية وتحقيق الانتعاش الاقتصادي من خلال التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي ومواكبة ظاهرة العولمة الاقتصادية العالمية .
- أثبتت اختبارات الدراسة القياسية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة وهذا يعني أن التدفقات المالية الدولية تأثر على رصيد ميزان المدفوعات في المدى الطويل وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية لان كما أسلفنا القول تستخدم هذه التدفقات المالية الدولية في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات كما أنها تدخل ضمن تركيبة ميزان المدفوعات تحت حساب العمليات الرأسمالية . ( تحديد بالأرقام )
- وهذا ما أثبتته من خلال إختبار الحدود **Bounds test** حيث قيمة إحصائية فيشر  $F$  تقع خارج المجال  $I(0)$  و  $I(1)$  عند مستوى معنوية 5% كما ان كل الاختبارات التشخيصية كانت جيدة فالنموذج المقدر خال من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء و عدم ثبات تجانس التباين ولا مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة ويتميز النموذج المقدر صحة وملائمة الشكل الدالي المستخدم في التقدير. وهذا ما اثبتته إختبار الاستقرار الهيكلي لان القيم الحرجة داخل الحدود وفي الاختبارين (*Cusum of Squares - Cusum*) والنموذج يتمتع بمعنوية كلية وكذا معنوية المعالم كما سبق وذكرنا في الفرضية الرابعة ومعامل التصحيح سالب ومعنوي  $cointEq(-1)$  تساوي  $-1.075$  وهذا يدعم إتجاه التوازن المحقق من الأجل القصير بإتجاه الأجل الطويل ويزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية.

على ضوء النتائج التي خلصنا إليها في هذا الدراسة يمكن الخروج ببعض التوصيات والاقتراحات يمكن من خلالها تنظيم وزيادة حجم التدفقات المالية الدولية التي من تعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية بصفة عامة وتحسن من رصيد ميزان المدفوعات بصفة خاصة وأهمها :

✓ نظرا لنمو حجم تدفقات رؤوس الأموال وما قد ينجم عنه من أزمات مالية يتطلب الأمر وجود رقابة على حركة رؤوس الأموال هذه الرقابة مرتبطة بتحرير القطاع المالي والذي تكون فيه للسلطات دورا في وضع إطار تنظيمي مناسب قد تحتاج القواعد التنظيمية في الاقتصاد إلى تقوية في العديد من المجالات بما في ذلك القواعد المتعلقة بمعاملات وتحويلات العملة الأجنبية التي يقوم بها غير المقيمين.

✓ الحد من خروج رؤوس الأموال والعمل على استرجاع رؤوس الأموال الهاربة من خلال تهيئة البيئة التشريعية والقانونية المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ على الجزائر أن تتعامل مع التدفقات الدولية لرأس المال بوصفها واقعا لا بد من التفاعل معه بصورة أو أخرى، شريطة أن يكون هذا التعامل قائما على أساس الاستفادة المشتركة الحالية والمستقبلية.

✓ العمل على توفير المناخ الجيد للاستثمار. فالمناخ الجيد للاستثمار يعتبر من أهم العوامل تأثيرا في قرار المستثمر في استثمار أمواله بالدولة المضيفة، كما يتعين استخدام المزايا والحوافز الضريبية لتوجيه الشركات الاستثمارية.

✓ ضرورة تأسيس سوق مالية في الجزائر ( بورصة الجزائر ) وهذا من اجل تنظيم والاستفادة من الاستثمارات في سوق الأوراق المالية والتخلص من السوق السوداء والمعاملات يغير منظمة للأوراق المالية.

✓ التخلص نهائيا من اللجوء إلى القروض الخارجية والقضاء على المديونية الخارجية التي أرهقت الاقتصاد الجزائري لسنوات عديدة وعدم الاعتماد على القروض الخارجية لتغطية العجز في التمويل الداخلي بل اللجوء إلى الإستثمار الأجنبي المباشر حيث تستفيد الدولة من عوائده التنموية والتمويلية في نفس الوقت .

✓ توظيف الاستثمارات الأجنبية الغير مباشرة في كل القطاعات الإنتاجية للاستفادة من عوائدها وخاصة القطاعات التنموية مثل قطاع الفلاحة والسكن وموارد البشرية والتكنولوجيا ... الخ ولا تبقى منحصره الا في قطاع المحروقات

✓ العمل على تجسيد الأهمية النسبية لحساب رأس المال في تحقيق توازن ميزان المدفوعات من خلال تهيئة الظروف المناسبة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر والحد من العراقيل الإدارية بهدف إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر .

## ❖ أفاق الدراسة

هذه الدراسة كغيرها من البحوث تحتاج إلى جهودا إضافية من قبل الباحثين، فإسهامنا بسيط ويحتاج إلى المزيد من الجهود خاصة وأن العالم اتجه نحو الانفتاح الاقتصاد جراء العولمة الاقتصادية والمالية خاصة وهذا ما أعطي موضوع التدفقات المالية الدولية أو ما يعرف بحركة الدولية لرأس المال أهمية كبيرة في الوقت الراهن بسبب ما يترتب عنها من إيجابيات وسلبيات ومن أبرز المواضيع المقترحة للبحث :

☞ ما مدى انعكاس التدفقات المالية على مؤشرات التوازن العام في دول حوض البحر الأبيض المتوسط باستخدام نماذج بانل panel للفترة 1971-2019؟.

☞ هل توجد علاقة تبادلية بين التدفقات المالية الدولية وأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأجلين المتوسط والطويل في الدول العربية خلال الفترة 2000-2020"؟ ، وما هي أهم المتغيرات المتفاعلة للفترة؟.

☞ ما هي انعكاسات التدفقات المالية الداخلية والخارجية على سعر الصرف الحقيقي والعملية المحلية في دول المغرب العربي خلال الفترة 1999-2020.

☞ ما مدى تأثير التدفقات المالية الدولية على الدخل الفردي في ظل أزمة كورونا خلال الفترة 2000-2021

المراجع

I. المراجع باللغة العربية

1- الكتب

- 1- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري ، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ، دار الحامد لنشر ، عمان، الاردن ، الطبعة الاولى، 2014
- 2- خالد احمد فرحان المشهداني ، عباس خضير الجنابي، التمويل الدولي ، دار الايام للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية 2015، النسخة الثانية منقحة ، عمان
- 3- نعمان سعدي ، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس دار البيضاء ، الجزائر، الطبعة الاولى، 2011
- 4- مامون على الناصر واخرون ، التمويل الدولي ، الطبعة الاولى ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2016
- 5- محمد احمد السيرقي ، احمد فتحي خليل الخضراوي ، الاقتصاد الدولي ، دار فاروس العلمية ، الطبعة الاولى ، مكة المكرمة ، 2017
- 6- محمد احمد السيرقي ، محمد عزت محمد غزلان ، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية ، دار التعليم الجامعي ، ميامي، الاسكندرية ، 2013،
- 7- شقيري نوري موسى واخرون ، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية ، دار المسيرة شركة جمال احمد محمد حيف واخوانه ، عمان، 2015
- 8- هيل عجمي جميل الجنائي ، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية ، دار وائل للنشر طبعة 2014 ، الاردن ، عمان
- 9- الأطروحات والمذكرات :
- 10- امين غويال ، اثر التغيرات في اسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر ( 1990-2015) ، مذكرة ماستر اكاديمي في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر ، جامعة ام البواقي ، 2016/2015 ،
- 11- بن ختم يوسف ، العلاقة بين سعر الصرف والموازي والقدرة الشرائية ( حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص اقتصاد قياسي مالي بنكي ، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابوبكر القايد تلمسان ، 2016/2015
- 12- بن طرية حورية ، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1970الى 2014، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، تخصص مالية وتجارة دولية ، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم الاجتماعية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2017/2016
- 13- بن وديع نعيمة ، النظام القانوني لحركة رؤوس الاموال من والي الجزائر في مجال الاستثمار ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع قانون اعمال ، جامعة ملود معمري ، تيزي وزو ، 2010
- 14- حنان لوروق ، سياسة سعر الصر والتوازن الخارجي (حالة الجزائر )، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص بنوك وتأمينات ، جامعة قسنطينة ، 2005/2004
- 15- خليفة عزي ،سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام الثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات ( 1985-2008)،(غير منشورة) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة 2012/2011
- 16- رايس فضيل،التغيرات في الحسابات الخارجية واثارها على الوضعية النقدية في الجزائر( 1989 - 2010 ) ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،شعبة اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2013/2012،
- 17- عبيدات ياسين ، تقيم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل دراسة حالة منطقة افريقيا جنوب الصحراء، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص اقتصاد الدولي للتنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم تسيير، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2012/2011

- 18- علي عيشاوي: محددات الحركة الدولية لرؤوس الاموال في ظل الازمة المالية العالمية 2008 ،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص اقتصاد تطبيقي ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2018/2017
- 19- عزازي فريدة، نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية (دراسة قياسية اقتصادية لآثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات 1970-2006) ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادي ، تخصص القياس الاقتصادي ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، 2013/2012
- 20- سحنون فاروق ، قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على لاستثمار الاجنبي المباشر حالة الجزائر، مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص :التقنيات الكمية المطبقة في التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم تسيير، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2010/2009
- 21- شرفة حكيمية ، تطور حركة رؤوس الاموال الدولية ودورها في تمويل التنمية في دول العالم الثالث ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2013/2012،
- 22- شوقي جباري ، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي حالة الجزائر ، اطروحة مقدمة لنيل دكتوراه علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم تسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي
- 23- منهوم بلقاسم ، اثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970 - 2009 ) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية ، تخصص مالية دولية ، جامعة وهران 2013/2012
- 24- محمد سارة، الاستثمار الاجنبي في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، تخصص قانون الاعمال ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قسنطينة ، 2010، ص : 15
- 25- ناهض قاسم القدرة ، اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني اسبابه وطرق علاجه ، الرسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الازهر ، غزة، 2013
- 26- مقالات ومداحلات
- 27- احمد نصير واخرون ، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموسعة ARDL للفترة 1970 الى 2019 ، النسخة الثالثة للمؤتمر الدولي 2019 ( ادارة و مالية واقتصاد )، كلية متعددة التخصصات في مختبر العرائش للرياضيات التطبيقية واقتصاد التنمية المستدامة ، جامعة عبد المالك السعدي، المغرب
- 28- احمد طفاح ، التدفقات المالية العالمية واشكالها ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت
- 29- حسين حميد ، الصادق بوشنافة ، فعالية السياسة النقدية في ظل حرية تدفقات رؤوس الاموال الدولية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ( 1990-2016) ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 15 ، العدد 20 ، جامعة المدينة ، سنة 2019 ،
- 30- عمار عبد الهادي شلال ، التمويل الدولي والعمليات الاقراضية للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي (1974-2009)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 4، العدد 7 ، سنة 2011
- 31- عبد الغني حريري ، اثار تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية وسياسات مواجهة مخاطرها ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد الثامن ، جامعة الشلف
- 32- محفوظ جبار، سامية عمر عبدة ، التدفقات الدولية لرؤوس الاموال وتأثيرها على التنمية في الجزائر ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 48 / 2016
- 33- ساهرة حسين زين الثعلبي ، سكينه جيهية فرج الثعلبي، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة قطر (1989-2013)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، جامعة البصرة ، العراق ، 2015،
- 34- ناظم عبد الله عبد الحمدي ، ماجد جاسم محمد العيساوي ، قياس وتحميل العوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموسعة ( ARDL ) لمدة 1990 - 2015 ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ، 09 العدد17، جامعة الفلوجة، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد ، سنة 2017
- 35- هاني عرب ، المساعدة في المالية الدولية ، ملتقى البحث العلمي ، [www.rsscra.com](http://www.rsscra.com) ، 1429 هـ

المراجع باللغة الاجنبية -36

- 37- Muhammad Saeed Ass Meo; Superior Uneversity Lahore , Pakistan.
- 38- Anthony Ilegbinosa Imoisi1 , Lekan Moses Olatunji و Bosco Ito Ekpenyong, monetary policy and its reflection on the balance of payments for stability in Nigeria 1980-2010 . 2010
- 39- Guillermo A.CalvoaEnrique G.Mendoza. balance of payments crisis in Mexico 1996
- 40- Rakela THANO .the impact of tourism on the balance of payments in Albania .2015
- 41- DIALLO Stephan, La Gestion des Flux de Capitaux Internationaux Par les Pays Emergents: l'exemple du chili, L'auteur, Paris, France, 1999
- 42- Kamel Si Mohammed and other, the effect of foreign direct investement on Algerian economy, International journal of Economic, Commerce and management, united kingdom, Vol. III, Issue 6, 2015, p 1470
- 43- Ilmane mohamed chérif, réflexion sur la politique monétaire en Algérie: objectif, instruments et résultats (2000-2004), revue: les cahiers du CREAD N°75, ALGER, 2006,

مواقع الانترنت -44

- 45- <https://www.ta3lime.com/showthread.php?t=5614> 10.30 2020/03/12
- 46- [https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin\\_statistique\\_AR.htm](https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm) 05/04/2020 16.25
- 47- <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2017arabe.pdf> 14/05/12.45

العلماء حقا

الملحق رقم ( 01 ) اقسام ميزان المدفوعات

البند	دائن (ايرادات )	مدين (مدفوعات)	الصافي (دائن-مدين)
أ- السلع والخدمات			
1- السلع			
2- الذهب غير النقدي			
3- السفر إلى الخارج			
4- النقل			
5- التأمين			
6- دخول الاستثمارات			
7- أعمال حكومية			
8- متنوعات			
ب- الهبات والتعويضات			
9- الخاصة			
10- العامة			
ج- رأس المال والذهب النقدي			
1- القطاع الخاص			
11- الالتزامات طويلة الأجل			
12- الالتزامات قصيرة الأجل			
13- الأصول طويلة الأجل			
14- الأصول قصيرة الأجل			
2- القطاع الرسمي والبنوك			
15- الالتزامات طويلة الأجل			
16- الالتزامات قصيرة الأجل			
17- الأصول طويلة الأجل			
18- الأصول قصيرة الأجل			
19- الذهب النقدي			
20- السهو والخطأ			

المصدر : شقيري نوري موسى وآخرون ، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية ، دار المسيرة شركة جمال احمد

محمد حيف وإخوانه ، عمان، 2015، ص: 189

ملحق رقم (03):

وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة ( 1990-2018 )

الوحدة مليار دولار أمريكي

I. الفترة من ( 1990-2018 )

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
ارصيد الجاري الخارجي	1.35	2.39	1.3	0.8	-1.8	-2.2	1.2	3.45	-1.12	0.02
الميزان التجاري	3.11	4.67	3.2	2.4	-0.3	0.2	4.1	5.69	1.28	13.32
الصادرات	12.88	12.44	11.51	10.41	08.89	10.25	13.2	13.82	10.15	12.32
المحروقات	12.35	11.97	11.0	9.9	8.6	9.7	12.6	13.18	9.77	11.91
صادرات أخرى	0.53	0.47	0.5	0.6	0.3	0.5	0.6	0.64	0.38	0.41
الواردات	-9.77	-7.77	-8.3	-8.0	-9.2	-10.1	-9.1	-8.13	-8.87	-8.96
خدمات خارج دخل العوامل ، صافي	-1.2	-1.35	-1.1	-1.0	-1.2	-1.3	-1.4	-1.08	-1.5	-1.84
دائن	0.51	0.42	0.6	0.6	0.7	0.7	0.8	1.07	0.74	0.72
مدين	-1.71	-1.77	-1.8	-1.6	-1.9	-2.0	-2.2	-2.15	-2.24	-2.56
دخل العوامل ، صافي	-2.09	-2.21	-2.2	-1.8	-1.7	-2.2	-2.4	-2.22	-2.00	-2.29
دائن	0.07	0.07	0.1	0.2	0.1	0.1	0.2	0.26	0.37	0.22
مدين	-	-	-	-	-1.84	-2.31	-2.56	-2.47	-2.37	-2.51
دفع الفوائد	-2.16	-2.29	2.4	-1.9	-1.8	-1.3	-2.6	-2.11	-1.95	-
التحويلات صافية	1.53	1.29	1.4	1.1	1.4	1.1	0.9	1.06	1.09	0.79
رصيد حساب راس المال	-1.57	-1.89	-1.1	-0.8	-2.5	-4.1	-3.3	-2.29	-0.66	-2.40
الاستثمار المباشر صافي	-0.04	-0.08	0.00	0.00	0.00	0.00	0.3	0.26	0.47	0.46
رؤوس الاموال الرسمية (الصافية)	-0.44	-1.23	0.1	-0.3	-2.4	-3.9	-3.4	-2.51	-1.33	-1.97
السحب	6.29	6.00	6.9	6.5	4.7	3.2	1.8	1.69	1.83	1.08
الائتلاك	-6.73	-7.22	-6.8	-6.9	-7.1	-7.1	-5.2	-4.2	-3.16	-3.04
قروض قصيرة الأجل والخطأ و السهو، صافي	-1.03	-0.56	-1.2	-0.5	-0.1	-0.3	-0.2	-0.04	-0.2	-0.89
الرصيد الاجمالي	-0.22	0.5	-0.2	0.00	-4.4	-6.3	-2.1	1.16	-1.78	-2.38
التمويل	-	-	-0.2	0.00	4.4	6.3	2.1	-1.16	1.78	2.38
التغير في الاحتياطات الإجمالية	0.22	0.5	0.1	-	-1.1	0.5	-2.1	-3.83	1.21	2.4
اعادة الشراء من الصندوق	0.09	-0.84	-0.2	-0.3	0.7	0.3	0.6	-0.35	-0.45	-0.36
التغير في الالتزامات الأخرى بنك الجزائر	-	-	-	0.3	0.00	-0.1	-0.1	0.00	-	-0.05
الديون المعاد جدولتها	-	-	-	-	4.4	4.9	3.5	2.22	0.52	0.00
ميزان المدفوعات المدعم المتعدد الاطراف	-	-	-	-	0.44	0.6	0.94	0.8	0.13	0.08
الاحتياطات من غير الذهب	0.8	1.6	1.5	1.5	2.60	2.1	4.2	8.04	6.84	4.4

II. الفترة من ( 2000 - 2009 )

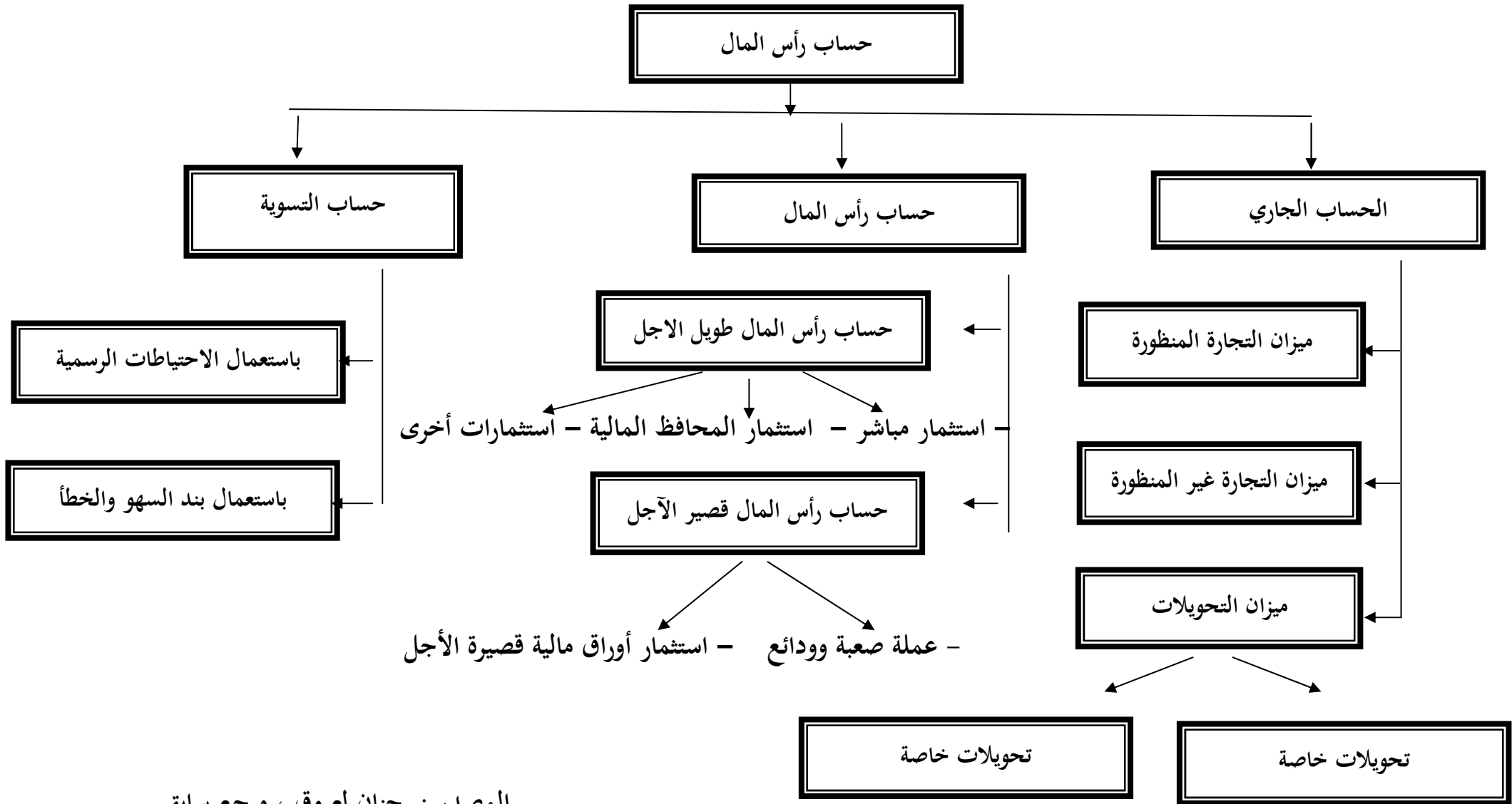
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
0.41	34.45	30.54	28.95	21.18	11.17	8.84	4.36	7.06	8.93	الرصيد الجاري الخارجي
7.78	40.6	34.24	34.06	26.47	14.27	11.14	6.7	9.61	12.3	الميزان التجاري
45.18	78.59	60.59	54.74	46.33	32.27	24.46	18.71	19.09	21.65	الصادرات
44.41	77.19	59.61	53.61	45.59	31.53	23.99	18.11	18.53	21.06	المحروقات
0.77	1.4	0.98	1.13	0.47	0.67	0.47	0.6	0.56	0.59	صادرات أخرى
-37.4	-37.95	-26.33	-20.61	-19.86	-17.9	-13.32	-12.0	-9.48	-9.35	الواردات
-8.69	-7.59	-4.09	-2.2	-2.27	-2.01	-1.35	-1.18	-1.53	-1.45	خدمات خارج دخل العوامل ، صافي
2.99	3.49	2.84	2.58	2.51	1.85	1.57	1.3	0.91	0.91	دائن
-11.68	-11.08	-6.93	-4.78	-4.78	-3.86	-2.92	-2.48	-2.44	-2.36	مدين
-1.31	-1.34	-1.82	-4.52	-5.08	-3.60	-2.7	-2.23	-1.69	-2.71	دخل العوامل ، صافي
4.74	5.13	3.82	2.42	1.43	0.99	0.76	0.68	0.85	0.38	دائن
-6.05	-6.47	-5.64	-6.94	-6.51	-4.59	-3.46	-2.91	-2.54	-3.09	مدين
-0.17	-0.19	-0.23	-0.76	-1.03	-1.29	-1.18	-	-	-	دفع الفوائد
2.63	2.78	2.22	1.61	2.06	2.46	1.75	1.07	0.67	0.79	التحويلات صافية
3.45	2.54	-0.99	-11.22	-4.24	-1.87	-1.37	-0.71	-0.87	-1.36	رصيد حساب راس المال
2.54	2.33	1.37	1.76	1.06	0.62	0.62	0.97	1.18	0.42	الاستثمار المباشر صافي
1.30	-0.43	-0.77	-11.85	-3.05	-2.23	-1.99	-1.32	-1.99	-1.96	رؤوس الاموال الرسمية (الصافية)
2.19	0.84	0.51	0.98	1.41	2.12	1.65	1.6	0.91	0.8	السحب
-0.89	-1.27	-1.28	-12.81	-4.46	-4.35	-3.03	-2.92	-2.9	-2.76	الاهتلاك
-0.39	0.69	1,66	1,08	2,25	-0.26	-0.61	-0.36	-0.06	0.18	قروض قصيرة الأجل والخطأ و السهو، صافي
3.86	36.99	29.55	17.73	16.94	8.99	6.86	3.65	6.19	7.57	الرصيد الاجمالي
-3.86	-36.99	-29.55	-17.73	-16.94	-9.25	-7.47	-3.65	-6.19	-7.57	التمويل
-2.28	-36.53	-28.27	-17.73	-16.31	-8.88	-7.03	-3.39	-6.05	-7.51	التغير في الاحتياطات الإجمالية
0.00	0.00	0.00	00	-0.63	-0.37	-0.44	-0.3	-0.14	-0.1	اعادة الشراء من الصندوق
0.09	-0.46	-1.28	-	-	-	-	0.00	0.00	0.00	التغير في الالتزامات الأخرى بنك الجزائر
147.22	143.10	110.18	77.78	56.18	43.11	32.92	23.11	17.69	11.90	الاحتياطات من غير الذهب

I. الفترة من ( 2010 – 2018 )

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
-16.70	22.07	-26.22	-27.29	-9.10	0.83	12.30	17.77	<b>12.16</b>	الرصيد الجاري الخارجي
-7.46	-14.41	-20.13	-18.08	0.59	9.38	20.17	25.96	18.2	الميزان التجاري
41.11	34.57	29.31	34.57	60.04	64.38	71.74	72.89	57.09	الصادرات
38.90	33.20	27.92	33.08	58.34	63.33	70.58	71.66	56.12	المخرقات
2.22	1.37	1.39	1.48	1.69	1.05	1.15	1.23	0.97	صادرات أخرى
-48.57	-48.98	-49.44	-52.65	-59.44	-54.99	-51.57	-46.93	-38.9	الواردات
-8.17	-8.01	-70.34	-7.52	-8.13	-6.82	-7.13	-8.81	-8.33	خدمات خارج دخل العوامل ، صافي
3.28	3.11	3.43	3.48	3.58	3.92	3.96	3.75	3.57	دائن
-11.45	-11.13	-10.78	-11.00	-11.70	-10.74	-11.09	-12.55	-11.9	مدين
-4.42	-2.59	-1.57	-4.45	-4.88	-4.51	-3.91	-2.04	-0.36	دخل العوامل ، صافي
1.31	2.26	2.42	2.19	3.17	3.55	3.92	4.45	4.6	دائن
-5.73	-4.86	-3.99	-6.64	-8.05	-8.06	-7.83	-6.49	-4.96	مدين
-0.04	-0.04	-0.03	-0.12	-0.04	-0.07	-0.33	-0.24	-0.11	دفع الفوائد
3.35	2.94	2.82	2.77	3.30	2.79	3.17	2.65	2.65	التحويلات صافية
0.88	0.31	0.19	-0.25	3.23	-0.70	-0.24	2.38	<b>3.42</b>	رصيد حساب رأس المال
0.63	1.24	1.59	-0.69	1.47	1.96	1.52	2.04	3.7	الاستثمار المباشر صافي
0.15	-0.07	0.64	-0.46	0.52	-0.39	-0.62	1.08	0.44	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
3.41	0.10	5.13	4.82	5.95	0.06	0.25	0.07	0.55	السحب
-3.26	-0.17	-4.49	-5.28	-5.20	-0.45	-0.87	-1.15	-0.11	الاحتلاك
0.10	-0.86	-2.04	0.90	1.24	-2.27	-1.14	1.41	<b>0.04</b>	قروض قصيرة الأجل والخطأ و السهو، صافي
-15.82	-21.76	-26.03	-27.54	-5.88	0.13	12.06	20.14	15.58	الرصيد الإجمالي

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

الملحق رقم ( 02 ) : هيكل ميزان المدفوعات



المصدر : حنان لعروق ، مرجع سابق

الملحق رقم ( 04 ) : بيانات متغيرات الدراسة للاقتصاد الجزائري من 1980-2018

الوحدة :مليار دولار امريكي

OFAR	DEPT	FDI	SBP	السنوات	OFAR	DEPT	FDI	SBP	السنوات
0.2	25.47	0.42	7.57	2000	0.2052	19.36	-0.315	1.34	1980
0.1989	22.75	1.18	6.19	2001	0.1671	18.37	0.001	0.12	1981
0.1861	23.04	0.97	3.65	2002	0.1347	17.64	0.065	-1.07	1982
0.2392	23.78	0.62	7.47	2003	0.0933	16.37	0.0142	-0.42	1983
0.317	22.42	0.62	9.25	2004	0.121	15.89	0.014	-0.33	1984
0.3474	17.09	1.06	16.94	2005	0.1721	18.26	0.001	1.02	1985
0.2407	5.91	1.76	17.73	2006	0.1673	22.65	-0.01	-1.49	1986
0.395	6.13	1.37	29.55	2007	0.2134	24.45	0.011	-0.35	1987
0.3248	6.24	2.28	36.99	2008	0.172	26.1	-0.008	-0.96	1988
0.3024	7.42	2.54	3.86	2009	0.1582	27.25	-0.004	-0.77	1989
0.2013	7.26	3.47	15.58	2010	0.3316	28.15	-0.04	-1.71	1990
0.1934	6.06	2.04	20.14	2011	0.2112	28.49	-0.08	0.26	1991
0.1473	5.51	1.52	12.06	2012	0.3748	27.35	0	0.023	1992
0.2034	5.24	1.96	0.13	2013	0.3263	26.27	0	-0.01	1993
0.1606	5.52	1.47	-5.88	2014	0.2955	30.24	0	-4.38	1994
0.0711	4.67	-0.69	-27.54	2015	0.2957	33.05	0	-6.32	1995
0.1446	5.46	1.59	-26.03	2016	0.3069	33.65	0.3	-2.1	1996
0.1747	5.7	1.24	-21.76	2017	0.2479	30.9	0.26	1.16	1997
0.144	5.71	0.63	-15.82	2018	0.4199	30.69	0.47	-1.74	1998
					0.138	28.21	0.46	-2.38	1999

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر والبنك الدولي

الملحق رقم (05) : دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي للمتغيرات المستقلة عند

المستوى وبعد الفرق الاول

1- الاستثمار الاجنبي المباشر FDI

Date: 09/25/20 Time: 19:31 Sample: 1990 2018 Included observations: 28						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1 -0.33...	-0.33...	3.4209	0.064	
		2 -0.18...	-0.33...	4.5692	0.102	
		3 0.203	0.010	5.9497	0.114	
		4 0.168	0.251	6.9370	0.139	
		5 -0.30...	-0.10...	10.388	0.065	
		6 0.006	-0.13...	10.389	0.109	
		7 -0.01...	-0.28...	10.403	0.167	
		8 0.159	0.100	11.460	0.177	
		9 -0.11...	0.124	12.037	0.211	
		1... -0.03...	0.034	12.104	0.278	
		1... 0.036	-0.11...	12.168	0.351	
		1... 0.066	-0.13...	12.397	0.414	
		1... -0.07...	0.019	12.710	0.470	
		1... -0.10...	-0.07...	13.360	0.498	
		1... 0.105	0.049	14.070	0.520	
		1... -0.02...	-0.11...	14.108	0.591	

Date: 09/25/20 Time: 19:31 Sample: 1990 2018 Included observations: 29						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1 0.649	0.649	13.518	0.000	
		2 0.521	0.173	22.558	0.000	
		3 0.524	0.234	32.034	0.000	
		4 0.364	-0.13...	36.807	0.000	
		5 0.120	-0.32...	37.347	0.000	
		6 0.083	-0.01...	37.614	0.000	
		7 0.046	0.054	37.702	0.000	
		8 0.025	0.214	37.729	0.000	
		9 -0.07...	-0.13...	37.996	0.000	
		1... -0.11...	-0.20...	38.660	0.000	
		1... -0.14...	-0.15...	39.664	0.000	
		1... -0.17...	0.026	41.210	0.000	
		1... -0.24...	0.047	44.666	0.000	
		1... -0.29...	-0.11...	50.022	0.000	
		1... -0.28...	-0.09...	55.317	0.000	
		1... -0.32...	-0.18...	62.717	0.000	

3- القروض الخارجية DEPT

Date: 09/25/20 Time: 19:36 Sample: 1990 2018 Included observations: 28						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1 0.311	0.311	3.0170	0.082	
		2 -0.02...	-0.14...	3.0448	0.218	
		3 -0.17...	-0.13...	4.0188	0.259	
		4 -0.05...	0.044	4.1339	0.388	
		5 0.080	0.077	4.3704	0.497	
		6 0.058	-0.02...	4.4987	0.610	
		7 0.043	0.039	4.5720	0.712	
		8 -0.04...	-0.04...	4.6523	0.794	
		9 0.038	0.089	4.7161	0.858	
		1... -0.28...	-0.38...	8.6185	0.569	
		1... -0.34...	-0.18...	14.524	0.205	
		1... -0.31...	-0.21...	19.646	0.074	
		1... 0.018	0.089	19.664	0.104	
		1... 0.031	-0.19...	19.722	0.139	
		1... -0.04...	-0.05...	19.874	0.177	
		1... -0.00...	0.091	19.874	0.226	

Date: 09/25/20 Time: 19:36 Sample: 1990 2018 Included observations: 29						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1 0.935	0.935	28.076	0.000	
		2 0.848	-0.21...	52.010	0.000	
		3 0.759	-0.02...	71.951	0.000	
		4 0.674	-0.02...	88.300	0.000	
		5 0.576	-0.17...	100.72	0.000	
		6 0.458	-0.19...	108.92	0.000	
		7 0.328	-0.14...	113.32	0.000	
		8 0.198	-0.09...	115.00	0.000	
		9 0.068	-0.13...	115.21	0.000	
		1... -0.06...	-0.14...	115.41	0.000	
		1... -0.17...	0.044	117.00	0.000	
		1... -0.27...	0.014	120.95	0.000	
		1... -0.35...	-0.06...	128.19	0.000	
		1... -0.41...	0.183	138.41	0.000	
		1... -0.45...	-0.01...	151.51	0.000	
		1... -0.47...	0.032	166.85	0.000	

4- المساعدات الانمائية الدولية OFAR

Date: 09/25/20 Time: 19:41 Sample: 1990 2018 Included observations: 28						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1 -0.53...	-0.53...	8.8230	0.003	
		2 0.119	-0.23...	9.2789	0.010	
		3 -0.00...	-0.06...	9.2790	0.026	
		4 0.026	0.031	9.3020	0.054	
		5 -0.14...	-0.16...	10.101	0.072	
		6 0.182	0.022	11.373	0.078	
		7 -0.19...	-0.12...	12.893	0.075	
		8 -0.15...	-0.46...	13.885	0.085	
		9 0.263	-0.17...	16.944	0.050	
		1... -0.13...	-0.10...	17.772	0.059	
		1... 0.085	0.043	18.131	0.079	
		1... -0.01...	-0.00...	18.145	0.111	
		1... 0.097	0.090	18.668	0.134	
		1... -0.22...	-0.22...	21.827	0.082	
		1... 0.236	-0.28...	25.439	0.044	
		1... -0.03...	-0.01...	25.515	0.061	

Date: 09/25/20 Time: 19:40 Sample: 1990 2018 Included observations: 29						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1 0.396	0.396	5.0407	0.025	
		2 0.449	0.347	11.766	0.003	
		3 0.283	0.040	14.544	0.002	
		4 0.095	-0.19...	14.871	0.005	
		5 -0.07...	-0.24...	15.066	0.010	
		6 -0.05...	0.028	15.195	0.019	
		7 -0.28...	-0.17...	18.505	0.010	
		8 -0.25...	-0.08...	21.211	0.007	
		9 -0.11...	0.208	21.842	0.009	
		1... -0.11...	0.111	22.504	0.013	
		1... 0.019	0.081	22.522	0.021	
		1... 0.098	-0.00...	23.031	0.027	
		1... 0.126	-0.00...	23.930	0.032	
		1... 0.077	-0.15...	24.282	0.042	
		1... 0.236	0.104	27.853	0.023	
		1... 0.075	0.012	28.245	0.030	

تم بحمد الله

